علي مولا



ماركس
ونقده للسياسة



اندريه توزيل
سيزار لوپوريني
ايتين باليبار

ترجمة
جوزيف عبد الله



مارکس

ونقده للسياسة

* ايتين باليبار، سيزار لوبوريني، أندريه توزيل: **مـاركس ونقده للسياسة.**

* **الطبعة العربية الأولى، ١٩٨١**

* **الناشر**: دار التنوير للطباعة والنشر.

ص. ب **٦٤٩٩-١١٣** بيروت-لبنان.

الصنوبرة-أول نزلة اللبان-بناية عساف.

اندريه توزيل
سيزار لوپوريني
ايتين باليبار

ماركس

ونقده للسياسة

ترجمة
جوزيف عبد الله



* يضم هذا الكتاب الترجمة الكاملة للنص الفرنسي:

Marx et sa Critique de la Politique

Étienne Balibar, Cesare Luporini, André Tosel

مدخل

نقدم للقارىء، في هذا الكتاب، ثلاث دراسات نقدية حول تطور فكر ماركس ووجهته وحدوده. لقد تمّ اعداد هذه الدراسات، في الاصل، باستقلال تام عن بعضها البعض. ولم نسعَ مطلقاً إلى تنقيحها أو إلى تعديلها بحيث تصبح منسجمة، أو على الاقل بحيث تشكل لحظات في حوار منظم. وبالعكس، فان مابدا لنا اكثر اهمية بكثير، هو مسألة ان هذه الدراسات، على الرغم من اختلاف نقطة انطلاقها ومنهجها واسلوبها، على الرغم من تنوع نقاط انطلاقها، تتقاطع وتعين، في النهاية، نفس النقاط الحساسة التي يتناولها تفسير الماركسية واستخدامها النظري: نعني وحدة «انتقادات» ماركس المتتالية (نقد فلسفة التاريخ النظرية، نقد السياسة، نقد الاقتصاد السياسي)، وبالتالي وحدة نظرية نمط الانتاج الرأسمالي نفسها (كما يعرضها **الرأسمال**) ونظرية الثورة البروليتارية؛ ومعنى التضادات المفهومية المزدوجة «مجتمع مدني / دولة سياسية» و«قاعدة / بنية فوقية»؛ وكذلك الانتقال من واحدة الى اخرى؛ والتمييز بين سيطرة الدولة والسياسة؛ وطبيعة «اضمحلال الدولة» الشيوعية و«ديكتاتورية البروليتاريا» التي تحدده، والخ. لقد تعمدنا ان نترك للقارىء الاهتمام بتعيين هذه الاختلافات في وجهات النظر، وتقاطعها، في الحالة الراهنة لهذه الدراسات، من أجل حثه على الرجوع بنفسه، مرة أخرى، الى النصوص، واحاطتها باسئلته الخاصة.

واذا كان من السابق لاوانه الاستنتاج الآن، فمن الممكن بكلمة واحدة تعيين رهان مثل هذه الدراسات، وهو رهان يجب بذل الجهود في المستقبل للإحاطة به بشكل افضل مما تمّ به هنا، ذلك انه لم يتم ابراز هذا الرهان تدريجياً، كما سنرى، الا من خلال الاسلوب الذي اتبعه كل واحد منا. يكمن هذا الرهان، بالتأكيد، في فهم ماركس بوضوح، وفي فهم «نقده للسياسة». وهو يكمن على الاخص في ان نكون على

بصيرة من نقدنا نحن للسياسة، وعلى بصيرة مما ندين به لماركس، ومما يجب بالضرورة ان نعارضه به. يشكل هذا النقد، الذي يظهر عند ماركس باشكال متتابعة، نفس النقطة التي تتمفصل فيها النظرية والممارسة الثورية. ولايمكن للمسألة ان تكون بشكل مختلف بالنسبة لنا: اجبرتنا الظروف على البحث عن طرق ممارسة مختلفة للنظرية الماركسية، وعن تمفصل مختلف للنظرية والسياسة. فبم يمكن لماركس اليوم ان يقدم اسس هذا التمفصل وأدواته؟

ثمة اجابتان متداولتان على هذا السؤال الذي يلازم، في السراء والضراء، المواجهات التي تسببها «ازمة الماركسية» الشائعة في اوساط الناس، الآن، وهما اجابتان جاهزتان دوماً وتخدمان أشد «المعسكرات» تعارضاً. الاولى هي اجابة الميتافيزيقا (التي نصب لها ما نسميه بحكمة الجمود المذهبي dogmatisme تمثالا من اطنان الورق): ماركس مؤلف **النظام الاكبر**. يعيش **النظام** اذن! ليسقط **النظام** اذن! «انحطاط الصنمية». الاجابة الثانية هي اجابة النزعة التاريخية: يشكل ماركس «لحظة» من الثقافة الفلسفية والايديولوجيا الاشتراكية. ولابد لكل لحظة من ان يتجاوزها الزمن، بدورها، أو لابد من تجاوزها يوماً ما. «لايمكن لاحد ان يقفز فوق زمانه». فبماذا تنفعنا، من فضلكم، التعبيرات النظرية عن هذا الموضوع الاثري: نعني الحركة العمالية في القرن التاسع عشر؟

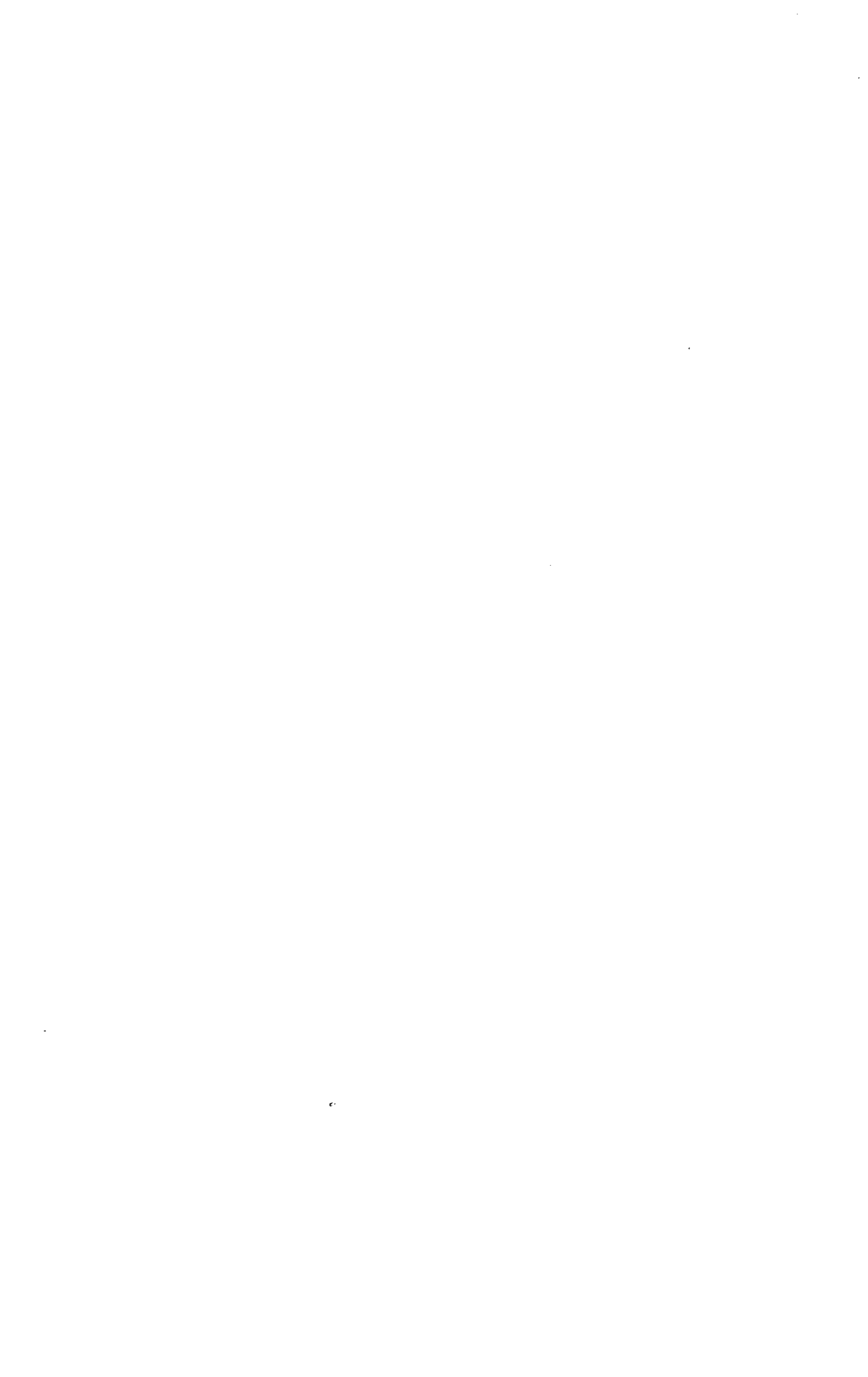
اننا لعلى يقين بانه ليس لاية واحدة من هاتين الاجابتين سلفاً الحظ بالوصول الى «تصفية حسابات» فعلية مع مفاهيم ماركس السياسية (الدولة، المجتمع المدني، البنية الفوقية، الطبقة، الحزب والديكتاتورية الثوريين، حكم الطبقة العاملة، الخ.). ليست المفاهيم قطع آلة نظرية آلية ولا ادوات ارادة أو انعكاسات ثقافة. انها متطلبات موضوعية في المعرفة، حتى في تناقضاتها. ولذلك فان بروز معرفة جديدة، يمر بالضرورة، ان هي لم تتحول بداهة الى مفاهيم، «بتحول» جلي الى تاريخ حقيقي للمفاهيم، وهو تاريخ يحلل بالدقة الممكنة مجمل الظروف الواقعية لصياغتها والبنية الداخلية (الفلسفية والعلمية) التي اقتضتها. تتوخى الدراسات الثلاث التي نعرضها ان تكون مساهمات في هذا التاريخ.

كلمة أخيرة حول اصل هذه النصوص: أخذ النصان الاولان من العروض المقدمة اثناء دورة دراسات «ماركس ونقد السياسة» (١٩ـ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٧)، التي نظمها مركز البحث والتوثيق حول هيغل وماركس في جامعة بواتييه (Poitiers). نشكر مدير المركز الاستاذ غي بلانتي-بونجور Guy planty-Bonjour ، لسماحه بنشرها. ونشكر أيضاً مجلة «Critica marxista» لنشرها نص سيزار لوبوريني Cesare Luporini تحت عنوان «نقد السياسة ونقد الاقتصاد السياسي». وأخيراً نشكر مجلتي

«Critica marxista» و «La Pensée» لنشرهما مقتطفاً من نص ايتين باليبار بعنوان «ماركس، انجلس، والحزب الثوري». ان اندريه توزيل هو الذي قام بترجمة نص سيزار لوبوريني من الايطالية الى الفرنسية.

ا. ب.

باريس ١٠ كانون الثاني ١٩٧٩.



انتقادات السياسة عند ماركس

اندريه توزيل



١

بات من نافلة الامور تسجيـــل وجــود عـــدم تماثل في مؤلفات ماركس بين تطور نقد الاقتصاد السياسي وتطور نقد السياسة. واذا كان ماركس قد انطلق من نقد السياسة (ودعائمها الفلسفية) للبحث في ميدان الاقتصاد السياسي، واذا كان قد كرس جوهر تفكيره لنقد الاقتصاد السياسي، فانه تصور، منذ ١٨٤٤[1]، وحدة هذين النقدين. تعلن **الايديولوجيا الالمانية** الضرورة النظرية لمسعى باتجاه معاكس. وقادت موجبات الصراع الطبقي السياسي ماركس الى بلورة بعض عناصر هذا النقد الجديد للسياسة في لهيب السنوات الثورية ١٨٤٨ـ١٨٥٠. وكانت الابحاث الواسعة في نقد الاقتصاد في السنوات اللاحقة تتضمن، دائمًا، افقاً لنقد السياسة، كما يثبت ذلك المخطط المصمم في Grundrisse معلناً تناول «أشكال الدولة والوعي في علاقتها بظروف الانتاج والتبادل[2]». هكذا كانت المادية التاريخية، في شكلها التخطيطي الذي اتخذته في **الايديولوجيا الالمانية**، قادرة على انتاج النقد الذي يشكل لحد ما قاعدة للمؤلفات التاريخية، والذي وجه نشاط ماركس الثوري عام ١٨٤٨. كانت المادية التاريخية، في شكلها الاكثر تطوراً، النظرية التي جعلت من الممكن ممارسة القيادة السياسية للاممية الاولى. بل انه امكن استخدامها أخيراً في تحليلات «تاريخية» جديدة، استخلصت، بعد عام ١٨٧١، جردة بمرحلة كاملة للحركة العمالية، واوضحت افاق المرحلة الجديدة التي كانت تُفتتح. بيد انه، على الرغم من قدرة التحليل الماركسي على استخدامه في ميدان السياسة، لم تكن النصوص السياسية الصرفة، والتي هي تحليلات تاريخية ايضاً، بالمستوى النظري الذي يمتاز به نقد الاقتصاد السياسي.

(١) مخطوطات ١٨٤٤، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٦٢، ص: ١.

(٢) مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٥٧، ص: ١٧٢.

كان هذا التطور غير المتكافىء ـ الذي يعكس، بالتأكيد، التطور اللامتكافىء للحركة العمالية نفسها، وكانت ماتزال خاضعة لهيمنة السياسة البرجوازية ـ متفاقماً ايضاً في التفسير الذي انتهى بمعارضة نقد الاقتصاد السياسي من جهة، بالتحليلات التاريخية ـ الستراتيجية من جهة أخرى. لقد فصل قسم كبير من التفسير، باستناده الى فكرة ماركس الشاب القائلة بانحلال جذري للسياسة كتجريد منجز، ماسيبقى غاية ماركس الناضج، أي العلم الثوري، ولكن الموحِّد، لكل التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية الرأسمالية. وهكذا امكن اجراء معارضة بين علم اجتماع ماركسي وعلم سياسة ماركسي، بوصفهما منفصلين كليهما عن الاقتصاد السياسي. كان اختفاء هذه الوحدة النقدية ـ الثورية داخل الماركسية العملية للحركة العمالية يرافق دوماً مراحل الركود السياسي أو الازمة الستراتيجية. يكاد نقد السياسة المفصول عن نقد الاقتصاد السياسي ان يغرق في نمذجة للدولة البرجوازية، أو في تصور الصراع الطبقي السياسي تصوراً ارادياً وأداتياً (مع اعطاء الطبقة ـ الذات مواصفات شيطانية، وتصورها بمثابة سيدة مطلقة لاداتها). ويتحول نقد الاقتصاد السياسي، المفصول عن تفسيره في نقد السياسة، الى نظرية تقنية واقتصادية عن القوى الانتاجية والحال، ليس هناك ماهو اكثر تناقضاً مع روح مؤلفات ماركس من ادخال الانقسام بين الاقتصاد والسياسة: ان افق نقد الاقتصاد السياسي، في **الرأسمال** نفسه، هو افق اعادة البناء الكامل للنظام الاجتماعي والسياسي انطلاقاً من علاقة الانتاج الاساسية. ويكمن ما يمكن ان نسميه ثورة ماركس الكوبرنيقية الفعلية، في اعادة تأسيسه لتحليل علاقات الانتاج، الذي هو، على التوالي، اعادة تأسيس للإشكالية السياسية والاجتماعية في مجملها.

يبقى اذن ان نحدد ما استطاع ماركس ان ينجزه، واقعياً، في اعادة التأسيس هذه، الشاملة والموحِّدة، في ميدان نقد السياسة البحت. سنميز، على هذا الاساس، ثلاث مراحل، او ثلاثة أشكال في هذا النقد للسياسة:

أ ـ نقد للسياسة سابق على نقد الاقتصاد السياسي، ولكنه يؤدي اليه (١٨٤١ـ١٨٤٤). استخدم ماركس هذا النقد، الذي كان موضوعه الحق والدولة الدستورية الحديثين، عملياً في اتخاذه لموقف أدى به الى الانتقال من مواقع الديمقراطية الجذرية الى مواقع الشيوعية، على قاعدة نقد هذه الديمقراطية نفسها. ان افق هذا النقد الاول هو نهاية السياسة كدائرة مفصولة عن العلاقات الجوهرية في المجتمع المدني. وتُشخص البروليتاريا هنا بوصفها الطرف الحاسم في التناقض الاساسي في هذا المجتمع، بوصفها الطرف القادر على حل التناقض.

ب ــ نقد للسياسة، منسجم مع الشكل الاول للمادية التاريخية، ويتمحور حول علاقة الانتاج الاساسية (رأسمال / عمل). تبلور هذا النقد، المرتبط بالنضال الطبقي السياسي من اجل الشيوعية، حول موجة ١٨٤٨ الثورية، وادى الى نتائج ذات دقة في التحليل، غالباً ماعمل الجميع على اخفائها. يمكّن هذا النقد من اجراء دراسة يقظة للعلاقة بين الديمقراطية والانتقال الثوري (١٨٤٥-١٨٥٢).

ج ــ يبلور ماركس، على اساس قاعدة مزدوجة لتطور نقد الاقتصاد السياسي الحاسم، ولجردة طالت تجربة مرحلة كاملة من الصراع الطبقي، نقداً للسياسة في تحديده لسيرورة الانتقال السياسية. يبقى هذا النقد وكأنه معلق، ادنى بكثير، من الناحية النظرية، من **الرأسمال**. واذا كان هذا التصويب يسمح بانصاف بعض الاماكن المشتركة في انجيل الماركسية، فهو لايفكر تمفصله الممكن على نقد الاقتصاد السياسي الا بواسطة روابط موجودة ولكنها غير راسخة (١٨٧١-١٨٧٥).

١ ــ نقد السياسة كتجريد

سنضرب صفحاً عن النصوص السابقة على **نقد الحق السياسي الهيغلي** (١٨٤٣)، لنشير في هذا النص الى أول نقد للسياسة، النقد الاكثر جذرية، والمتكون في سياق حركة قطيعة مع الهيغليين الشباب وفلسفة الحق الطبيعي الحديثة ونقد هيغل لهذه الفلسفة. لايشكل هذا النقد الا مرحلة انتقالية، ذلك انه يؤدي الى اول نقد للاقتصاد السياسي الذي تعتبر **المسألة اليهودية** (١٨٤٣) بمثابة مدخل له. في هذا النص الثاني، الذي يجب عدم مقارنته مع سابقه، يبدو التحرر السياسي نفسه غير كاف، وهو تحرر تقوم به الدولة التمثيلية الحديثة في صراعها ضد الدولة نصف الاقطاعية. كان ماركس يفكر بتحويله الى تحرر اجتماعي، أي الى الشيوعية. بيد ان هذه الشيوعية، التي كانت ماتزال طوباوية لأنها غير قائمة على تفرد علاقات الانتاج الرأسمالية، هي شيوعية حاسمة مع ذلك لكونها تنقل الى حيز الفعل تغيراً في الموقف السياسي، هذا التغير الذي سيصبح هو ذاته عامل تغيير نظري: يُقصد بذلك الانتقال الى نظرية مستقلة للمصالح الخاصة بالبروليتاريا. تستبق «الايديولوجيا» الشيوعية (وهي الآن نوعية، ذلك انها لاتقدّم نفسها كمثال مساواتي يجب الوصول اليه) تطورها «العلمي»، التحليلي-الجدلي. واذا كان اعترافها بالبروليتاريا هو أكثر من معرفتها

لوظيفتها التاريخية، فإنه لم يكن بوسع هذه المعرفة ان تتبلور لولا ذلك الاعتراف الأولي.

ان هذا النقد الاول للسياسة، كدائرة، لتحرر مجرّدٍ «سياسي خالص»، أكثر تعقيداً مما يحُمل على الاعتقاد. وإذا كان ماركس يجانب هنا فوضوية سان سيمون الوضعية (استبدال سلطة الرجال بادارة الامور) أو فوضوية برودون (الامتصاص الاجتماعي للوظائف السياسية المنفصلة، على قاعدة المبادرة الشعبية)، فإنه لايقف في صف هذه الرؤية الفوضوية: انه لايشارك في اعطاء الأولوية النظرية لحرية الفرد المطلقة، ولايكتفي بتمجيد خصوبة الاجتماعي الاصيلة ضد عدم اصالة الدولة السياسية. فالحركة التي تنتقد السياسة باعادتها الى دائرة المجتمع المدني الجوهرية، لاتجعل، مع ذلك، من الدائرة السياسية ظاهرة ثانوية ذات حالة عابرة. ليست السياسة بوصفها ميدان الدولة والحق العام، المظهر الثانوي الذي يعكس انقسامُه الخاص-الانقسام الذي يعارض المواطنين المنفصلين والموحدين في نفس الوقت في تبعيتهم المتبادلة ازاء الدولة المفترض بها تمثيل ارادتهم العامة-الانقسام الخاص بالمجتمع المدني، الذي هو نفسه تناقض تناحري للمصالح الخاصة. لايعين الانتقال الى نقد الاقتصاد السياسي تعاقباً أو تحولاً خطياً. هناك، في الواقع، نوع من التواقت المتزامن بين ولادة نقد الاقتصاد السياسي بوصفه رحم الانفصالات الحديثة (مع قانونه، تقسيم المصالح) ونقد السياسة كدائرة منفصلة لتوحيد الارادات الفردية في ظل الدولة الدستورية وبواسطتها. يجب جمع هذا النقد المزدوج في رؤية موحدة: يتعلق الامر، في الواقع بعملية مزدوجة من التنشئة الاجتماعية او تملك الرجال «البسطاء» للدولة والمجتمع المدني.

يجب تسجيل **اختلاف داخلي في هذه الإشكالية** بين **نقد الحق السياسي الهيغلي** و**المسألة اليهودية**. انه في الواقع اختلاف في الموضوع: الاول يترسخ في نقد فلسفة هيغل السياسية والدولة البروسية، وهو نقد يعممه على الدولة الدستورية، وذلك باسم الديمقراطية الجذرية. أما **المسألة اليهودية** فهي نقد يقتصر على الديمقراطية السياسية كتجريد واغتراب، وذلك باسم الشيوعية كتحرر اجتماعي وانساني. يبدأ ماركس اولاً فيما يخص الاول، بالاستناد الى اعم نقد مضاد-للنظرية، وباستعادة «المنطق الخاص بالموضوع الخاص»، وهو يعمل على اظهار عدم اتساق تفكير هيغل. يرى ماركس ان هيغل لايتجاوز، الا بشكل خيالي، الحدود التي بلغها منظرو الحق الطبيعي: اعتقد انه تجاوز بالشمولية العيانية **للدولة** ذريّة الارادات الفردية التي ترتبط بواسط التعاقد. وبشكل اكثر دقة، فان هيغل يرى انه لايمكن للدولة ان تتوسط التناقضات المتعلقة

بسياق توحيد وتعميم الارادات الفردية، الا اذا تمفصلت الدولة على Stände، اي على طوائف الحرف من طراز القرون الوسطى، المحددة مهنياً[٣]. تمتاز هذه الطوائف بتوسط الطبيعة الذرية الخاصة للأفراد، والشمولية العيانية للدولة، وتجد نفسها وقد مُنحت دوراً في تنظيم الدائرة التشريعية. اثناء تعليقه على المقطعين **٣٠٢-٣٠٣** من **مبادىء فلسفة الحق**، يمدح ماركس هيغل لادراكه الفصل الحديث بنوع خاص بين الدائرة الخاصة والدائرة العامة؛ الا انه يأخذ عليه عدم تجاوزه الا فلسفياً بانشائه، عبر توسط هذه الطوائف توسطاً خداعاً، او عبر توسط الدولة، هوية وهمية بين هاتين الدائرتين. وفي الواقع، يُبقي هيغل الدولة تحت سيطرة مصالح الملكية الخاصة. بل أسوأ أيضاً، فهو يتراجع امام النظريات التعاقدية التي يحتقرها. واذا كانت هذه النظريات الديمقراطية-الليبرالية تنظِّر الفصل الحديث بين الخاص والعام، فانها تؤيد مبدأ الدستور التمثيلي (انتخاب اعضاء الجمعية التشريعية)، وهي أكثر فائدة لانها لاتلجأ الى طوائف الحرف «العضوية» العائدة للعصور الوسطى لتعلو فوق الفصل الداخلي في العالم الحديث. يريد هيغل، اذن، النظام الوسيط لدول (Stände) طوائف الحرف، ولكن بالمعنى الحديث للسلطة التشريعية، وهو يريد السلطة التشريعية، ولكن في جسم نظام الطوائف الوسيط[٤]. هكذا يتراجع هيغل الى وجهة النظر الوسيطة، ليعلو فوق التناقض الحديث الذي يماثله مع تناقض المجتمع المدني والمجتمع السياسي. ان نظرية الحق الطبيعي، من وجهة النظر هذه — وهي نظرية تبلغ ذروتها في اعلان «حقوق الانسان والمواطن» وتتطلب الفصل بين المجتمع المدني والدولة السياسية — اكثر منطقية، لكونها «التعبير الفعلي عن العلاقة الواقعية بين **الدولة** والمجتمع المدني البرجوازي، وعن انفصالهما». يعتبر ماركس وانجلس «ان الدستور التمثيلي يشكل تقدماً كبيراً لانه تعبير صريح، غير مزيف، ناجم عن وضع الدولة الحديث. انه التناقض غير المخفي»[٥].

هكذا اذن يحكم سياق التجريد الفعلي الواقع الحديث. ويخلق «المجتمع المدني»، الذي يختزله ماركس الى مواجهة ذريّة للمصالح الخاصة، «الدولة السياسية» كتجريد لذاته، تجريد مخصص لتجاوز تناقضاته الداخلية، خيالياً، في سماء علمانية الحق الحديث.

ومنذ ذلك الحين، صار بوسع **نقد الحق السياسي الهيغلي**، تحديد الميدان، الابعد من هيغل ومن الحق الطبيعي البرجوازي، الذي افتتحه للتو: انه ميدان تحليل الانفصال

---

(٣) نقد الحق السياسي الهيغلي، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٧٥، ص: ٤٥.

(٤) المرجع السابق، ص: ١٢٦

(٥) المرجع السابق، ص: ١٢٩

بين المجتمع المدني والدولة السياسية. وهنا تتم معارضة مزدوجة تستطيع وجدها فقط ان تحدد الدولة السياسية. تتحدد هذه الدولة، في الواقع، من جهة، بالنسبة الى المجتمع المدني، وتتحدد، من جهة اخرى، ــ وبشكل اكثر عمقاً ــ بالنسبة لجوهر هذا المجتمع المدني، اي «حياة الشعب» او الديمقراطية الواقعية. هكذا يخلق المجتمع المدني، في البداية، بوصفه مجتمعاً غير سياسي تحدده تناقضات المصالح فيه، الدائرة السياسية البحتة، بشكلياتها وبيروقراطيتها، كتوسط مجرد وعاجز لمصالحه. وفي هذا المستوى، يكون للمجتمع المدني الـذري شيء مضاف اليه، نعني الدائرة السياسية «البحتة». وتكون هذه الاخيرة، بالعكس، دالة عليّة، وتستنفد في التوسط الظاهري للمصالح الخاصة، اي واقعياً، في اعادة انتاج المصالح المسيطرة. غير ان حياة الشعب الجـوهريـة، الديمقراطية الحقيقية التي هي المطلب الاول والاهم لهذه الذريّـة، تتجلى، في نفس الوقت، بتأثير من ذريّة المجتمع المدني، مغتربة ومنفصلة عن ذاتها. اذ ذاك يتم تعريف الدولة السياسية، في نهاية الامر، بالنسبة لحياة الشعب المنوعة والتي هي الاساس. يغترب الشعب (الذات) في المجتمع المدني الذرّي الذي يخلق تجريد ذاته (توسط خيالي) الذي هو الدولة. يجدد المنطق الخاص بالموضوع الخـاص الذات الحقيقية، الجنس، ويدين في الدولة السياسية المحمول المستلب في هذا الجنس: لاتترك الدولة، بحكم طبيعتها في التمثيل المؤسساتي، اي مجال لانبعاث الجوهري، اي حياة الشعب، لانها تعكس انقسام هذه الحياة في ذريّة المصالح. تمر حياة الشعب عبر الدولة السياسية لانها منقسمة أساساً بالتعارض الواقعي للمصالح الخاصة، وهو تناقض يحدد المجتمع المدني. هكذا يكون المنطق الخاص بالموضوع الخاص هو منطق التعارضات التي تقسم الجنس بتحديده كمجتمع مدني ممزق[٦].

وعلى هذا الاساس تنشأ **الاطروحة الوضعية التي هي محور نقد الحق السياسي الهيغلي**، وترجمته السياسية: ان الفرد البشري، الموحد في الشعب، هو الـذات، الجنس، فاعل ومنتج عالمه التاريخي-الاجتماعي. ولاتتبع الدولة، في انفصالها التكويني عن المجتمع المدني، انسان فيورباخ المجرد، بل الشعب، وهو جوهرها وسبب وجودها الخاص. ويفرض مفهوم الشعب نفسه، وقد عرّفه سبينوزا وروسو كمركب عجيب، بمثابة سلطة قانونية مجردة، ومضادة-للشكلية، وغير قابلة لوضع قواعد لها، وبمثابة الكلية الأصلية للسيادة غير القابلة للاغتراب. يطور ماركس هنا مادية طـريفة، ديمقراطية اكثر مما هي تاريخية، وهي مادية تأخذ معناها من ترجمتها عبر النضال

---

(٦) المرجع السابق، ص: ٩٨ (حول الديمقراطية) وص: ١٣٤ (حول ذريّة المجتمع المدني: الدولة السياسية تجريد لهذا المجتمع).

السياسي من أجل الديمقراطية. تأخذ الديمقراطية، بنظر ماركس، تعيين العقلاني الذي يجب تحقيقه بدقة: يتماثل الواقع القائم مع وجود هذا الانقسام غير العقلاني بين الدولة السياسية البحتة والمجتمع المدني الممزق[7]. هكذا يكون الواقعي انقساماً بين تجريد شامل يتعالى خيالياً على مضامينه التجريبية، وبين هذه المضامين نفسها. تختمر الانطلاقة المحققة للعقلاني، في هذه المضامين التجريبية (الذريّة الاجتماعية) وضدّ تجريد هذه التجريبية (الدولة السياسية البحتة)، وهي انطلاقة تشكل، في نفس الوقت، حلاً للتجريد ولتناقضات السلطة. هذه الانطلاقة المحققة هي انطلاقة الشعب ـ الجوهر ـ الديمقراطية. وهذه الاخيرة «هي جوهر كل تكوين سياسي، الانسان المُنشأ اجتماعياً بوصفه تكويناً سياسياً خاصاً»[8]. وتفلت الديمقراطية، وحدها، من لعنة السياسة «الخالصة» او المجردة: يحقق الجنس، كتحديد ذاتي للشعب، مفهومه في الواقع. لايضيع الشعب في شكلية التجريد الحقوقي ـ السياسي، وهو يتخذ، اخيراً، المظهر الشكلي الذي يتلاءم مع مبدأه الداخلي. ويعود الى امتلاك حريته الاصيلة، باجرائه «فصل» الاقتصاد «الخالص» عن المجتمع المدني وعن سياسة الشكلية البيروقراطية «البحتة». كان ماركس يستهدف، بذلك، تحويل الديمقراطية التمثيلية الى ديمقراطية فعلية، وذلك بواسطة سياق من التسييس الواسع للمجتمع المدني.

تبقى قضية واحدة، وهي محرك ايصال نقد السياسة الى نقد الاقتصاد السياسي. كيف يفسر، فعلاً، تخلف الواقع عن مفهومه، وعدم اكتمال الديمقراطية في السلطة؟ يجب تحليل مقاومة السلطة لمجيء هذا المفهوم. تأخذ هذه المقاومة شكل الذريّة الاجتماعية. يرفض ماركس الاطروحة الهيغلية عن الدولة كحد واضح يتميز داخل الجوهر نفسه ليكوِّن في الوحدة نفسها «آخَرَهُ» (المجتمع المدني). وهو يتصدى لمهمة تكوين متناقضات باقية، بتمييزه عن تكوين تحديدات المفهوم. ومن هنا نشأت المسألة التي شكلت افق نص ١٨٤٣ الذي جاء مباشرة بعد ذلك، اي نص المسألة اليهودية: باية ميكانيزمات يتشكل المتناقضان الواقعيان، المجتمع المدني والدولة، في ضدين واقعين؟ بتجاوز ماركس، هنا، وجهة نظره الديمقراطية الجذرية: انه يحدد الديمقراطية السياسية بمثابة مكان مؤسساتي للانفصال، الخاص بالعصر الحديث، بين الدائرة المدنية والدائرة السياسية. ان العصر الحديث هو عصر استقلالية هاتين الدائرتين؛ ولايمكن لوحدتهما

---

(٧) المرجع السابق، ص: ١١٣. «يجب الا نلوم هيغل لانه وصف جوهر الدولة الحديثة كما هو، بل لانه يتعلل بما هو بمثابة جوهر الدولة. ان يكون العقلاني واقعياً، هذا هو مايظهر، بالتحديد، في تناقض الواقع غير العقلاني الذي هو دائماً وفي كل مكان عكس ما يعلنه، ويعلن عكس ماهو».

(٨) المرجع السابق، ص: ٦٩.

ان تكون الا وحدة تفريقهما عن بعضهما. ويصبح الاستخدام العملي للموقف الشيوعي مرتبطاً بتوسيع النقد حتى يشمل الدولة الديمقراطية الحقيقية، التي اصبحت هي نفسها شكل السيطرة السياسية للذرية الاجتماعية. يحدِّد ماركس ميداناً جديداً، انه عناصر تشريح المجتمع المدني. ان هذا المجتمع، مجتمع «الناس»، «الاشخاص» (المعنويين) هو، في الواقع، مجتمع الملكية الخاصة: وهو ينبني، وفق اتحاد يفرق او وفق تفريق يجمع، افراداً خاضعين، بحكم الامر الواقع، لضغط اقتصادي صرف. وتتطلب دائرة الملكية الخاصة والتعاقد التجاري، من أجل تأمين ملحق وظائفي للتنظيم، وجود دائرة سياسية للدولة التمثيلية الخالصة ولتعاقد متحد (المواطنين). تكون هذه الدولة، في نفس الوقت، نتاجاً وشرطاً، اي شكل ناجز لتوحيدها الخاص. يخضع التحرر السياسي، بدوره، والذي استهدفه **نقد الحق السياسي الهيغلي** الى النقد: انه يتضمن، في الواقع، اعترافاً بسيادة الخاص، بسيادة الانسان البرجوازي(٩).

ومنذ ذلك الحين، انتقلت المسألة العملية، في **المسألة اليهودية**: اذا كان التحرر السياسي متوافقاً مع سيادة «الرجل الخاص» البرجوازي، وبالتالي محدوداً بها، فهو تحرر غير كامل ومخادع. وهو يستمر اغتراباً سياسياً. وينفتح فيما بعد هذا التحرر، افق تحرر اجتماعي او انساني، يمر عبر طريقة جديدة في التنظيم والتعايش الاقتصادي. يكمن اساس الاغتراب في الديمقراطية السياسية ـ الدين العلماني للدولة والمواطن ـ في اغتراب العمل الاجتماعي، في فصل المواطن عن صفته كعضو في المجتمع المدني. ولايمكن للتحرر الاجتماعي ان يرتكز، اذن، إلا على الغاء التفكيك السياسي، وليس على الديمقراطية، بل على نقد قواعد الديمقراطية، ليس على الدولة الحرة، بل على تحرير الدولة السياسية. هكذا تظهر الشيوعية بمثابة مشروع لاعادة تنظيم القوى الاجتماعية، واعادة امتلاك المنتجين لقوتهم الاجتماعية المنفصلة عنهم في شكلها السياسي(١٠).

ولكن اذا كان التحرر الاجتماعي حاسمًا، يجب الانتباه الى انه لايعني وجوب

---

(٩) المسألة اليهودية، اوبييه، باريس، ١٩٧١، ص: ٧٣ـ٧٥. «يعيش الانسان، حيثما بلغت الدولة السياسية تطورها الحقيقي، حياة مزدوجة، وليس ذلك في الفكر، في وعيه، فحسب، بل في الواقع، في الحياة؛ يعيش حياة سماوية واخرى ارضية: الحياة داخل الجماعة السياسية حيث يعتبر نفسه بمثابة مخلوق اجتماعي، والحياة في المجتمع المدني حيث يمارس نشاطه كإنسان خاص، وحيث يعتبر الآخرين كوسائل، وحيث ينحط هو نفسه الى مستوى الوسيلة، ويصبح لعبة بايدي القوى الغريبة».

(١٠) المرجع السابق، ص: ٧٩ و ١٢٣. «يصبح الانعتاق الانساني كاملاً، فقط، عندما يكون الانسان قد عرف ونظم «قواه الخاصة» كقوى اجتماعية، وبالتالي لايفصل القوة الاجتماعية عن ذاتها، في شكل القوة السياسية».

الغاء التحرر السياسي، ولاتصفية الحقوق الحديثة. فهذه الحقوق تمثل تقدماً عظيمًا بالقياس الى امتيازات الاقطاعية. لاتلغى الحرية والمساواة، لانها حُقوقية فقط، ولانه يعترف بها في وظيفتها المرتبطة بالملكية الخاصة. بل انها توجه باتجاه محدد نحو العلاقات الاجتماعية الواقعية، غير الملغاة. يتضمن نقد العقل السياسي الخالص، الذي يعمل «خلوصه» لخدمة «خلوص» الملكية الخاصة المتلازم معه، اعادة بناء للحقوقي-السياسي، على قاعدة نقد الاقتصاد السياسي، التي يُفتتح عهدها هي بالذات. يرتسم التحرر الاجتماعي كوحدة جديدة للاقتصاد والسياسة. لايمُكن اعادة تركيب الاعلى (الدائرة السياسية ذات التوجيه الارادي) الا بواسطة الادنى (الدائرة الاقتصادية). وتُرجع الاشكال المنفصلة الى القوى الاجتماعية الجديدة، وليس ذلك من اجل الذوبان فيها، بل من اجل ان تتكون، انطلاقاً من هذه الطاقات، اشكال ارقى.

بيد ان هذه الإشكالية تبقى غير ثابتة ومتناقضة. فتحليل الميكانيزمات الداخلية في الدائرتين وعلاقاتها غير مكتمل؛ ولايستطيع ماركس ان يشير الى الوسائل «السياسية» اللازمة لاقامة مجال لايكون، بالضرورة، مجال السلطة الديمقراطية التمثيلية «الخالصة». وهو يكتفي بالاشارة الى مابعد تجريد الدولة التمثيلية، وبتفريدها في مبدأ اجتماعي جديد، في طبقة اجتماعية جديدة، البروليتاريا. وتقع على عاتق هذه القوة الثورية مهمة القيام بالغاء هذين الطرفين المتناقضين، وهما: الدولة الدستورية ومجتمع انانية التملك المدني. غير انه تبقى بدون تحديد اللحظة الثورية كفعل «سياسي» اخير يتم بواسطته تدمير دولة الطبقات، ويبدأ سياق جعل العمل اجتماعياً، وهو سياق تعيقه، الآن، الاشكال المعروفة لسيطرة الدولة. كيف يتم استخدام وسائل يجب ان تؤول، في استخدامها نفسه، الى تلاشيها؟[١١]. يجب على البروليتاريا، بعد ان تكون انتظمت من أجل «اسقاط» الدولة القائمة، ان تقوم بتدمير الادوات السياسية المستخدمة من اجل القضاء على العالم القديم. واذا لم يكن بوسع المجال الذي تنشأ فيه الشيوعية، ان يكون مجال سلطة الديمقراطية-البرجوازية السياسية، فكيف يمكن توقعها؟ وكيف نتحاشى تحويل السياق الثوري الى «فعل» سياسي سريع، قد يكون فعل تذويب للسياسي كفعل سياسي، اي آخر فعل سياسي بهذا المعنى؟

---

(١١) هذا ما تقوله مقدمة **نقد الحق السياسي الهيغلي** التي كتبها ماركس بعد كتابته للمؤلف، في الوقت الذي كان يعد فيه **المسألة اليهودية**: تتطلب حركة التحرير من الطبقة المحرِّرة «ان تنظم جميع شروط وجودها الانساني، انطلاقاً من الحرية الاجتماعية النقدية» (المرجع السابق، ص: ٢١٠).

٢ ـ النقد المادي ـ التاريخي للسياسة: الفصل بين السياسة وعلاقات الانتاج الرأسمالية

توصل ماركس في **الايديولوجيا الالمانية** (١٨٤٥) الى تحديد الإشكالية الجديدة لاعادة انتاج الشروط الاجتماعية للانتاج واشكاله التاريخية. تتماثل هذه الاشكالية مع اشكالية الصراع الطبقي: ليست الظواهر التاريخية الا اشكالاً متنوعة ومعقدة للصراع الطبقي. والصراع الطبقي هذا هو الذي يحدد وجود الطبقات، وليس العكس. ويتحدد مجموع الصراعات الطبقية (الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والايديولوجية)، في نهاية الامر، بالصراع الطبقي الاقتصادي في الانتاج. ان جميع نصوص هذه المرحلة (التي تتمحور حول العام ١٨٤٨ وتنتهي بنهاية المرحلة الثورية) هي اشكال معينة لاستعمال هذه الفرضية المادية ـ التاريخية، في ظرف هذه النصوص الخاص بها (فكان **بؤس الفلسفة** يمتاز بخاصية نظرية اساساً، بينما امتازت النصوص الاخرى بخاصية سياسية اساساً): يعني ذلك ان الصراع الطبقي الذي يخوضه رأس المال يومياً في الانتاج ضد العمل المأجور هو الذي يجعل تقدم العمل تقدماً في انتاج الربح، وهو الذي يثوِّر العمل بتثوير قواعده التقنية. ان نضال العمال الطبقي اليومي هو الذي يؤمن، بوجه ميول رأس المال، شروط العمل اللازمة لاعادة انتاج قوة العمل، ولوجود الطبقة العاملة، ولافق نضالها السياسي المستجد الذي لايستهدف الوصول الى سيطرة طبقية جديدة، بل يستهدف الغاء علاقة العمل المأجور بالاستيلاء على سلطة الدولة.

يتصدى ماركس في **بؤس الفلسفة** (١٨٤٧) الى التناقض الذي اخفق عنده الاعداد النظري السابق. ويعود الى نظرية تجاوز مبدأ السياسة ـ الدولة، انطلاقاً من نظرية دينامية الطبقات الاجتماعية التي تربط مابين البنية السياسية وعلاقات الانتاج. ويعلن اول صياغة لاشكالية مرحلة الانتقال الثوري، مرحلة «استبدال المجتمع المدني السابق بمتحد يتنافى مع وجود الطبقات وتناقضها»[١٢]. ذلك ان انتصار البروليتاريا السياسي ليس مخصصاً لاقامة تنظيم جديد لسلطة الدولة. ان للبروليتاريا، بخلاف باقي الطبقات، مهمة استبعاد السلطة السياسية، بمعناها الحصري، بواسطة رابطة جديدة. هكذا تبدو المهمة الصعبة والجديدة في تحديد السياق والتغيرات المؤسساتية اللازمة لبلوغ هذه الغاية. لقد شاء ماركس، بابتعاده عن أي راسب تنبؤي، ان يكون تحليلياً وجدلياً في نفس الوقت: يبقى الصراع الطبقي صراعاً سياسياً من اجل الغاء

---

(١٢) بؤس الفلسفة، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٦١، ص: ١٧٩.

«السلطة السياسية بمعناها الحصري» التي هي «الخلاصة الرسمية لتناقض المجتمع المدني»[13]. ان هذا الصراع الطبقي حركة اجتماعية تحتوي الحركة السياسية: تظهر في مرحلة مابعد الصراع الطبقي «تطورات اجتماعية» ولكنها ليست «ثورات سياسية» ابداً. كذلك يُظهر اول نقد «علمي» للاقتصاد السياسي ان استقلالية الدائرة السياسية (بعلاقاتها الارادية) مرتبطة، بتبعيتها لبنية التبادل من اجل الانتاج، اي الى تشكل المجتمع المدني في طبقات متناقضة. ان هذه الدائرة السياسية امتداد يعبر عن علاقات الانتاج التي تتمفصل عليها، في الوقت الذي تعمل فيه على اخفاء هذه العلاقات. غير ان هذا التمييز يبقى مختصراً، ذلك ان الدولة تُفهم في تصورها كأداة، كشكل منظم لسيطرة الطبقة البرجوازية. وعلى الرغم من هذا الحد، يفتح ماركس الدراسة ــ غير المنجزة الآن ــ للميكانيزمات التي تظهر بواسطتها علاقات الانتاج الرأسمالية في شكل **الدولة** بمثابة «تعبير كوني» و«ارادة حرة» و«عامة». وتظهر، في نفس الوقت، الدولة الديمقراطية ــ التمثيلية بمثابة الشكل الخاص لسيطرة الطبقة البرجوازية. واذا كانت مسألة الانتقال تأخذ اول تحديد لها، واذا كان المقصود استبدال المتحد الظاهري للدولة الحديثة (حيث يتمتع اعضاء الطبقة المسيطرة لوحدهم بالحريات) بالمتحد الفعلي للافراد الموحدين، حيث يسترد الاشخاص حريتهم العقلية ووسائل تطوير قدراتهم، فتبقى مسألة تأمين الابداع التاريخي للاشكال الجديدة للتنظيم الاجتماعي القادرة على اجراء هذا «الاستبدال».

تسمح مرحلة **١٨٤٨ الثورية** بقياس القدرات التحليلية ـ الجدلية لهذا النقد الجديد للسياسة المتزامن مع المادية التاريخية المتشكلة. وانطلاقاً من هذا التاريخ صار نقد السياسة مرتبطاً بسياقين يشكل اندماجهما المشكلة الخاصة «بالحاضر»: انهما سياق تعميق التحليل النظري لنمط الانتاج الرأسمالي (مع فهم الدائرة السياسية كدائرة تعمل تبعاً لمجتمع طبقي استغلالي)، والسياق السياسي البحت لتنظيم الطبقة العاملة في طبقة ثورية «عامة». يمكن لهذه المادية التاريخية ــ التي لم تحدد بعد اشكالية فائض القيمة، وفائض الانتاج ــ ان تلعب دور المحرك المستحدث للجماهير الشعبية، وذلك من اجل فهمها وتوجيهها جزئياً. واذا كانت ماتزال تنقصنا نظرية نقدية للاشكال السياسية، نظرية متكونة باتصال مع نقد منتظم للاشكال الاقتصادية، فان هذا النقد للسياسة الذي تحكمه قطيعة **١٨٤٥** يجعل من الممكن القيام بتحليل للظرف التاريخي ـ السياسي، وهو تحليل ذو قدرة عظيمة، ويمتاز بنوع من «الكلاسيكية» النظرية.

---

(١٣) المرجع السابق.

ومنذ ذلك الحين يأخذ **البيان الشيوعي** (١٨٤٨) أهميته الفعلية[١٤]. فهو ينجح في استخدام هذه المعرفة في المادية التاريخية، في تحليل نقدي مزدوج لانفصال الاقتصاد عن السياسة، وذلك من خلال اعتباره لنفسه كعنصر منظم للقوة الاجتماعية الجديدة، مسؤول عن عملية الانتقال الثوري. ومع انه يبقى، في عرضه، مفرطاً في تأثره بفلسفة التاريخ الكوني، وفي تكوينه للمفاهيم مفرطاً في تأثره بشيء من الاقتصادية، فان **البيان** يربط نقد السياسة بجهد جديد لتحديد المرحلة الانتقالية (لاسيما في الفصل المكرس للإجراءات الثورية الواجب اتخاذها بعد هزيمة البرجوازية لاطلاق حركة تتجاوز نمط الانتاج الرأسمالي). انه يعرض ماهو اكثر من نقد السياسة، انه يعرض نظرية للاستيلاء على السلطة السياسية وادارتها الجديدة من قبل البروليتاريا المنظمة في الحزب الشيوعي. انه يعطي ترجمة استراتيجية لهذا النقد. تتضمن هذه الترجمة الستراتيجية لحظتين: الاستيلاء على سلطة الدولة، وادارة هذه السلطة وتحويلها ما ان يتم الاستيلاء عليها. وفيما يخص نظرية تنظيم البروليتاريا في طبقة ثورية، فهي تستبند الى نظرية اولى عن ازمات نمط الانتاج الرأسمالي الاجتماعية والسياسية: ان التناقض الاساسي بين قوى الانتاج ونمط علاقات الانتاج هو الميدان الذي يسمح للطبقة العاملة، المدعوة مع ذلك الى الافتقار كلما زادت من انتاجها، بان تصبح طبقة عامة. يعرض ماركس نوعاً من تصور ذي نزعة كوارثية عن الازمة التي تفرض على البروليتاريا اقامة سلطتها السياسية الطبقية الخاصة بها في سياق ثوري قصير نسبياً. هكذا يمكن للبروليتاريا ان تنتقل، بدون انقطاع، من دعم الاجنحة المتقدمة في البرجوازية الى الاستيلاء النهائي على السلطة. وتبدو الديمقراطية البرجوازية بمثابة قاعدة سياسية ضرورية للاستيلاء على السلطة.

وفيما يخص نظرية الادارة البروليتارية للسلطة، فان ماركس يعزو الى البروليتاريا مهمة استخدام بُنى الدولة التمثيلية، ولكن من أجل غايات مختلفة. وهكذا يجب في البداية اجراء تمركز لوسائل الانتاج، وهذا مايتطلب، بدون شك، انتهاكاً للحق البرجوازي، «تدخلات استبدادية» تهاجم اصل بُنى التملك الخاص. ويتوقف على هذه الاجراءات (Umwälzung)، اي سقوط نمط الانتاج الرأسمالي. وما ان يصبح الانتاج مركزاً في الافراد الموحدين، حتى تفقد السلطة العامة صفتها «السياسية».

يُمكن بناء على ذلك ان نشير الى اربع سمات للمرحلة الانتقالية:

أ ــ استمرار الآلة المؤسساتية القمعية البرجوازية بمثابة اداة للسيطرة بيد

---

(١٤) راجع حول كل ذلك، ايتين باليبار، «تعديل البيان الشيوعي»، في خمس دراسات عن المادية التاريخية، ماسبيرو، باريس، ١٩٧٤.

البروليتاريا؛

ب ــ اكتساب الدائرة السياسية، المنفصلة عن الحياة المدنية، لتفوق سببي، كمبدأ للتحويل الاجتماعي والاقتصادي. يجب على الدولة السياسية ان تترجم ارادة البروليتاريا السياسية، وان تؤمن، كشرط ضروري لها، تطور القوى الانتاجية الجديدة، على قاعدة علاقات الانتاج التي اعيد تنظيمها؛

ج ــ جعل جميع الاجراءات السياسية المتعلقة بالملكية تعمل باتجاه الهدف الاخير الذي هو الغاء شتى الطبقات؛

د ــ اعطاء الدائرة السياسية مواصفات عامل agent لتجاوز عدم ــ حريتها هي: يقصد ماركس انه بوسع الدولة السياسية نفي نفسها بالغاء شروط وجودها بالذات. وهنا تكمن من جهة اخرى حدود هذا النص، اذ يبقى ثمة فراغ ما. إذ أن مخطط استخدام الدولة في اللحظة الاولى، الذي تعقبه نهاية السياسة كنشاط منفصل، يكرر في التحليل الأخير التناقض السابق.

تمثل النصوص «التاريخية» (الجريدة الرينانية الجديدة، الصراعات الطبقية في فرنسا، ١٨ برمير لويس بونابرت) قفزة نوعية لقيامها بوضع مخطط **لنظرية علاقة السياسي / الاقتصادي**، وبتركيزها على دراسة اشكال الانتقال السياسية. يمكن، بيانياً، ارجاع هذه النواة النظرية المستخدمة في العرض التاريخي الى ست نقاط:

١ ــ **حول الجمهورية الديمقراطية**. يمتاز الشكل السياسي بثنائية اساسية. فهو يمثل، من جهة، اكثر المؤسسات السياسية ارتباطاً بسيطرة الطبقة البرجوازية، موسعاً القواعد التي تجعل هذه الطبقة قادرة على ان توحد حولها شتى المصالح[١٥]. وتسمح الديمقراطية السياسية، من جهة اخرى، ولهذا السبب نفسه، للبروليتاريا بتطوير الصراع الطبقي الذي يتميز به نمط الانتاج الرأسمالي. وتصبح بفضل ذلك افضل ميدان للثورة[١٦].

٢ ــ **حول العلاقة بين الاشكال السياسية واشكال الاستغلال**. ليس هناك رابط منتظم آلياً بين السيطرة الطبقية البرجوازيه وشكل هذه السيطرة السياسي. تتطور الديمقراطية والبرجوازية معاً، طالما ان الديمقراطية تضمن الجوهر الاقتصادي لسلطة البرجوازية. هكذا، انتهت حصيلة السنوات الثورية في فرنسا بالرعب المضاد ـ للثورة وبابتكار شكل سياسي جديد فاجأ البرجوازية نفسها، انه **الامبراطورية الاستبدادية**

---

(١٥) الصراعات الطبقية في فرنسا، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٧٤، ص: ١٥٠

(١٦) المرجع السابق، ص: ٦٢-٦٣، حول الانتخاب العام الذي «كان له الفضل... في اطلاق الصراع الطبقي».

المستندة الى الانتخاب العام. تستطيع البرجوازية، من اجل انقاذ مصالحها الاقتصادية الطبقية، تغيير اشكال سيطرتها السياسية بان تعهد بسلطتها الى ممثلين يمكنهم ايضاً معاكستها سياسياً وتعليمها بقسوة اين تكمن مصلحتها. «يجب على البرجوازية ان تفقد تاجها بالضرورة، ان هي شاءت المحافظة على سوقها المالية»[١٧].

٣ ــ حول وظيفة الدولة في السيطرة الطبقية. ليست الدولة في بنيتها واقعاً ثابتاً؛ يحتمل شكل الدولة تغيرات هي نتاج ورهان الصراع الطبقي السياسي. ولاتستخدم البرجوازية الدولة كما لو أنها في علاقة تصرف حر ارادي تجاهها. تتشكل البرجوازية، ويعاد تشكيلها، كطبقة بفضل تغيرات الدولة كآلة (راجع، تعزيز الآلة البيروقراطية والقمعية، في فرنسا، وتوسع وظائف سلطة الدولة في المراقبة المنفصلة، وادارة الجماهير من فوق)[١٨]. واذا لم يكن مفهوم آلة الدولة قد أعلن اسمياً، فهو حاضر عملياً، ويظهر كنتاج للنضالات التكوينية الصرفة للبرجوازية كقوة سياسية.

٤ ــ حول السلطة السياسية. تتضمن السلطة السياسية لطبقة ما (مثل البرجوازية)، والتي هي نتاج وشرط لسيادتها الطبقية الاقتصادية، سلطة فعلية لممثلي هذه الطبقة على آلة الدولة. وهؤلاء الممثلون هم انفسهم دوماً اعضاء في شريحة محددة من الطبقة المسيطرة. ولذلك يمكن للسلطة السياسية ان تكون رهان صراع فيما بين هذه الشرائح (كما هي حال المعارضة في فرنسا بين الاورليانيين والملكيين). الا انه يجب عدم خلط السلطة الفعلية الخاصة بالماسكين بآلة الدولة مع سلطة آلة الدولة المنظمة قانونياً على المجتمع: ان هذه السلطة المنظمة قانونياً هي التي تؤول الى تحقيق السلطة الفعلية. ولاتظهر السلطة السياسية للدولة، ابداً، في شكل علاقة مباشرة بين طبقة واخرى. انه لصحيح، من جهة، ان العلاقة الطبقية تحفظ ويعاد انتاجها على مستوى السلطة السياسية للدولة، كما انه صحيح، من جهة اخرى، ان وجود الدولة كاداة يحقق، في شكل معدل، السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة[١٩].

٥ ــ حول اشتغال الدولة وعملها. تحقق آلة الدولة علاقة طبقية تنعقد في مكان آخر، في الميدان الاقتصادي. بيد ان الميكانيزم الذي يحقق هذه العلاقة، يحققها وهو يعمل، على اخفائها. فلا دخل ابداً للدولة، كأداة، بالطبقات كطبقات، ولا بالطبقات

---

(١٧) ١٨ برومير لويس بونابرت، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٥٦، ص: ٥٣ـ٥٤.

(١٨) المرجع السابق، ص: ١٠٠ـ١٠١، كل تحليل تغيرات آلة الدولة.

(١٩) المرجع السابق، ص: ٧٦. ان الجمهورية البرجوازية هي الشكل السياسي الذي يسمح، في ظل ادارة الدولة، بتوحيد شتى شرائح الطبقات المسيطرة؛ فهي تقدم ميداناً لتركيب مصالحهم، وتوحد الطبقة المسيطرة بوجه الطبقات المسيطر عليها.

التي تمسك بالسلطة، ولا بتلك المسيطَر عليها سياسياً. ان عمل الدولة الاخير الذي يتكون بفعل وجودها وتحولها الخاصين بها، هو تكوين المجتمع والدولة نفسها في مواجهة احدهما للآخر. يكمن عملها في تحقيق هذه المعارضة التي هي، في الوقت نفسه، تبعية وتوحيد. وهي تجعل سيطرة المصالح المهيمنة ممكنة بفضل تحقيقها من خلال تغليف المجتمع الذي تحققه بمثابة دولة. هكذا يسمح اشتغالها بممارسة السلطة من قبل الممثلين «الشرعيين» الذين تكوَّنوا لهذا الغرض، من أجل احتلال موقع ممثلي المجتمع، الموقع الذي اكتسب شرعيته سياسياً وتم اخفاؤه[٢٠].

٦ ـ **حول الصراع الطبقي السياسي في نمط الانتاج الرأسمالي.** ان الصراع الطبقي السياسي عملية اعادة طرح دائم لاستقرار الشكل السياسي الذي يحقق السيطرة الاقتصادية. ان للبرجوازية، بنيوياً كما للبروليتاريا، ولكن في ظل شروط غير متماثلة وغير متجانسة، ان تختار تأمين ماهو جوهري في سيطرتها الاقتصادية، بين الخيارات السياسية المتعلقة بالاشكال السياسية للقيادة. ففي نمط الانتاج الرأسمالي تُواجَه الطبقة المسيطرة، بطريقة دائمة، بمهمة تطوير الدولة وتغييرها، بحيث يمكن للدولة ان تضع قواعد المجتمع، وتدرج في انشاطها كل المجتمع بتناقضاته وصراعاته الطبقية الاقتصادية[٢١]. لقد أشار ماركس اذن، قبل لينين، الى ان ا لصراع الطبقي السياسي هو التعبير المركز والمكثف عن الصراع الطبقي الاقتصادي. ان لهذا الصراع اولوية بالنسبة للبرجوازية، ذلك انها وحدها التي تسمح للدولة باحتواء المجتمع، في الوقت الذي تتعارض فيه معه، وذلك وفق طرق تتطلب تخصصاً ومركزة خارقين لآلتها[٢٢].

تقدم النصوص التاريخية لسنوات ١٨٥٠ ـ ١٨٥٢، المتمفصلة على هذه العناصر النظرية، مخططاً نظرياً للانتقال الثوري البروليتاري، هـذا الانتقال الـذي يسميه ماركس، للمرة الاولى، الديكتاتورية البروليتارية[٢٣]. يُمكن تفصيل هذه المسألة، بدورها، في ثلاث نقاط:

١ ـ **حول العلاقة ديمقراطية ـ برجوازية ـ بروليتاريا.** لان الجمهوريـة الديمقراطية ـ البرجوازية هي الشكل السياسي الاكثر ملاءمة لتطور وترسيخ البرجوازية

---

(٢٠)المرجع السابق.

(٢١)هكذا يجب استعادة تحليل الانتقال من الجمهورية ـ الامبراطورية، المبني على الاقتراع العام.

(٢٢)١٨ برومير...، مرجع سابق، ص: ١٠٠، حول البيروقراطية الحديثة.

(٢٣)ظهر التعبير في الصراعات الطبقية في فرنسا، مرجع سابق، ص: ٦٧.

الصناعية، فانها، في نفس الوقت، الاكثر قابلية لتشجيع انطلاق الطبقة العاملة[٢٤]. ولذا، فان الطبقة العاملة هي، جوهرياً، القوة الاجتماعية الاكثر استفادة من النظام الديمقراطي. ويجب عليها ان تتمكن من جعل الميدان الديمقراطي ميداناً يسمح باعادة تركيب الطبقات المتوسطة حول نفسها، وهي الطبقات التي عرفت البرجوازية كيف توحدها، حتى الآن.

٢ ــ حول التنظيم السياسي للطبقة العاملة في طبقة ثورية عامة. لايمكن وجود نظرية مستقلة للاوجه «الايجابية» للديمقراطية بالنسبة للبروليتاريا، لاتكون مرتبطة بافق تحولات هذه الديمقراطية. وبهذا المعنى استخلص ماركس العبرة من فشل ١٨٤٨ الذي لحق بالحركة العمالية: يجب على الطبقة البروليتارية ان تتمكن من تطوير صراعها الطبقي من جديد، بفرضها أيضاً الميدان الديمقراطي الذي يسمح بتحريك جميع الفئات الاجتماعية غير البروليتارية، وبفك تبعيتها للدولة البرجوازية. وتبرز انذاك، في خطوطها الاساسية، سياسة متكاملة من التحالفات اللازمة حتى تكتشف هذه الطبقات او الفئات انه لايسعها النضال من اجل مصالحها الخاصة، ولا ان تفتح لنفسها افقاً الا بادراكها للرابطة التي توحد بين الربح الرأسمالي واشكال الاستغلال التي تطالها[٢٥]. ويجب، من وجهة النظر هذه، اعادة تقويم التناقض بين البروليتاريا والديمقراطية: اذا كانت البروليتاريا حاملة لنسق جديد ومستقل للتنظيم الاجتماعي، الذي يمر عبر زوال الدولة كدائرة منفصلة ومستقلة، فان هذه الرسالة التاريخية تحدد، بشكل مفارق، المصلحة العضوية للبروليتاريا في التطوير المطابق والملائم للاشكال السياسية الديمقراطية، حتى استنفادها التاريخي. تجعل الديمقراطية السياسية، المتعلقة باعادة انتاج السيطرة البرجوازية، من الممكن، بشكل متناقض، توحيد ميول شتى الاهداف التي تنبع من الحاجات المادية للطبقات غير الرأسمالية وغير البروليتارية، وذلك حول البروليتاريا نفسها. يبلغ التوحيد السياسي للطبقة العاملة مع هذه الطبقات ذروته، في ميدان الديمقراطية الدستورية: هذا ما يثبته تدمير هذا الاطار الديمقراطي من قبل البرجوازية نفسها، عندما تخشى من رؤيته يعمل في اتجاه المصلحة السياسية للبروليتاريا[٢٦].

---

(٢٤) الصراعات الطبقية في فرنسا، مرجع سابق، ص: ٥٠. تسمح سيطرة البرجوازية المعممة للبروليتاريا «برفع ثورتها الى مصاف الثورة القومية»، و«باستئصال الجذور المادية للمجتمع الاقطاعي»، و«بتمهيد الميدان الوحيد الذي يمكن ان تقوم فيه ثورة بروليتارية».

(٢٥) برومير... ، مرجع سابق، ص: ١٣٠. ضرورة التحالف مع الفلاحين بحيث «تحقق الثورة البروليتارية، بذلك، اللحن الجماعي الذي يصبح، بدونه، العزف المنفرد، في جميع الأمم الفلاحية، نشيداً جنائزياً».

(٢٦) الصراعات الطبقية في فرنسا، مرجع سابق، ص: ٦٨ و١٦٨. راجع، في نفس المعنى، ١٨ برومير...

٣ ـ حول الصفة غير المتماثلة للتنظيم السياسي للطبقة العاملة. حول ديكتاتورية البروليتاريا. لايصف ماركس سياقاً محدداً للاستيلاء على السلطة. واذا كان يبدو نموذج «الانتفاضة» مهيمنا، فلا يمكن القول ان ماركس هو الذي اعطاه هذه القيمة. ان ما كان يهمه، قبل كل شيء، هو السياق الثوري من حيث اشراكه جميع الفئات الاجتماعية غير الرأسمالية. ان ما كان يهمه أيضاً، هو المرحلة التي تلي مباشرة الاستيلاء على السلطة. وهو ينعتها «بالديكتاتورية البروليتارية». تشير هذه الديكتاتورية الى شكل من أشكال ادارة السلطة السياسية يُفهم من خلال غايته الخاصة به ومن خلال جوهره: القضاء على الدولة المنفصلة، وعلى الطبقات المتناحرة. يجب ، في هذا الصدد، ملاحظة فارق بين «الصراعات الطبقية في فرنسا» وبين «١٨ بروميز» حيث يستطيع ماركس ان يدفع الى البعيد حصيلة نقده لثورة ١٨٤٨ في فرنسا. لقد تم تصور ديكتاتورية البروليتاريا في «**الصراعات الطبقية في فرنسا**» بمثابة مؤسسة مناقضة وبديل للدولة الديمقراطية التي هي ميدان تشكلها. انها شكل سياسي واضح للمرحلة الانتقالية، الا ان مضمونها التحليلي ضعيف البلورة: فهي تمثل، قبل كل شيء، ضرورة لتجاوز الفصل السياسي بواسطة التحويل السياسي للدولة. وبما انها تطال جميع مستويات التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية، فهي تنعقد حول تغيير العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في الانتاج، بحيث تشكل سياق الادارة والتوحيد السياسي[٢٧]. يُلاحظ في **١٨ برومير** وجود جهد تحليلي-تجريبي يهدف الى تمييز مهام الانتقال السياسية: تدمير آلة الدولة، تحقيق مركزية غير بيروقراطية في سلطة الدولة داخل تحالف طبقي واسع[٢٨]. ان المهمة الاولى التي تقع على عاتق ديكتاتورية البروليتاريا، بمواجهة **الدولة** التي تبقي على وحدة العلاقة الرابطة بين الطاقات الاجتماعية وتُبقي في حالة من العجز القوى الاجتماعية المسيطَر عليها (بالقوة وباستقلالية القطاع

= مرجع سابق ص: ٥٣-٥٤. «كانت البرجوازية تدرك ان كل الحريات البرجوازية المزعومة ومؤسسات التقدم كانت تهدد وتهاجم سيطرتها الطبقية، وذلك في قاعدتها الاجتماعية وفي قمتها السياسية على السواء، وكانت قد اصبحت، بالتالي، «اشتراكية». يُضاف الى ذلك الملاحظات حول الاقتراع العام في «الصراعات الطبقية في فرنسا»، ص: ١٥٢.

(٢٧) الصراعات الطبقية في فرنسا، مرجع سابق، ص: ٦٧. على البروليتاريا ان تفهم «حقيقة ان اتفه تحسين في وصعها يبقى في ظل الجمهورية البرجوازية، مجرد وهم، وهو وهم يتحول الى جريمة ما ان يتم السعي لتحقيقه». يجب طرح «الشعارالثوري الجريء: اسقاط البرجوازية، ديكتاتورية الطبقة العاملة». هذا ما يجب اكماله بالقول: ان ديكتاتورية الطبقة العاملة هي «نقطة الانتقال اللازمة للوصول الى الغاء مختلف الطبقات عامة، والغاء جميع علاقات الانتاج التي تستند اليها، والغاء جيمع العلاقات الاجتماعية المتطابقة مع هذه العلاقات الانتاجية، واسقاط جيمع الافكار النابعة من هذه العلاقات الاجتماعية» (ص: ١٤٧).

(٢٨) ١٨ برومير. . .، مرجع سابق، ص: ١٠٣.

الحقوقي ـ الشكلي)، هي «تدمير» هذه الآلة. وفي حين لم تعمل جميع الثورات إلاّ على تحسين هذه الآلة، بدل تحطيمها، فان «ديكتاتورية البروليتاريا تحطمها، لان في ذلك الشرط المسبق لكل اعادة امتلاك اجتماعي للطاقات الانسانية ولوسائل الانتاج». وهنا يظهر ما هو جديد في سياق الانتقال غير المتماثل عند البروليتاريا: اي انه لايمكن للبروليتاريا استلام السلطة لمجرد الاستيلاء عليها كطبقة مسيطرة جديدة. وهي لاتستطيع ذلك الا اذا توحدت ووحدت حولها باقي الفئات الاجتماعية، وذلك حول اهداف طبقة عامة، قادرة بحكم نزعتها على تحرير جميع القوى الانتاجية، مثبتة لجميع قطاعات هذه القوى المعارضة الجذرية لتطورها من قبل الاشكال الرأسمالية في الانتاج والسياسة. يجب على ديكتاتورية البروليتاريا، التي لاتستبعد الابقاء على مؤسسات الديمقراطية الجمهورية، ان تقلب الحركة التي ميزت كل عملية تغيير البنية التاريخية لآلة الدولة البرجوازية. واذا كانت الصيغة القائلة «بوجوب تحطيم هذه الآلة» ماتزال غير محددة بعد، فهي تشير الى طريق جديدة، طريق التغيير القادر على نسف علاقة الوحدة ـ والانفصال بين الاقتصاد والسياسة، وهي العلاقة الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالي[٢٩] وذلك بواسطة تركيب جديد للقوى الانتاجية. يظهر، حينذاك، العنف القمعي بمثابة حالة لازمة عند الضرورة لتأمين تطور هذه القوى الانتاجية في اطار علاقات جديدة، اقتصادية وسياسية، في نفس الوقت. وليس هناك ما يستبعد اتخاذ هذه الديكتاتورية شكلاً ديمقراطياً، سواء في استمرارية المؤسسات مع الديمقراطية البرجوازية أو في قطيعة جوهرية معها، بيد ان هذا الشكل يكون جديداً، من حيث مضمونه الاقتصادي، ومنفتح ايضاً على «اشكال» جديدة[٣٠].

٣ ـ ديكتاتورية البروليتاريا والشكل ـ القيمة: نحو تعديل؟

انهمك ماركس، بعد عام ١٨٥٢، في نقد الاقتصاد السياسي: بالمعنى الحرفي للكلمة، ونظم الحركة العمالية، على الصعيد «الاممي»، بشن نضال مستمر ضد باقي

---

(٢٩) المرجع السابق، ص: ٩٦.

(٣٠) المرجع السابق. تثبت هزيمة ١٨٤٨ ان «الجمهورية البرجوازية كانت تعني هنا استبداداً مطلقاً لطبقة على باقي الطبقات. ولقد اثبتت ان الجمهورية، في البلدان العريقة في حضارتها ذات البنية الطبقية المتطورة جداً، وذات الشروط الحديثة في الانتاج، والتي تمتاز بوعي اخلاقي ذابت فيه جميع الافكار التقليدية بواسطة عمل عريق، ان الجمهورية في تلك البلدان هي، بشكل عام، شكل التغيير السياسي للمجتمع البرجوازي، وليس شكل الحفاظ عليه».

اشكال الاشتراكية. تعين كومونة **١٨٧١** نهاية هذه المرحلة، وتفتتح مرحلة الحركات العمالية المنظمة سياسياً، والمتمفصلة على المنظمات الجماهيرية في الاطار القومي ـ الشعبي. هكذا تدخل ماركس في مفصل هاتين المرحلتين: سبق كتابُ **الحرب الاهلية في فرنسا نقد برنامج غوتا** الذي اعده ماركس بمناسبة مؤتمر توحيد الاحزاب الاشتراكية الالمانية عام **١٨٧٥**. يندرج هذان النصان في الخيط المستقيم للنقد السابق، وينخرطان في تحليل اكثر دقة لتناقضات مرحلة الانتقال، وهو تحليل مركز حول زوال الدولة. بيد ان كل شيء جرى كما لو ان اشكالية سنوات **١٨٤٨ـ١٨٥٢** لم تكن قد استفادت من اعداد **رأس المال**، او بالاحرى كما لو انها كانت تكتفي بذاتها، **كما لو انه لايمكن للنقد المتطور للاقتصاد السياسي، من مستواه الخاص، تطوير نقد للسياسة**، بنفس الصرامة المفهومية.

تظهر **الحرب الاهلية في فرنسا** بمثابة تحليل وجردة لتجربة كومونة باريس الخارقة، «وهو تحليل تم اعداده اثناء حصول التجربة». يحمل هذا النص تعديلاً على التحليلات السابقة، من حيث انه يقدم نظرية اكثر تمييزاً عن الشكل السياسي، تتصدى من جديد لتناقضات سنوات ١٨٤٨. وفي الواقع، ينقل ماركس، الى مستوى المفهوم ما كان حتى الآن اقرب الى الحالة الوصفية. وهو يفرق، بوضوح، بين سلطة الدولة وجهاز الدولة، ويُظهر ان مجمل صراع البرجوازية الطبقي (اذن الصراع السياسي) يعيد، فقط، سيطرتها الاقتصادية. ويبرز، مع **الكومونة**، في خطوطه الاساسية، جواب «العلم» على السؤال المتعلق بمعرفة: «اية تحولات تصيب الدولة في المجتمع الشيوعي؟ اية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة في المجتمع الشيوعي»[٣١]. لقد كانت الكومونة، هذه الثورة ضد الدولة الممركزة التي طورت «سيطرتها فوق الطبيعية على المجتمع الواقعي»، محاولة لتدمير آلة البيروقراطية البرجوازية. لقد حاولت، في الواقع، القيام باعادة تملك اجتماعي من قبل الشعب لحياته هو، وذلك بتجاوز التعارض بين الدائرة الاقتصادية ـ الاجتماعية والسلطة البيروقراطية للدولة. لم تكن هذه المحاولة عدمية على مستوى المؤسسات، لقد انتجت **تطور اشكال سياسية** لامركزية الى درجة بعيدة، وغير بيروقراطية، ومنفتحة على المبادرة السياسية للقاعدة الجماهيرية. وترافقت، في نفس الوقت، باعادة تنظيم علاقات الانتاج الاجتماعية، على قاعدة مقاييس تعاونية ومشاركة. ومما تجدر ملاحظته ان ماركس لايستخدم تعبير ديكتاتورية البروليتاريا ليعين طبيعة المرحلة الانتقالية. وهو يتحدث عن «شكل سياسي قابل كليّاً للتوسع» وسره الحقيقي يختصر في كونه اساساً

(٣١)هذا اذا شئنا استعادة تعابير «نقد برنامج غوتا»، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٥٠، ص: ٢٣٤.

حكمًا للطبقة العاملة، ونتيجة نضال طبقة المنتجين ضد طبقة المتملكين، والشكل السياسي الذي عُثر عليه أخيراً والذي سيسمح بتحقيق التحرر الاقتصادي للعمل»[٣٢]. تصدّت الكومونة للتناقض الاساسي في مرحلة الانتقال، من خلال ارادتها بان تكون دولة جديدة هي، في الوقت نفسه، لا-دولة، دولة ترسخ السلطة البروليتارية في الدولة، وهي تدفع على تحويل هذا الجهاز الى شيء ما لا يكون جهازاً. هنا تكمن المفارقة[٣٣]: يشترط ترسيخ سلطة الدولة البروليتارية النضال ضد هذا الجهاز، فصله، تخصصه، تجزئته.

يتم تحليل الكومونة، بوصفها دولة انتقالية، وفق محور مزدوج يحقق حلاً للتناقض الاساسي، وهو حل يعبر عن نزعة الكومونة: هذا المحور المزدوج هو المحور السياسي والمحور الاقتصادي.

المحور السياسي أولاً. لم تعد الكومونة مجرد مؤسسة برلمانية؛ وهي تفترض انه «لايسع الطبقة العاملة الاكتفاء باخذ جهاز الدولة كما هو، وبجعله يعمل لحسابها»[٣٤]. وهي تقوم بمحاولة ابتكار منظمات سياسية من طراز جديد تسيطر على جهاز الدولة وتغيره، وتؤمن مشاركة الجماهير وتدخلها. وتعاود الكومونة التي تم تحديدها بمثابة «هيئة فاعلة وتنفيذية وتشريعية في نفس الوقت»[٣٥]، امتلاك المرافق العامة التي كانت حتى الآن «ملكية خاصة لصنائع السلطة المركزية»؛ وتعهد بالشرطة والادارة والجيش الى موظفين مسؤولين ويمكن عزلهم، وليس الى «ممثلين». وتعمد في نفس الاتجاه، إلى التقسيمات الادارية ضمن بلديات ــ وهي عملية لامرْكزة ــ لجميع مستويات الادارة، تنقل الى حيز الفعل «سلطة المنتجين انفسهم»: ترتكز هذه التقسيمات الادارية الى بلديات، على الاقتراع العام، وهي تمفصلُ جدلية جديدة للوحدة القومية[٣٦]. هكذا تتم، بفعل ميل الامور، سيرورة تنظيم فعلي للاغلبية التي تستهدف «اقتلاع الوظائف الشرعية لنظام الحكم السابق» من «سلطة كانت تدعي وقوفها فوق المجتمع نفسه»[٣٧]. وهكذا تشير الكومونة، بفعل وجودها ذاته، الى

---

(٣٢) الحرب الاهلية في فرنسا (١٨٧١)، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٥٢، ص: ٥١.

(٣٣) هذا ما أوضحه جيداً أ. باليبار، مقال مذكور سابقاً، خمس دراسات في المادية التاريخية.

(٣٤) الحرب الاهلية في فرنسا (١٨٧١)، مرجع سابق، ص: ٤٥.

(٣٥) المرجع السابق، ص: ٤٨.

(٣٦) المرجع السابق، ص: ٤٩ ـ ٥٠. «يجب عدم تحطيم الوحدة القومية، بل يجب، بالعكس، تنظيمها بالدستور البلدي. يجب ان تصبح واقعاً بتدمير سلطة الدولة التي تدعي انها تجسيد لهذه الوحدة، ولكن التي تريد ان تكون مستقلة عن الامة نفسها، وتقف فوقها، في حين انها لم تكن بالنسبة لها الا زائدة طفيلية».

(٣٧) المرجع انسابق، ص: ٤٨.

الطريق التي يجب ان يتبعها الشكل السياسي للمرحلة الإنتقالية؛ انها تلك الطريق التي يتحدد هدفها «بأن يعيد الى الجسم الاجتماعي كل القوى الاجتماعية التي كانت تمتصها، حتى الآن، الدولة الطفيلية التي تعيش على حساب المجتمع وتشل حركته الحرة». كانت الكومونة هي، بوصفها دولة المرحلة الانتقالية «الشكل الايجابي للجمهورية الاجتماعية»[٣٨].

المحور الاقتصادي ثانياً، وفي الوقت نفسه. يسمح الاستيلاء على سلطة الدولة وتغييرها بواسطة شبكة من «المؤسسات الديمقراطية فعلاً» ببدء العملية المباشرة لتحرير العمال الاجتماعي. وتتغلغل الممارسة السياسية الجديدة في دائرة الانتاج: يتوجب على العمال ممارسة السلطة بوصفهم منتجين. ويجب على البروليتاريا، منذ بدء المرحلة الانتقالية، العمل على الانتظام في طبقة مسيطرة وقائدة تعمل على الغاء الطبقات. «لايمكن لسيطرة المنتج السياسية ان تتعايش مع تأبيد عبوديته الاجتماعية. يجب على الكومونة، اذن، ان تكون بمثابة رافعة لتدمير القواعد الاقتصادية التي يقوم عليها وجود الطبقات، وبالتالي السيطرة الطبقية. وما ان يتحرر العمل، حتى يصبح كل انسان عاملاً، ويكف العمل المنتج عن ان يكون خاصية طبقة ما»[٣٩]. هكذا تكون الكومونة قد اشارت الى ضرورة القطع مع الاشكال السياسية التي تكبح، عنوة، تطور قوى الانتاج داخل الدائرة الاقتصادية. كما اشارت الى ضرورة الاسراع بالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج[٤٠]، وبشكل اكثر ايجابية ايضاً، فانها وضعت الخطوط الرئيسية لسياق تغيير علاقات الانتاج بواسطة مخطط مرتبط بمجموعة كبيرة من الجمعيات التعاونية[٤١]. يتطلب هذا التوسيع لجمعيات القوى الانتاجية موافقة جمهور هذه القوى نفسها ــ القوى البشرية، بالطبع ــ على الهيمنة التي تقيمها البروليتاريا بتشجيعها المشاركة الاجتماعية الخلاقة. ليس عند الطبقة العاملة «طوباويات جاهزة لادخالها، بواسطة مراسيم، للشعب»، بل عليها «تحرير عناصر المجتمع الجديد التي يحملها المجتمع البرجوازي القديم المنهار في احشائه»[٤٢]. وهكذا يبدأ المنتجون بامتلاك معرفة اجتماعية للسياسة والاقتصاد؛ ويطرحون انفسهم بمثابة طبقة عامة ــ «الطبقة الوحيدة

---

(٣٨)المرجع السابق.

(٣٩)المرجع السابق، ص: ٥٢.

(٤٠)المرجع السابق.

(٤١)المرجع السابق، ص: ٥٣. «ينبغي على مجموع الجمعيات التعاونية ان ينظم الانتاج القومي وفق خطة مشتركة، بان يأخذها تحت سلطته الخاصة، واضعاً حداً للفوضى والازمات الدورية التي هي المصير المحتوم للانتاج الرأسمالي».

(٤٢)المرجع السابق.

التي ماتزال قادرة على القيام بمبادرة اجتماعية»[43]. وهم يوحدون حولهم، بحكم نزعتهم على الاقل (هذا اذا عملنا على توضيح منطق عملهم) الطبقات الوسطى والفلاحين الفقراء[44]. تشير الكومونة، في منطقها الضمني، وهي تقيم علاقة جديدة بين الاقتصاد والسياسة، الى انه لايمكن للشكل السياسي لمرحلة الانتقال، الّا يتكون، في نفس الوقت، في «حكومة عمالية» وفي «تمثيل فعلي لجميع عناصر المجتمع السليمة» وفي «حكومة قومية فعلية»[45]. ان دولة المرحلة الانتقالية، لانها لا ـ دولة ضد الدولة (التي تفسد تنظيم الشعب)، ولانها تمفصل التغيير السياسي والتغيير الاقتصادي، فهي فعلاً الدولة التي تحيي الشعب من جديد وتوحده حول طبقة المنتجين.

توصل ماركس، مع **نقد برنامج غوتا** (١٨٧٥)، الى الاشارة بسرعة الى مجال الاتصال بين مسألة التحويل الشيوعي لوظائف الدولة ومسألة التقويم الرأسمالي. بيد ان هذا الانفتاح يبقى برنامجياً وتعتريه الثغرات. لقد توصل ماركس، في الواقع الى ان يعرض تقطيع سيرورة الانتقال الى مرحلتين، عرضاً واضحاً: المرحلة الدنيا من الشيوعية («من كل حسب عمله . . .»)، ومرحلة عليا («. . . لكل حسب حاجاته»). وهو يشير، في نفس الوقت، الى ان هذا الانتقال هو، في آن واحد، سياق يتمّ فيه زوال الشكل ـ القيمة لناتج العمل، وحيث يختفي، بالمعنى الحرفي للكلمة، الانتاج البضاعي[46]. ينبغي على مرحلة الانتقال ان تهدف، على المدى الطويل، الى الالغاء التدريجي للتعارض بين العمل الملموس والعمل المجرد، وبشكل اكثر دقة، ينبغي ان تهدف الى الغاء العمل المجرد. ويبدو، في نفس الوقت، ان مشاكل المرحلة الاولى، التي ستُسمى فيما بعد المرحلة الاشتراكية، هي مشاكل مجتمع «لم يتطور على اسسه الخاصة به بل، بالعكس، مجتمع خرج لتوه من المجتمع الرأسمالي؛ وهو مجتمع يحمل، بالتالي، ومن جميع النواحي الاقتصادية والاخلاقية والفكرية، سمات المجتمع

---

(٤٣)المرجع السابق.

(٤٤)المرجع السابق، ص: ٥٥. يعد ماركس نوعاً من مخطط «بحدود» الاجراءات التي بالكاد اعدت الكومونة خطوطها الرئيسية: فشلت الكومونة، بالضبط، بسبب عجزها عن الانتقال الى هذه الحدود وتحقيق الجبهة العريضة للتحالفات المشار اليها.

(٤٥)المرجع السابق، ص: ٥٥. يسمح تحديد هذا العنصر القومي ـ الشعبي، لوحده، بمعرفة كيف كان ماركس يفهم الاممية.

(٤٦)نقد برنامج غوتا، مرجع سابق، ص: ٢٣. «لايتبادل المنتجون منتوجاتهم داخل نظام اجتماعي مشترك قائم على الملكية المشتركة لوسائل الانتاج؛ وفضلاً عن ذلك لايظهر، هنا، العمل المتجسد في هذه المنتوجات كقيمة لها، كصفة حقيقية يتم امتلاكها من قبلهم، ذلك ان اعمال الفرد تصبح، من الآن فصاعدا، وبعكس ما يجري في مجتمع رأسمالي، مباشرة، وبدون طريق الدوران، جزءاً متمّماً لعمل الجماعة».

القديم الذي انبثق منه»[٤٧]. ولاتزال علاقات الانتاج هنا تتميز «بتبادل السلع بوصفه تبادلاً لقيم متساوية». واذا ما حصل الغاء للملكية الخاصة لوسائل الانتاج وللتملك الخاص لفائض القيمة، فان المنتجين يحصلون، فردياً، «على تعويض كامل عما قدموه الى المجتمع»[٤٨] (حصة فردية من يوم العمل الاجتماعي). غير ان هذا التوزيع يتم بعد عدة اقتطاعات مخصصة لتجديد وسائل الانتاج، ولتوسيعها، ولتأمين أموالٍ للاحتياط أو تأمينات ضرورية، وتأمين التكاليف العامة للادارة، وهي تكاليف مستقلة عن الانتاج، ولمواجهة الحاجات الاجتماعية، وتأمين رعاية العاجزين عن العمل. ان ما يتم، هنا، هو خضوع تراكم رأس المال، وبالتالي خضوع نتاجه الاجتماعي الى ادارة قوة العمل واعادة انتاجها الموسع التي تكف عن تحولها الى شكل رأس المال. واذا تمت، من وجهة النظر هذه، قطيعة للحد الاساسي لنمط الانتاج الرأسمالي (تكون اعادة انتاج قوة العمل، في هذه الحالة، شرطاً لازماً ووسيلة لتراكم رأس المال)، إنّ المجتمع الانتقالي، في مرحلته الاولى، يكون، في نفس الوقت، مجتمعاً تقف فيه المساواتية عند حد دائرة التوزيع. إنّ مبدأ التوزيع بين المنتجين، بعد إجراء الاقتطاعات الضرورية، هو المبدأ الذي ينظم تبادل السلع المتساوية: يتم تبادل كمية العمل نفسها الموجودة بشكل ما، بكمية عمل مساوية موجودة في شكل آخر. يبقى الحق البرجوازي، كحق متساوٍ، مصاناً هنا. فالمساواة «تكمن في استخدام العمل كوحدة قياس». بيد ان «هذا الحق، كأي حق، يبقى قائماً على اسس اللامساواة»[٤٩]، ذلك ان المنتجين غير متساوين اذا ما أخذناهم كافراد، وليس اذا ما قدرناهم وفق وحدة قياس مشتركة. ان الحق في المرحلة الانتقالية يغض النظر عن جميع تحديدات فرديتهم. وهو لايهتم الا بنوعية المنتجين بوصفهم يؤدون وقتاً من العمل، الوقت الذي يساوي حصتهم في «يوم العمل الاجتماعي» نفسه.

ينجم عن ذلك ان دولة المرحلة الانتقالية تتخذ معنى مبدأ التوحيد القسري (أيضاً)، والتمفصل المعياري للتشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية الجديدة. ويتم الاحتفاظ، بالضرورة، باشكالها التمثيلية، بقدر ما تعمل هذه الاشكال على خدمة دائرة التبادل البضاعي، ويبقى ماركس في غاية التروي ازاء تفرُّدية الاشكال العينية للانتقال. فلا يمكن لهذه الاشكال ان تنبثق الا من التمفصل الجديد بين الاقتصادي والسياسي. يتضمن التقيد الحتمي بمعايير توزيع الانتاج تنظيماً سياسياً لهذا الانتاج،

---

(٤٧)المرجع السابق.
(٤٨)المرجع السابق.
(٤٩)المرجع السابق، ص: ٢٤.

وهو تنظيم منقول من جانب المنتجين، وخاضع لقواعد اخرى، انها قواعد قوة العمل الحية والمشتركة.

هكذا يمكن اعادة النظر **بمسألة زوال الدولة**، لكن على ارضية «علمية» لنقد الاقتصاد السياسي. غير ان الامر لايتعلق الا بامكانية ضمنية in nuce. هذه هي اذن وظيفة **ديكتاتورية البروليتاريا**، وقد صيغت مسألتها، هذه المرة بوضوح وصلابة. انها «شكل» يجب ان يؤمنه نفوذ «مجتمع المنتجين، بوصفه مرجعاً فئوياً، ذلك ان اشكال سيطرة الدولة تمد جذورها في «علاقات الحياة المادية». لقد دخلت ديكتاتورية البروليتاريا في جدل حاد مع نزعة سيطرة الدولة عند لاسال، النزعة المسيطرة على الحركة العمالية الألمانية. ان على ديكتاتورية البروليتاريا ان تحول دون تقديس الدولة كمتغير مستقل، او تصْنيمها بوجه حاجة مجتمع المنتجين. انها شكل وظيفي لسلطة الدولة، يتلاءم مع هذه الحاجة، التي يجب ان تساعدها على ان تتكون، والتي تتلقى منها ايضاً مهمتها الخاصة بها. وهي ليست الا الشكل السياسي للشعب العامل، شكل يحدده التغير المتزامن لعلاقات الانتاج[٥٠].

إنّ مسألة استبدال الدولة التمثيلية، والاشكال الجديدة التي سترث الوظائف الاجتماعية «الشرعية» التي تحدد قواعدها، اليوم، الدولة البرجوازية العصرية، «تناط بالعلم» وبالتجربة، وبالممارسة السياسية التي هي نفسها، من وجهة النظر هذه، ميدان العلم وظروف تطوره[٥١]. ولايمُكن استبدال الحق والدولة المترابطين الى هذه الدرجة، بمعايير تنسيق اجتماعي حقيقي، الا اذا تم تجاوز قالب «سعر السوق». وعلى ديكتاتورية البروليتاريا القيام بمهمتها. وليست ديكتاتورية البروليتاريا شكلاً سياسياً بقدر ما هي عملية تحرير لقوى العمل الحية (وللقوى الانتاجية) بوصفها تنظيمًا جماعياً للانتاج، وبقدر ما هي العملية السياسية المتلازمة التي يجب ان تجعل من الممكن ــ مع اشكال جديدة للادارة ــ قيام «الشعب باجراء اصلاح صارم للدولة القمعية». إن ديكتاتورية البروليتاريا بنزعتها العلمانية وهي ليست سيرورة تطور اقتصادي بحت ولاسيرورة تطور سياسي بحت، لاتقع في فخ الايمان الحرفي بالدولة، ولا الايمان الحرفي «بمعجزة» الديمقراطية. بل هي تهدف الى اجراء «اندماج» جديد بين السياسي والاقتصادي، وتحارب الفصل، او بالاحرى، الوحدة التجريدية البرجوازية الصرفة

---

(٥٠)المرجع السابق، ص: ٣٣. «بدل اعتبار المجتمع الحالي (وهذا يصح على مجتمعنا المستقبلي) بمثابة الاساس الحالي (او المستقبلي بالنسبة للمجتمع المستقبلي)، تعتبر الدولة، بالعكس، بمثابة واقع مستقل يمتلك اسسه الخاصة به، الفكرية والاخلاقية والحرة» (اطروحة لاسال).

(٥١)المرجع السابق، ص: ٣٤.

للسياسي والاقتصادي. وهي تنطوي على نقد للعملية المزدوجة المكوِّنة لنمط الانتاج الرأسمالي. فهي، من جهة اولى، نقد لنمط التعايش الاقتصادي الذي يحققه عقد السوق كاعتراف بسيادة الخاص، انها نقد للاكراه الاقتصادي «الصرف» الذي يصمم بموجبه المنتج العصري «بحرية» على الالتزام بعقد العمل المأجور، وذلك بقدر ما يكون محروماً، في الوقت نفسه، من الالزامات القانونية (للطوائف الحرفية أو للنظام الاقطاعي)، ومن الوسائل المادية لاستمراره في الحياة. وهي، من جهة اخرى، نقد لنمط التعايش السياسي الذي يعكسه عقد آخر، وهو هذه المرة ليس عقد التبادل (بعلاقته بالملكية الخاصة)، بل عقد الشراكة السياسية (قرار الشعب السيد) التي هي نتيجة للممارسة التفويضية لسيادة المواطن على الدولة. وهكذا تتحدد ديكتاتورية البروليتاريا، بوصفها، في الوقت نفسه، نقداً عملياً لاستبدادية الملكية الخاصة ولفصل آلة الدولة البيروقراطية (الذي هو بمثابة قمع) بمثابة تملك اجتماعي مزدوج ووحيد (من قبل المنتجين وحلفائهم) للاقتصاد والسياسة. «تقع، ما بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي، مرحلة التحول الثوري من هذه الى تلك. وهي مرحلة تتطابق معها مرحلة سياسية انتقالية لايمكن للدولة ان تكون فيها الا ديكتاتورية البروليتاريا الثورية»[٥٢]. تشكل الجمهورية البرجوازية، كما في الاعوام ١٨٤٨-١٨٥٢، دائماً افضل تربة لبناء هذه المرحلة الانتقالية.[٥٣]. ولايمنع القضاء على الوهم الديمقراطي[٥٤] من ان تكون الجمهورية «آخر شكل للدولة في المجتمع البرجوازي» الذي تدور في رحاه أكبر معركة بين الطبقات. ومن هنا تنبع اهمية الاقتراع العام: الذي يُجري النظام السياسي البرجوازي، فيه وبه، فصله عن المجتمع المدني، ويقترب من وجوده الخاص الشامل؛ بيد انه بوسع الانقلاب الثوري ان يتهيأ في هذه التربة. ويمكن للجمهورية الديمقراطية ان تكون بمثابة جسر عبور الى ديكتاتورية البروليتاريا بالحفاظ على بعض مؤسساتها وبتحويلها البعض الآخر (هكذا سيُفسر انجلز، بالمعنى الذي نقصده تماماً، ماركس، في مقدمته لكتاب الصراعات الطبقية في فرنسا)[٥٥]. تتّسم ديكتاتورية البروليتاريا باتساع غير مألوف للديمقراطية، وذلك عبر عمليات مشاركة سياسية غير مألوفة : امتلاك واسع لفهم ميكانيزمات عمل المجتمع والسياسة، ممارسة المنتجين لاشكال جديدة من السيطرة على عمليات الانتاج، تحديد اشكال

---

(٥٢)المرجع السابق، ص: ٣٤.

(٥٣)المرجع السابق.

(٥٤)المرجع السابق، ص: ٣٥: انها «الديمقراطية المبتذلة» التي «تشهد ولادة سنتها الالف» في الجمهورية الديمقراطية.

(٥٥)الصراعات الطبقية في فرنسا، مرجع سابق، ص: ٣٤.

جديدة لاتخاذ القرارات الجماعية وتنفيذها، نمو قوى انتاجية تكفّ عن تحمل أي شكل من اشكال التبعية غير المقبولة بحرية وبعقلانية، درجة ثقافية عالية لدى الشغيل الجماعي(٥٦).

هكذا تتحدد ديكتاتورية البروليتاريا، بوصفها صورة عن المرحلة الانتقالية، بهدفها المزدوج المحدد مادياً: الغاء عملية التقويم الرأسمالية (تحديد المنتجين لفائض الانتاج الاجتماعي)، الغاء عملية تمركز-استقلالية جهاز الدولة. وهي تسمح بادراك أفضل الى اية درجة تكون السياسة، كحاجة منفصلة، ضرورية في نمط الانتاج الرأسمالي، وذلك من اجل ان يفرض نظام اجتماعي على قاعدة السوق نفسه، ويكون منظما بمعيار مساواة في مواضيع الزامات العمل الاجتماعي. ينطوي هذا النظام على الاكراه، بحكم منطق قاعدة المساواة المطبقة على اشخاص متفاوتين.

وبالمقابل ، تكشف ديكتاتورية البروليتاريا، الى اية درجة تتأصل عملية وضع القواعد السياسية (المعارضة بين الحاكمين والمحكومين) في سبب حاجة السوق إلى اساس مشترك في أجور المنتجين، أي الانقسام الى طبقات. ومن اجل الغاء المعيار السياسي-القانوني (مع الاكراه الملازم له) والغاء مبدأ المساواة، ينبغي ان ينجز تماماً الغاء خضوع الافراد الى التقسيم الاجتماعي للعمل. ويجب، من اجل انجاز هذا الامر بدوره، تحقيق التطور الشامل للافراد ومضاعفة الثروة الاجتماعية بحيث يتمكن كل فرد من التمتع بالخيرات والمساهمة، حسب قدراته، في اعادة الانتاج الاجتماعي. وهذا يعني في الاخير، ان نهاية القيمة التبادلية تتطلب تجاوزاً تاريخياً للعمل كنشاط انساني محدد بالضرورة الوحيدة والغاية الخارجيتين، واستبداله، بـالتالي، «بالعمل الحر»(٥٧)، بوصفه الحاجة الاولى للفرد ولحياته.

هكذا تكون الدولة، على هذا الصعيد، عنصراً بنيوياً في مجتمع طبقي متكون على قاعدة خاصية اكراهية للادوار الاجتماعية المتميزة. وهي، في الوقت نفسه، تعبير مؤسساتي عن الفصل البرجوازي بين العمل والاستهلاك ـ نتاج مجتمع ما يكون العمل المجرد شرطه المفترض (مجرد طاقة «عاملة» يمكن تكميمها).

---

(٥٦)يمتاز الباحثون الماركسيون الايطاليون، حول هذه المسألة، بتقدم ملحوظ. راجع: د. زولو،
La Teoria communista dell' instituzione dello Stato, De Donato, Bari, 1974., D. Zolo, stato Socialista e liberta borghesi,
La terza, Bari, 1976; U. Cerroni, Teoria politica e soeialismo, Editori Riuniti, Roma, 1973;
et à L'origine d'un débat copital, N. Bobbio, Quale Socialismo?, Einaudi, Torino, 1976.

(٥٧)الصراعات الطبقية في فرنسا، مرجع سابق، ص: ٢٥.

واذ ذاك، لايمكن الغاء الدولة، كما ترى محصلة نقد السياسة عند ماركس في العام ١٨٧٥، ولايمكن لها ان تضمحل، الا في مجتمع لاتسيطر عليه مدة استخدام قوة العمل، بل تطور الفرد الاجتماعي، وتطور قدراته على السيطرة وعلى ادراك الطبيعة، ومن ضمنها الطبيعة الاجتماعية. وما ان يصبح المنتجون غير مجبرين على مبادلة المنتوجات كسلع، وعندما لايقدم توزيع الوظائف الاجتماعية العامة مجالاً للاستغلال والهيمنة، عند ذلك تنتهي السياسة «الخالصة»، وتحل مكانها ممارسة جديدة للسياسة المركزة على تطور علاقات انتاج جديدة، وحيث يصبح الطابع المباشر، للعمل الحر مؤمناً. لن تمارس في هذا الجهاز الاجتماعي الا «الوظائف الاجتماعية الشرعية»، وذلك وفق مؤسسات جديدة. ولايعني ذلك نهاية للسياسة كسياسة، بل نهاية السياسة «الخالصة»، وبداية سياسة مرتبطة بالادارة الاجتماعية للمنتجين المشتركين.

٤ ــ لغز

تعطي العلاقة بين نظرية القيمة ونقد السياسة، هذا النقد المقرر والثابت منذ ١٨٤٨ـ١٨٥٢، وسائل تحليلية جديدة، وفي نفس الوقت، قدرة عملية جديدة على تحديد نظرية الانتقال الثوري. يصل ماركس، مع نص ١٨٧٥، الى اعلى نقطة في مساره: ففيه يتخلى بوضوح اكبر عن مواقف الشباب ذات النزعة الفوضوية، وذلك برفضه كل اطروحة عن زوال بنية السلطة والادارة في مجتمع يتم تصوره بمثابة كلية متجانسة وخالية من النزاع. وهو يربط نقد السياسة (السياسة كاستقلاليةـفصل للسلطة الملازمة لممارسة الوظائف الاجتماعية) بترجمة هذا النقد الى مسألة التحول الثوري للمؤسسات الديمقراطية التمثيلية، التي هي مسألة «علمية» جدليةـتجريبية. ليست ديكتاتورية البروليتاريا بياناً عن شكل سياسي للانتقال بقدر ماهي بيان عن مشكلته. انها اصطلاح لسياق انتقالي لا علاقة له باي اطار خطي، ولا باي امر محدد سلفاً في اشكاله السياسية والاقتصادية، والذي لايمكن ان يتماثل مع مجرد «الانحلال الذاتي» للدائرة السياسية في سديم الاجتماعي. يتضمن هذا السياق نقداً مستمراً للمؤسسات السياسية الموروثة، وانتاج مؤسسات جديدة. ان لهذا السياق بعداً تجريبياً، في كونه يحتوي على تجريب للبنى المؤسساتية الجديدة، السياسية والاقتصادية، وتعديل البنى القديمة.

ويجب، على الرغم من انفتاح ١٨٧٥ (الذي يمفصل نقد الاقتصاد السياسي مع

نقد السياسة)، ان نلاحظ استمرارية غريبة لنقد السياسة، وهو نقد تكون بين ١٨٤٥ و١٨٥٢، حول مادية تاريخية ماتزال غير مزودة بكل اشكالية نقد الاقتصادي، ترك ماركس المسألة التي وصل اليها عام ١٨٧٥، مفتوحة: انها مسألة التجاوز المتزامن لاستقلالية السياسي وللعلاقة السلعية للتقويم الرأسمالي. تبدو هذه المسألة كمسألة «راهنة»، علمية وسياسية في الوقت نفسه، انها مسألة ديكتاتورية البروليتاريا، التي من شأنها التعبير بواسطة اشكال من المؤسسات السياسية عن امكانية حلول العقلانية الاجتماعية، بابداع شكلية سياسية جديدة، ذاتية النقد، ومعبرة عن جوهر قوى الانتاج الحية. ان على ديكتاتورية البروليتاريا مهمة تأمين انقطاع مزدوج، وذلك على صعيد المؤسسات، وعلى صعيد اشكال الانتاج، الا انها لاتستطيع اجراء هذا الانقطاع المزدوج الا اذا انبنت كشكل توحيدي لتحولات البنى السياسية والاقتصادية. وعلى هذه البنى ان تؤمن تنظيم الطبقة العاملة في طبقة عامة، بجعلها قادرة على انتاج بديل، بما فيه البديل المؤسساتي، لحالة الوحدة ـ الانفصال البرجوازية للدائرة التجارية الخاصة (التي يحكمها تملك فائض القيمة) والدائرة السياسية الديمقراطية ـ التمثيلية.

بيد انه يبقى لغز ما. فلماذا هذه الصلة المتأخرة عن **رأس المال** والمرتبطة به بدقة؟ كيف نفسر الاستقلالية النسبية لنقد السياسة ازاء نقد الاقتصاد السياسي المتطور؟

يبرز هذا اللغز بقدر ما تتضمن العودة الى نظرية القيمة جميع الصعوبات الخاصة بهذه النظرية، او الخاصة، على الاقل، بواحدة من تفسيراتها (انها بالتحديد التصور الجوهراني). وبهذا المعنى، يبقى علم الاقتصاد والسياسة المتكامل، الذي كان ماركس يهدف اليه، معلقاً، ذلك ان نقد السياسة يحتفظ بقوامه الخاص الذي يمفصله على مبادىء عامة للمادية التاريخية لاعوام ١٨٤٥ ـ ١٨٥٢، دون ان يتمكن من التمفصل على النقد المتطور للاقتصاد السياسي اللاحق. واذا كان هذا النقد للسياسة يمتلك دقة وغنى غالباً ما تجاهلتهما آلية الاممية الثانية او ارادية الاممية الثالثة، واذا كانت قد اتاحت امكانية وجود مرحلة لتنظيم الحركة العمالية، فانه لمن العبث انكار وجود هذه الثغرة. فهو يعين المجال المفتوح لمسؤولياتنا النظرية.

لنشير، على سبيل فرضية في البحث، ومن اجل انهاء عملنا، الى بعض الاماكن الحساسة في **رأس المال** نفسه والتي يمكن اعتبارها قواعد لاجراء الوصل الممكن بين النقدين. ولنقل انه يمكن اعادة صياغة **رأس المال** حول ثلاث «لحظات» تكون كل واحدة منها بمثابة شكل خاص للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة، وتكون، في كل منها نظرية الطبقات الاجتماعية وصراعها هي التي تشكل العنصر الوسيط في هذه

العلاقة[٥٨].

يمكن، بداية، ان نميز كلحظة اولى من رأس المال ، لحظة تحليل الانتاج الرأسمالي، بمثابة اعادة انتاج للعلاقة التي تعرف في رأس المال، فائض القيمة (القيمة الزائدة)، وقوة العمل المأجور الذي هو مبدأه ونتيجته. يجري ماركس التحليل المنطقي ـ الجدلي لهذه النتيجة حول التبدل البنيوي لدورة س. م. س. الى م. س. م. . وهو يفسر التكون التاريخي لهذه النتيجة التي صارت مبدأ (التراكم الاولي). تترافق هذه اللحظة مع «صلة سياسية». يحرك الانتقال من الاقتصاد الطبيعي الى الاقتصاد التبادلي عملية تعطي شرعية تاريخية ـ منطقية لادارة المجتمع غير المباشرة من قبل الدولة، وبالتالي شرعية الفصل بين الدائرة الاقتصادية والدائرة السياسية. يحدد ميكانيزم القيمة ادارة «تمثيلية» يضمن هذا الميكانيزم في نفس الآن. وتكون الدولة العصرية هي أيضاً مبدأ هذا الميكانيزم ونتيجته. وكما ان العلاقة الاقتصادية قيمة استعمالية / قيمة تبادلية، تكون ثنائية القطب، كذلك تكون العلاقة السياسية دولة تمثيلية / مجتمع التملك الخاص، هي أيضاً، ثنائية القطب.

ليس موضوع اللحظة الثانية من رأس المال، البنية المنتظمة للميكانيزم الرأسمالي، بل خاصيته التناقضية، وديناميته المنطقية، وجدليته التاريخية. وفي الواقع، تفرض المقولات المنطقية للنظام: قيمة تبادلية، فائض القيمة، ان يكون تكونها متناقضاً مع باقي المقولات التي تمّ في البداية ابطال دورها، مثل القيمة الاستعمالية، اشباع الحاجات، سير العمل. كذلك ترتسم، على الصعيد السياسي، ملامح تناقض خاص، انه التناقض الذي تتعارض فيه شكلية التحرر السياسي والضغط الفعلي لحاجات التحرر الاجتماعي. يعطي الاطار الحقوقي ـ السياسي، وهو عملية الانتظام الشكلي لانتاج المعادلات التجارية، ويخفي في الوقت نفسه استمرار الانفصالات الفعلية. انه منظم مساواة ليس فيها مساواة، تماماً مثل معادلة التبادل الانتاجي (الاجر مقابل استخدام قوة العمل) التي ليست معادلة. وهنا يتأصّل نقد يحرك، تحت دائرة الارادات، حاجة «طبيعية»، انه ميكانيزم التناقض الطبقي الاساسي نفسه.

يجب اخيراً تمييز لحظة ثالثة من رأس المال، وهي اقلها تطوراً: وموضوع هذه اللحظة هو تجاوز التناقض بين رأس المال والعمل، بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية. وتبلغ هذه اللحظة قمتها في تضاد بين العمل ـ التعب والعمل ـ الارتياح، وهو تضاد بالكاد رُسمت خطوطه الاولى. وتترجم، على الصعيد السياسي، ازمة

(٥٨)راجع حول هذه الفرضية:
V. CERRONI, Teoria della crisi sociale in Marx, De Donato, Bari, 1971, p. 174.

الرأسمالية المستمرة بنيوياً، برؤية مرتبطة هي أيضاً ببنية ميكانيزم انتاجي جديد، قائم على العلوم وتوحيد قوى العمل، وعلى ميل الدولة والحق الى الاضمحلال. وكما ان بنى السوق الرأسمالية (اولوية القيمة التبادلية) تدخل في نزاع مع البنى «الطبيعية» التي تقوم عليها الجماعة الانسانية (اولوية القيمة الاستعمالية)، وكذلك تدخل الدولة التمثيلية، المحفوظة في «انفصالها» بواسطة التفويض التمثيلي، في مواجهة منطق السيادة الشعبية للناس المتساوين شكلياً. ويصبح المنتجون الذين يتوجب عليهم تحمل معادلة شكلية بوصفهم يتمتعون «بارادة حرة»، «مواطنين احراراً» على مستوى القرار السياسي. يحقّق نمط الانتاج الرأسمالي تمفصل تناقضين حاسمين: ينجم عن الاستقلالية الشكلية للاشخاص على الصعيد السياسي، كما انها تفترض، فجوة بين من يبادل اشياء ومن يبادل طاقة عمل حية، ينجم بالتالي فصل بين مالكي الاشياء (ادوات الانتاج) ومالكي قوة العمل. وبينما يكون المجتمع الحديث، من جهة اخرى، دائرة للتملك الذي يسبب الحرمان، فان عليه ان يعكس ادارته للجماعة على صعيد الادارة «السياسية» المفوضة، والمفصولة: تُكذب لا ـ سيادة الشعب الفعلية، مباشرة، التساوي العام للناس الذي تفترضه هذه السيادة الشعبية. ويُكذب مباشرة تأسيس الدولة على ارادة الشعب، بفضل استقلاليتها في الجسم السياسي التمثيلي، وهو الوحيد المؤهل لاتخاذ القرارات.

هكذا تكون نزعة اقتران هذه التناقضات طاقة وحركية كل تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية رأسمالية. فهل تكون هذه الاشارات كافية من اجل اعادة صياغة موحدة للشكل الاجتماعي ـ الاقتصادي وللشكل السياسي؟ لايمكن لهذا السؤال الا ان يطرح من جديد. فهو يعين الميدان الذي يجب توضيحه. وهو ربما يغطي برداء دراسة النصوص «الفيلولوجيا» عجزنا عن القيام بمقاربة مسألة الانتقال الذي لايبدأ، اليوم «بعد» الاستيلاء على سلطة الدولة، بل، «قبل».

السياسي وسيطرة الدولة : نقد أم نقدان؟

سيزار لوبوريني



١ ـ مسألة مذهب ماركس النقدي

يرافق تعبير «نقد» ـ كما نعرفه جميعنا ـ مثل اللازمة كل تطور فكر ماركس، حتى في اكثر مراحله وتعبيراته منهجية، وهو غير قابل للانفصال عنه. لايعني ذلك، بالطبع، انه كان لهذا التعبير عند ماركس مضمون ثابت، او مدلول محافظ على معناه، بالضرورة، على تنوع ميادين تطبيقه (مع اولوية ميدان الاقتصاد السياسي) او على تنوع مراحل فكره. لااريد هنا تحديد مسألة مذهب ماركس النقدي مأخوذا لذاته وبشكل تجريدي، وفي علاقته بشكله أو بأشكاله (المتلاحقة عند الاقتضاء). قد يكون هذا العمل ممكناً بالتأكيد، غير انه من المشكوك فيه ان يكون مفيداً، او يُخشى، بالاحرى، ان يسبب ضلالاً اذا كان على هذا العمل ان يترجم بفصل الشكل (او الاشكال) عن حركة مضمون فكر ماركس. ان ما يهمنا في مذهب ماركس النقدي هو هذا النقد في علاقته بهذا المضمون. ذلك انه سرعان مايُقال ان العنصر النقدي محدد في فكر ماركس، عامة (وان كلمة «نقد» تعبر في ذاتها، بطريقة ما، عن مقولة سامية). والمقصود في الواقع، هو فكر ثوري يفترض وينطوي على «نقد الموجود» (الانساني، الاجتماعي، التاريخي) في كل قسم من اقسامه، او تقريباً كذلك. لم تكن صيغة نقد الموجود هذه جديدة؛ وليس ماركس مبدعها، لقد كانت موجودة قبله في اليسار الهيغلي، وكانت، من جهة اخرى، جميع «الشيوعيات» و«الاشتراكيات» (النظرية والعملية)، السابقة على ماركس، قائمة على نقد الموجود ـ وليس صدفة ان سمّاها ماركس نقدية ـ طوباوية. وعلى قاعدة هذه النزعة النقدية، سيمارس، كما هو معروف، مذهب ماركس (وانجلس) النقدي في **البيان الشيوعي**.

يشكل نعت هذه «الشيوعيات» و«الاشتراكيات» بكلمة «طوباوية» (ليس هذا التصنيف، من جهة اخرى، وعلاوة على ذلك، من ابتكار ماركس وانجلس)، نقداً

لنقد، وهو نقد يتقبل من موضوع انتقاده كثيراً من المضامين. لم يكن نقد الموجود يبتغي لدى ماركس وانجلس ان يعارض الموجود ذاته بمثال اعلى، بل ان يعين في هذا الموجود امكانيات تغييره بالذات، وتحديد الطرق الفعلية لاطلاق هذه الامكانيات. يعني ذلك بالنسبة لهما، كما هو معروف، تفرد البروليتاريا الصناعية الحديثة بالذات الثورية (ازاء النظام البرجوازي الرأسمالي). تكون هذه الذات موجودة سابقاً هناك بمثابة نتاج للتاريخ؛ كما يوجد ايضاً حركتها ونضالها. ويتعلق الامر اذن بايضاح الشروط الفعلية التي يتطوران ضمنها، وبالتالي توجيهها، وقيادتها، عند الاقتضاء (يود البيان الشيوعي ان يكون بيان «حزب»). لقد حدثت العملية السياسية ـ الفكرية التي ذكرتها للتو، عند مؤسسَيْ الماركسية بين اعوام ١٨٤٤ ـ ١٨٤٨.

بيد انه لايمكننا اعتبار مسارهما السابق بمثابة مسار ثانوي الاهمية[1]. لقد شكل، لاسيما بالنسبة لماركس، تجربة لم تترك فيه آثاراً راسخة بالنسبة لما يمكن ان نسميه البنية الذهنية لنضجه (وهذا امر له مدلول كبير)، فحسب، بل وايضاً بالنسبة لبعض المضامين التي كانت موضوعاً لهذه التجربة. ان الامر يتعلق بتجربة شخصية شاملة، تشتبك فيها وتتمفصل دوافع فلسفية وعناصر نزعة نقدية خاصة، وتأمل سياسي. وهي تحمل في جوهرها مظهرين اساسيين: الاول نظري ـ فلسفي، والآخر نظري ـ سياسي. ويتخلل كلاهما العنصر النقدي، ويحدد فيهما «ازمات» نظرية سريعة ومتتابعة، ذات علاقة بتحليل متطور للحقيقة الاجتماعية، وبالقرارات الشخصية (اي اختيار نمط الحياة) التي يتضمنها هذا الامر ايضاً.

لنبدأ بالمظهر الاول. لقد أهملت، بالطبع، الاعتبارات التاريخية ـ الثقافية التي يمكن القيام بها حول استعمال كلمة «نقد» عند كانت، وهيغل، او عند المدارس الهيغلية. كان هذا الاستعمال قد وصل الى نوع من الحدة اللفظية عند «اليسار» الهيغلي (الهيغليين الشباب)، ولاسيما عند برونو باور. وكان هذا الامر يضم في الواقع ازمة سياسية عرف ماركس كيف يدركها: يعني المسافة التي يأخذها هذا الفريق من المثقفين

---

(١) حاولت ايضاح هذا التطور عند ماركس (وجزئياً عند انجلس) في مقدمتي لكتاب ماركس، انجلس «الايديولوجيا الالمانية»، منشورات ريونيتي Riuniti، روما، ١٩٦٧. واستعدت بعض المسائل المطروحة هنا من زاوية رؤية نظرية وليس تاريخية فقط، في «المنطق الخاص في الموضوع الخاص: حول مناقشة ماركس مع انجلس»، في المؤلف الجماعي «مسائل نظرية في الماركسية»، منشورات ريونيتي، روما، ١٩٧٦، ترجمة للعرض الذي قدمته في مؤتمر شتوتغارت حول هيغل، عام ١٩٧٠. اوضحت في القسم الاول من هذا النص بعض مظاهر تطور ماركس السابق على اكتشاف المادية التاريخية، وهي مظاهر كانت قد فاتتني في البداية.

بعيداً عن الجماهير، وهو الفريق الذي كان للحظة ما طليعة في المانيا (والذي لم يكن له مثيل في بقية اوروبا)، بل حتى موقف عداوة ازاء هذه الجماهير (عند برونو باور)، وذلك في الوقت نفسه الذي اصبح فيه شلل حركتهم الديمقراطية الاساسية واضحاً. نحن في المانيا في عامي ١٨٤٢-١٨٤٣. عندما انفصل ماركس عن اصدقائه القدامى وبدأ بتصفية حسابه مع «وعيه الفلسفي السابق» (وهي عملية ستنتهي عام ١٨٤٥) كانت الصورة الكاريكاتورية التي رسمها عن اسلوب برونو باور في **العائلة المقدسة** ـ «نقد النقد النقدي» ـ قسماً مندمجاً في مذهب نقدي خاص بماركس، وهو مذهب بدأ يترسخ بتأثير فيورباخ (الفلسفي، لا السياسي). يتعلق الامر بنقد الفلسفة النظرية، القائمة، تقنياً، على الانقلاب المشهور، او بالاصح على تعديل علاقة الموضوع-المحمول كما كان يظهر داخل هذه الفلسفة. بيد ان ماركس استقبل هذا التأثير بشكل نقدي.

لقد كان ارقى ماوصل اليه جهد فيورباخ هو الربط عضوياً بين نقده للاغتراب الديني ونقده للفلسفة النظرية. ويعترف له ماركس بهذا الفضل[٢]، ولكنه يتصرف (نقدياً) حول ميدان «الاغتراب الديني» ـ دون ان يتعرض ابداً للميدان الآخر، أي نقد الفلسفة النظرية. ونحن هنا امام عملية نظرية تبدو لنا، post festum، بسيطة جداً، ولكنها عملية كانت بالغة الاهمية: كان ماركس يرى انه يجب ان يكون هناك، في اساس «اغتراب الوعي» (الاغتراب الديني) ـ الذي يطال الجماهير، لا المثقفين فحسب ـ «اغتراب واقعي». وقبل ان ينجح ماركس (عام ١٨٤٤) في طرح هذه المشكلة، كان الاغتراب الواقعي، يبدو له (١٨٤٣) تحت مظهره المباشر كاغتراب سياسي، اغتراب **الانسان** في الدولة (سنرى ذلك فيما بعد). إلا أن ماركس سيقوم بعد قليل، باكتشاف أن قاعدة كل اغتراب (واقعي أو في الوعي) تكمن في اغتراب عمل (العامل) كما تظهر في النظام الرأسمالي ـ انفصال العامل عن شروط الانتاج، وعن منتوجه، سيطرة المنتوج على العامل: على وجوده وحياته ـ وهو اغتراب (يسمى اقتصادياً)، وينعكس على كل قسم من المجتمع.

وعلاوة على ذلك، تفترض هذه التطورات النظرية، مسبقاً، اساساً فلسفياً، وانتروبولوجياً بالتحديد، هو ايضاً ذو اصل فيورباخي. وعندما يقطع ماركس، اخيراً، بشكل نقدي، مع النزعة الانتروبولوجية الفلسفية المطروحة كاساس (اطروحات حول

---

(٢) يقول ماركس في مخطوطات ١٨٤٤ الاقتصادية-الفلسفية يكمن اول «عمل عظيم» انجزه فيورباخ في «برهنته ان الفلسفة ليست شيئاً آخر غير الدين وقد وضع بشكل افكار وطوره الفكر؛ وانها ليست بالتالي الا شكلاً آخر ونمطاً آخر لاغتراب الانسان؛ وانها تستحق بالتالي ادانتها كلياً»، «مخطوطات ١٨٤٤ (الترجمة الفرنسية، E. Bottigelli، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٦٢، ص: ١٢٦.

فيورباخ، ١٨٤٥)، وهذا نفسه ماسماه التوسر «قطيعة معرفية»، باستعماله مقولة من مقولات باشلار، نجد انفسنا، فجأة، في بعد نظري جديد تماماً (الايديولوجيا الالمانية، ١٨٤٥)، لم يعد فلسفياً، انه البعد النظري للمادية التاريخية. هذا هو، اذن، تطور المظهر النظري ـ الفلسفي، وقد ذكر باختصار، (حتى نتيجته المضادة للفلسفة) لفكر ماركس النقدي ماقبل الماركسي.

لقد ميزتُ ايضاً مظهراً نظرياً ـ سياسياً. الا انه يجب القول فوراً إن الامر لايتعلق بمجرد «مظهر» أو «جانب» يمكن عزله تجريدياً او بيانياً عن المظهر السابق، والذي يمكن، فيما بعد، اعادة تركيبه معه. يتم التكامل في ظل هذا المظهر او الجانب النظري ـ السياسي، ذلك ان هذا المظهر يمثل تجسيداً للمسار الذي قطعه ماركس، اي تجسيداً لمجمل تطوره. اقصد بذلك القول ان تطور ماركس ماقبل الماركسي كان، في جوهره، تطوراً **سياسياً**، وان هذا الامر ضروري لفهم فكره المقبل، كما اسعى الى اثبات ذلك. انه تطور سياسي سريع الخطى، ولكنه يمر عبر مراحل متميزة، حتى وان لم تستطع سرعة تعاقب المراحل ان تخلق عند ماركس، في كل حالة، تأثيرات سياسية مباشرة. ويفصل بين كل من هذه المراحل لحظات ازمة متفاوتة في وضوحها. فلنعددها، وان تكن معروفة:

ـ ١ ـ الليبرالية في مرحلة رينيش زيتونغ (١٨٤٢).

ـ ٢ ـ النزعة الديمقراطية الخالصة كما تظهر في «نقد فلسفة الحق العام عند هيغل» غير المنشور (١٨٤٣).

ـ ٣ ـ الانتقال الى الشيوعية (قبل اكتشاف المادية التاريخية) كما تشهد بذلك مخطوطات ١٨٤٤.

يجدر بنا ان ندرك جيداً ان هذا الانتقال الاخير لم يكن عملية اعتناق (لما حصل، بشكل ما، مع انجلس) بل تم، على العكس، بعد نقاش نقدي للاشكال النظرية للشيوعية والاشتراكية الموجودتين، وبعد رفضهما. لقد خص ماركس ـ (١٨٤٣)، الذي اختار، بعكس برونو باور، الوقوف الى جانب الجماهير والحفاظ عليه ـ المانيا بدور تاريخي ثوري خاص بالبروليتاريا الصناعية، وهي في بداية ولادتها آنذاك في هذا البلد. وقادته مواجهته النقدية مع الاشتراكيات والشيوعيات الموجودة الى تعميم مهمة ألبروليتاريا هذه، على جميع البلدان المتمدنة. ومن تلك اللحظة صارت صورة العامل المأجور تحتل مركز تفكيره. وغدت العقدة النظرية التي يتوجب على ماركس مواجهتها مباشرة، مختلفة: انها مسألة «الملكية الخاصة» التي طرحتها الشيوعية، بشكل جذري،

على بساط البحث. وهذا مادفع ماركس الى المواجهة النقدية مع الاقتصاد السياسي ومقولاته، وهي الطريق التي كان انجلس قد بدأ يتبعها.

واذا كان هذا هو المسار الملموس، النظري ـ العملي، الذي اجتازه ماركس قبل المادية التاريخية، فمن السهل ان نفهم كيف ولماذا سبق **نقد السياسة** في فكره، **نقد الاقتصاد**.

يهمنا تاريخ فكر ماركس ماقبل الماركسي، كما قلنا سابقاً، بما ينطوي عليه بالنسبة للمسألة التي نريد مواجهتها هنا، وليس لاسباب فلسفية أو ألسنية؛ ولكن لانه تم التوصل، في هذه المرحلة، الى نتائج ايجابية وسلبية، وهي نتائج لن تختفي ابداً من فكر ماركس وانجلس.

ان ابرز هذه النتائج هو الاعتراف، المأخوذ عن هيغل، بشيء ما كان يبدو لماركس بمثابة بداهة الامر الواقع: انه الانفصال بين المجتمع (المدني) والدولة (السياسية) الذي يتم في العالم الحديث والذي يرافق تأكيد البرجوازية كطبقة مسيطرة، وهو يعطي، في الوقت نفسه، اشارة خاصة الى ثوراتها، هذا بالاضافة الى الآثار التي تنجم عن هذا الانفصال، والتي تصيب كل عضو مفرد في المجتمع: الانقسام بين البرجوازي، العيني، الفردي، الاناني، والمواطن المجرد الشامل والمساواتي. طرح ماركس، في البداية في «نقد فلسفة الحق العام عند هيغل» (غير المنشور) انه يمكن لتجاوز هذا الانفصال بين «الحياة الواقعية» و«الحياة العامة»، وتجاوز هذا الانشقاق (داخل الانسان)، ان يكون نتاجاً لتطور الديمقراطية تطوراً كاملاً (مع اداتها الاقتراع العام). هذا هو الجوهر السياسي للموقف الذي اتخذه ماركس في هذا النص. وكان هذا الجوهر يستند الى حدس ما كان يبدو لماركس حركة عضوية عقلانية متأصلة، والتي كانت تتقدم في القوميات الاوروبية الاكثر نضجاً (وغير المتوفرة او غير الموجودة الآن في المانيا): انه «ميل المجتمع المدني الى اتخاذ **وجود سياسي** أو الى جعل الوجود السياسي وجوده الفعلي الخاص به». يسمى هذا الميل (حتى اليوم) «مشاركة»، وان يكن ماركس يتصوره بطريقة تبدو الآن محدودة (بيد انها ذات مغزى كبير تاريخياً)، «بوصفها اعم مشاركة ممكنة في السلطة التشريعية»، وذلك بقدر ما تُفسر السلطة التشريعية بانها «كلية الدولة السياسية». الا انه يجب ان نرى خلف هذا الحد (ولكنه الحد الذي يطرح أيضاً مسألة «الدولة التمثيلية»، وبالتالي مسألة دولة «الديمقراطية المباشرة» كنقيض لها، والتي عمل ماركس على تصويرها بشيء من الغموض في هذا النص)، ان الامر كان يتعلق بحدس عظيم، يبدو انه اتخذ اليوم، فقط، حيوية، وحصل على مرجع فعلي في «الازمة الاقتصادية» التي تصيب، على الاقل، بعض اكبر بلدان الغرب ذات النظام الرأسمالي

المتأخر. يصح ذلك بالتأكيد، بقدر ما يكون السؤال قد انتقل الى ميدان آخر: وذلك بمثابة نمط جديد، ليس صوريا فحسب، لتصور وممارسة الربط بين الديمقراطية والاشتراكية، وكذلك في الانتقال الى الاشتراكية كما في تطورها. ويبدو بالتالي ان ثمة اشكالية طُرِحت، فجأة، من جديد.

ولكن لنعد الى ماركس. اذ سرعان مادخل حل النزعة الديمقراطية المطلقة (حتى المؤسساتية) الذي كان ماركس يعتقد انه استشفه في حركة التاريخ الحالية، في ازمة في فكر ماركس. وكان مقالا ماركس حول برونو باور، و**المسألة اليهودية** وهي موضوعات منشورة في **الحوليات الفرنسية-الالمانية** (١٨٤٣) تعبيراً عن هذه الازمة. وتوصل ماركس الذي حلل **الديمقراطية في اميركا** لتوكيفيل Tocqueville الى الاستنتاج بان الديمقراطية المتطورة تماماً لاتشكل ابداً تجاوزاً للانفصال بين المجتمع المدني والدولة السياسية، وبالتالي للانقسام بين البرجوازي والمواطن، بل انها قمة هذا الانفصال. وهكذا قُلب الآن الموقف السابق للتو: ليس المجتمع المدني هو الذي ينصبّ في «كلية» الدولة السياسية؛ ولايتعلق الامر اذن بادراك هذه الحركة التاريخية، والعمل، في الممارسة، على توسيعها، بل بالعكس، يجب على المجتمع وعلى كل فرد من اعضائه استعادة وامتصاص «قواهم الخاصة»، هذا ما يقوله ماركس وهو يستشهد بروسو ويعدله — وهي القوى التي انتزعت منهم لتشكل السلطة المنفصلة للدولة السياسية.

هكذا نكون ضمنياً in nuce، امام برنامج ثوري يهدف الى الغاء الدولة المأخوذة ككيان قائم بذاته، وكوظيفة منفصلة عن المجتمع. هاهو ميدان ولادة ماركس منظر الثورة الاجتماعية (والسياسية بمعنى المضاد-لسيطرة الدولة). لايسبق هذا الموقف، في الزمن، المادية التاريخية، فحسب، بل حتى انتقال ماركس الى الشيوعية. بيد انه من المهم ان نلاحظ انه عندما اعتقد ماركس عام ١٨٧١ انه يحي في كومونة باريس وفي مشروعها الدستوري القومي، على الرغم من الهزيمة التاريخية التي مُنيت بها، «الشكل السياسي الذي عُثر عليه اخيراً [من قبل «طبقة المنتجين»] والذي يسمح بتحقيق تحرير العمل الاقتصادي»، فانه قد اعطى لذلك تفسيراً مطلق التماثل من حيث الجوهر مع التفسير الذي قدمه عام ١٨٤٣: «يقول ماركس انه كان بوسع دستور الكومونة ان يعيد للجسم الاجتماعي جميع القوى التي امتصتها، حتى ذلك الوقت، الدولة الطفيلية، التي تعيش على حساب المجتمع وتشل حرية حركته». ويقول ماركس ايضاً: ان الكومونة: «كانت شكلاً سياسياً قادراً كلياً على التوسع، بينما كانت جيمع اشكال الحكم السابقة قمعية في جوهرها»[٣].

---

(٣) ك. ماركس، «الحرب الاهلية في فرنسا»، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٥٢، ص: ٥١-٥٣.

٢ ـ ازمة منهجية

يتطابق المنفذ الذي توصل اليه ماركس في «شيوعية جديدة» ـ كما سيسميها انجلس فيما بعد ـ مع لحظة اخرى مختلفة من ازمة فكره النظري. انها ازمة ذات طابع منهجي هذه المرة، والتي ستجد في البداية، حلاً مؤقتاً وبرنامجياً فقط (او لنقل بالاحرى بانه حل متذبذب)، الا انه بالغ الدلالة لانه يحتوي، كما سنرى، على نقطة لاعودة. ولدينا، كوثيقة على هذه الازمة، مقدمة ماركس للمخطوطات الباريسية لعام ١٨٤٤، المعروفة باسم المخطوطات الاقتصادية ـ الفلسفية، والتي كان يجب ان تُسمى Zur kritik der politischen OEkonomie. يبدو الامر، ظاهريا، متعلقاً بحالة ادبية، تتناول طريقة في العرض. ويذكر ماركس بانه «اعلن في الحوليات الالمانية نقد علم الحق وعلم السياسة تحت شكل نقد فلسفة الحق عند هيغل». غير انه يضيف انه ادرك في وقت اعداده «المخطوطة الى المطبعة» بانه «خلط (بشكل غير ملائم ابداً) النقد الذي ليس له موضوع سوى الفلسفة التأملية بنقد شتى المواد، وان هذا الخليط عرقل العرض واساء الى فهمه»[٤]

لماذا يمتاز، برأيي، هذا النقد الذاتي المتواضع في الظاهر، باهمية كبيرة؟ لان ماركس يفصل هنا، بوضوح، وللمرة الاولى، نقد الفلسفة التأملية (وهو نقد ذو اصل فيورباخي) عن النقد المتعلق «بالمواد الاخرى»، اي النقد الذي يتم على تربة العلم، الخاص والمحدد بهذه التربة، والقادر، بمعنى ما، على ان يكون ملازماً له. يجب اعتبار هذا النقد بمثابة ايضاح اساسي في تطور مذهب ماركس النقدي (ذلك ان ما سميناه نقطة اللاعودة يكمن هنا). ويعلن ماركس، على قاعدة هذا التمييز برنامج بحث جديداً: «سأقدّم، تدريجياً، وبشكل كراسات منفصلة؛، نقد الحق، والاخلاق، والسياسة، الخ.، وسأعمل، من اجل انهاء المسألة، على اقامة ترابط المجموع، وعلاقة مختلف الاقسام فيما بينها في عمل خاص، وسأعمل، في النهاية، على نقد الطريقة التي اشتغلت بواسطتها الفلسفة التأملية على هذه المواد».

انه برنامج مثير، لاسيما اذا ما قارناه بالطريق الفعلية التي اجتازها ماركس، فيما بعد. كان ماركس يريد اذن معالجة هذه «المواد المتنوعة» كل مادة على حدة، وباسلوب نقدي، وذلك من اجل ان يعيد بناء «ترابط المجموع وعلاقة مختلف الاقسام، في عمل خاص»: اي بناء مجموع نظري في «ترابط المجموع» (وهو ترابط غير تأملي، بل نقدي ـ علمي)، يتوجب، انطلاقاً منه، على «مختلف المواد» التوصل الى تقديم نفسها،

---

(٤) ك. ماركس، مخطوطات ١٨٤٤، مرجع سابق، ص: ١.

مثل «اقسامها المتنوعة». لاتأتي هذه الكلية النظرية لتتعارض مع كلية تأملية (إذْ ان هذه لم تؤخذ حتىّ بعين الاعتبار) بقدر تعارضها مع آثار «البلورة التأملية» حول «الاقسام المختلفة»، المعتبرة على اية حال، **كعملية استنتاج**، (وبداهة، بالتالي، جميعها معاً، في المجموع المنهجي) بعد ان تكون هذه الآثار، في البداية، قد أُزيلت من نمط المعالجة النقدي الجديد لهذه «المواد المتنوعة». اجد نفسي ملزماً على التعبير بطريقة معقدة قليلاً، لأعطي معنى دقيقاً لبرنامج ماركس هذا في كل واحدة من نقاطه. الا ان ماركس يريد، ببساطة اكثر: ١) تقديم سلسلة من المعالجات النقدية المتميزة لهذه «المواد» (ومن ضمنها تلك التي يمكن الافتراض انها تقع ضمن «الخ»!؛ ٢ محاولة اجراء رابط منهجي شامل فيما بينها؛ ٣) معارضة هذا الرابط بالطريقة التي تمت بها بلورة هذه المواد نفسها، بواسطة الفلسفة التأملية، كل واحدة على حدة في فرديتها.

ثمة نقطة بالغة الوضوح في برنامج ماركس هذا، وفي النموذج النظري الذي يستند اليه: الفصل، الذي اشرت اليه، بين النقد الخاص، الذي جُعل داخل كل من هذه العلوم المعتبرة، وبين نقد «التأمل» و«البلورة التأملية» وهكذا يبدأ النقد العلمي والنقد الفلسفي (المفهوم، من الآن فصاعداً، بمعنى نقد الفلسفة التأملية) بالاختلاف جذرياً. وانطلاقاً من هذه اللحظة، سيجهد ماركس نفسه للبقاء اميناً لهذا الفصل بين المستويات. ويعني عدم احترام هذه المسألة، التعرض، كما يقول غرامشي، الى الخطأ المستمر باعادة ترجمة الماركسية الى «لغة تأملية». غير ان نقد الفلسفة التأملية لايختفي، في الواقع، ابداً من افق ماركس. وهو يتحرك، في هذا الوقت، في ميدان تصفية الحسابات، تصفية نهائية. وهكذا تنتهي مخطوطات ١٨٤٤ بمناقشة نقدية لفينومينولوجيا هيغل التي هي «مكان ولادة» فلسفته، وهي مناقشة يسعى ماركس الى تبرير وجودها وضرورتها في المقدمة المذكورة سابقاً. ستقع هذه المناقشة، فيما بعد (١٨٤٥) داخل «نقد الايديولوجيا» ـ التي يتطابق اكتشافها مع ولادة المادية التاريخية ـ مع احتفاظها بمظهرها الخاص. وعندما تبلغ هذه المناقشة ذروتها، كما يمكن ان نرى ذلك في ذيل الطبعة الثانية **لرأس المال** (١٨٧٣)، نرى ان نقد التأمل ينتمي، بوضوح، الى مستوى آخر، يمكن ان نسميه ما بعد نقدي، انه التأمل الذاتي الداخلي في المنهج: يريد ماركس هنا ان يعمل على اظهار ان منهجه الخاص الديالكتيكي ـ المادي هو، بالضبط، عكس منهج هيغل التأملي. انه «القلب» المشهور للجدلية، الذي من الافراط في السهولة اختصاره، كما فعل التوسر، الى مجرد استعارة محسوسة ـ مكانية. فالامر يتعلق، بالعكس، بشيء ما يتضمن، بشكل قطعي وكما نحن قادرون اليوم على ادراكه، منطق العلاقات: انه قلب اتجاه او وجهة (versus) يفترض عدم تناسق العلاقات المنظور فيها. وليس هذا القلب نتاجاً مباشراً لفعل ارادي، بل هو محدد بتغير جذري لما كان

يعتبر اساساً (ليس «الفكرة»، بل بالاحرى علاقات المجتمع المادية). لقد تحدد، اذن، باستبدال وعكس حصلا في هذا المستوى، وبدّلا جميع مضامين الاشكاليات (بالطبع، يفترض هذا الامر ضرورة وجود اساس له).

اعطى النموذج النظري الذي اعده ماركس في مقدمة ١٨٤٤ للخروج من مأزقه المنهجي، مكاناً لبرنامج عمل لم ينفذ، وربما كان غير قابل للتنفيذ. واذا ما اعترفنا بامكان وجود اتجاه او مخرج ايجابي لهذه الانتقادات المتوازية «للمواد المتنوعة» غير المحددة من حيث العدد، باستثناء المواد الثلاث المعلنة) ــ وهي انتقادات مستقلة عن نقد «إعدادها التأملي» ــ فما الذي كان يضمن بانه يمكن في النهاية ايضاح علاقتها المنهجية، وبالتالي ايضاح مجموعها النظري غير التأملي؟ وفي الواقع ستبقى هذه الفرضية نموذجاً فارغاً، كان يعبر فقط عن ضرورة كلية متمفصلة في ميادين متعددة، وهي قريبة من بعضها، بشكل ما، او متاخمة. تنتمي «المواد» الثلاث المذكورة (الحق، الاخلاق، السياسة) الى ما سيشكل في المادية التاريخية اللاحقة، المستوى الفوقي-الايديولوجي. ولانستطيع ان نعرف معرفة يقينية مطلقة ما اذا كان يجب ان تتضمن كلمة «الخ»، التي اضافها ماركس الى تعداد «المواد» (وبالتالي ان تتضمن في كلية نظرية يجب الوصول اليها عبر طرق نقدية متوازية) نقد الاقتصاد السياسي. وهنا يجب ان نلاحظ امراً طريفاً، اذ كان هذا النص مقدمة، بالتحديد، لاول محاولة قام بها ماركس لنقد الاقتصاد السياسي. ومن جراء ذلك، يجب ان يكون في الامر علاقة ضمنية. وما الذي كان بوسعه، في التحليل الاخير، ان يقود ماركس الى هذا النموذج النظري، وان يكن مؤقتاً ولاغياً، ان لم يكن الالتقاء النقدي مع علم الاقتصاد السياسي ومقولاته؟ وان لم يكن العرض الواضح للضرورة المنهجية بان هذه النزعة النقدية تطورت بشكل مستقل تماماً عن نقد الفلسفة التأملية؟ ولكن ألا يتعلق الامر حينئذ، ربما، بضرورة املتها المادة نفسها؟ فلا دخل لماركس هنا بأية «بلورة تأملية»، مشابهة لتلك التي قدمها هيغل بالنسبة للحق، وبالتأكيد ليس له دخل بالظلال الضعيفة التي القاها هيغل على الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الانكليزي (علمًا بان لهيغل فضلاً كبيراً لانه اولاه مكانة بانشاء مفهوم «المجتمع المدني»)؛ بل انه يتناول مباشرة هذا العلم نفسه. لم تخطر لماركس ابداً فكرة خلط هذا الاقتصاد السياسي مع «البلورة التأملية»[5]، فهو لاينكر

---

(٥) لا استطيع، اليوم، القول ان نقد الفلسفة التأملية لم يكن مسلمة «تاريخية، فحسب بل تأملياً» للمذهب النقدي الذي يحرك النقد الماركسياني للاقتصاد السياسي (هذا اذا فهمنا كلمة «تأملي» بمعنى منهجي)، كما اكدت ذلك في «ماركس كما يراه ماركس» C. LUPORINI, «Marx secondo Marx», Dialettica = e Materialismo, Editori Riuniti, Roma, 1964, p. 259

عليه ابداً نظام العلم، ولا حتى ميزته في النقد الذاتي الاصلي للنظام البرجوازي، وذلك على الرغم من الحدود العلمية والايديولوجية و«البرجوازية» التي نجح نقده هو للاقتصاد السياسي بتعيينها، اثناء قيامه به. وعلى العكس، فان ماركس وجد نفسه في بداية هذا النقد (عام ١٨٤٤) مرتبكاً فعلاً، لذلك صاغ نقده بشكل فلسفة غير تأملية بالتأكيد، اي صاغه بمثابة انتروبولوجيا على النمط الفيورباخي، ولم يتوصل، بالتالي، الى الارتفاع الى مستوى القصد النقدي-العلمي الذي كان يحركه. ولم يصبح المشروع ممكناً الا عندما تطورت المتطلبات المستقلة لهذا النقد فقط، بشكل محدد، وانتجت ابعادها النظرية الخاصة، وضمانتها ما بعد النقدية (والمنهجية) في المادية التاريخية.

يمكن للكلية النظرية التي يقدم ماركس فرضيتها للحظة من العام ١٨٤٤ ان تبدو وهي تمتاز بتحاشي مشكلتين: مشكلة البحث عن مرجعها الواقعي (فيما يتعدى الحضور التجريبي، الثقافي او الايديولوجي «للحق والاخلاق والسياسة، والخ»)، ومشكلة اساسها الداخلي. غير ان هذا الامر لايعدو كونه ميزة ظاهرية. ولا يمكننا معرفة المزيد عما اذا كان ماركس يتخيل التمفصل النهائي «لمختلف المواد» الخاضعة كل منها الى نقدها الداخلي، بمثابة انتقال فيما بينها؛ هذا هو، على الاقل، الانطباع الذي يتركه فينا. بيد اننا نعرف انه كان هناك، بنظر ماركس، اساس ما، يتشكل من مسلمة (ضمنية) فلسفية-انتروبولوجية — مسلمة «الايجابي المؤسس ايجابياً بذاته والمستند الى ذاته» كما كان يفهمه فيورباخ الذي امتدحه ماركس من اجل ذلك[6]. ومازلنا لانفهم باية طريقة كان ماركس يفكر بجعل هذه المسلمة في داخل هذه الكلية النظرية. الا انه من الاكيد انها كانت تتطابق بنظره مع مرجع «واقعي»: كما لو انه يوجد — ان جاز القول — انسان انتروبولوجي اجتماعي باصله وبفرديته (ذلك الذي يتحقق، كما يقول فيورباخ، منذ الازل في العلاقة الرمزية لـ«أنا» و«انت»)، انسان يمكنه ان يتحدد — دون ان نعرف كيف، ولكنه يتحدد، على اية حال بغير الطريق التأملي المحظور — بوضوح كانسان الحق، وانسان الاخلاق وانسان السياسة، والخ. انسان هذه الميادين

= ذلك ان «الاستقلال» المنتظم، بالتحديد، لهذه النزعة الثانية في النقد، هي التي تحرك، بالمعنى المحدد اعلاه، نقد «التأمل». وهكذا تبقى ايضاً، وتترسخ التحفظات التي ابديتها لهذا الغرض ازاء الطريقة التي طرح بها ج. ديلا فولب G. Della Volpe مسألة العلاقة بين نقد الاقتصاد ونقد الفلسفة التأملية عند ماركس (المرجع السابق).

(٦) نقرأ في النقطة الثالثة من تعداد فضائل فيورباخ الذي قام به ماركس في مخطوطات ١٨٤٤ الاقتصادية-الفلسفية، والمذكور سابقاً (هامش ٢): ان مأثرة فيورباخ هي «٣) انه اسس بمعارضته نفي النفي الذي يطمح لان يكون الايجابي المطلق، الايجابي المؤسس ايجابياً بذاته والمستند الى ذاته»، (مرجع سابق، ص: ١٢٧).

الايجابية كلها، ويكون، بالتالي بمنأى عن نقدها الداخلي والخارجي معاً وفي تعارض جذري مع ميدان الدين الذي دمره النقد. قال ماركس في مطلع مقدمته ــ المنشورة في الحوليات الفرنسية ــ الالمانية ــ لبحثه **نقد فلسفة الحق لهيغل**، غير المخصص للنشر ــ وقد رأينا لماذا ــ : «ان نقد الدين شرط مسبق لكل نقد». (انها ملاحظة صارت مشهورة، ويمكننا اليوم ادراك الاهمية التي كانت عليها قبل ان ينتقل مضمونها فيما بعد الى المادية التاريخية).

لن يكون عندي شيء آخر لاقوله حول هذه اللحظة الفريدة من الازمة النظرية ـ المنهجية التي تشهد بها المقدمة التي كتبها ماركس من اجل معالجة مادة الاشكالية الموجودة في مخطوطات ١٨٤٤، اي لمحاولته الاولى في «نقد الاقتصاد السياسي». وهي لحظة ازمة تركت، في كل الحالات، آثاراً لاتمحى عند ماركس: فصل نهائي وانتقال نقد الفلسفة التأملية، ازاء اي نموذج ونمط من النقد. ربما يمكننا ان نضيف أيضاً الحدسية، التي توجب على ماركس ان يجابه بها مسألة التاريخ الاجتماعي. (بيد انه ربما كانت طريقاً مثالية، على الرغم من امتداد جذورها في الفيورباخية، وتناقضها معها).

٣ ــ «الاجتماعي»، «الطبيعي»، «التاريخي»: اشكالية الشروط الاصلية

كان قد تم، بالعكس، في **مخطوطات ١٨٤٤** نفسها، الالتقاء الضروري مع مسألة التاريخ، عبر طريق ملموسة ومادية، وان يكن هذا الالتقاء قد تم عبر باب ضيق. يُمكن القول انه كان مكتوبا على هذا الباب: «مسألة الملكية الخاصة»، وكانت الاشكالية الشائعة في الشيوعية هي التي فرضتها على ماركس.

ان الملكية الخاصة، من الآن فصاعداً، كما نعرفها اليوم، في علاقتها المعقدة بين رأس المال والارض (الملكية العقارية) والصناعة والعمل، هي نتاج ونتيجة للتاريخ و«لحركته». ومن وجهة النظر هذه بالتحديد، وهي وجهة نظر فعالة وان تكن محدودة، وجد ماركس نفسه مجبراً عام ١٨٤٤ على وضع اشكالية حركة التاريخ نفسها (والخروج بذلك، او على الاقل التقدم اخيراً، بطريقة حاسمة خارج الاطار الفيورباخي).

غير ان مايجدر ذكره على الاخص هو ان عملية وضع اشكالية الحركة التاريخية لاتتم بشكل مباشر؛ فهي ليست استعادة لتطورية بسيطة وخطيّة (انها ليست استعادة

«شكل روحي» forma mentis هيغلي). يمكننا القول انها بـالعكس اعادة فتـح لخصائص التطور الزمني من خلال تعقد الظاهرات المتزامنة. ولا يدين مـاركس الاقتصاديين، في الواقع، لانهم لايأخذون التاريخ بعين الاعتبار، بل لانهم لايدركون (أو لا يمفهمون) مقولاتهم الخاصة في علاقتها الداخلية، وفي تعريفاتها المتبادلة وتبعيتها، ويدينهم، بالتحديد، لانهم يتركونها للصدف الظاهرة الخارجية في الظروف التاريخية. في حين يكون المنهج النقدي الذي يدشنه نقيضاً لذلك: انه يكمن في القيام باعادة بناء تطور داخلي منتظم كما يتشكل في المجتمع الراهن، وفي القبول الفوري لتأكيد الاقتصاديين بان مقولة العمل مقولة مركزية، وفي العمل على ايضاح انسجام الحركة التاريخية (الاقتصادية) التي يشكل النظام الراهن نتيجتها. ان هذه الطريقة في اعادة فتح التاريخ وحركته هي، اذن، طريقة تفاضلية، تعمل بالمقلوب. يحلل ماركس بمزدوجات متعارضة أوسعها الآن مزدوج ملكية / لا ـملكية. «لكن التعـارض بين اللا ـملكية والملكية مايزال تعارضاً قليل الأهمية وغير مدرك في علاقته الفاعلة، وفي عـلاقته الـداخليـة وغـير مـدرك حتى الآن كتنـاقض، وذلـك لأنـه غـير مفهـوم كتعارض بين العمل ورأس المال. ويمكن لهذا التعارض ان يعبر عن نفسه، حتى بدون الحركة المتطورة للملكية الخاصة في روما القديمة وتركيا، والخ، بالشكل الاول: ولذلك لايبدو حتى الآن ان الملكية الخاصة نفسها هي التي تطرحها»[٧]. تظهر، في مضمون نص مخطوطات ١٨٤٤، ضمنياً in nuce، مسألة عظيمة، ماتزال مشوشة بلغة فلسفية حادة، وهي ستبدأ بالتطور في **الايديـولوجيـا الالمانيـة**، لتجد في نهايـة الخمسينات، في مواد الأسس Grundrisse[٨]، تمفصلاً رائعاً للاشكالية: انها مسألة المجابهة والتعارض المفهومي بين الحركية الداخلية للنظام الحالي، وجميع «الاشكال السابقة على الانتاج الرأسمالي»[٩] مأخوذة في مجموعها المميز.

ونصل مع بلوغ هذه الاشكالية مرحلة النضج الى انه ليس للتعارض بين ملكية / لا ـملكية، في حال رده الى العالم الملموس والتاريخي، اي معنى اصيل. بل ان التعارض نفسه، حتى «بدون الحركة التقدمية للملكية الخاصة (اي بدون شكلها

---

(٧) ك. ماركس، مخطوطات ١٨٤٤، مرجع سابق، ص: ٨٤. ارجع في تفسير ما سبق مباشرة، الى مطلع قسم المخطوطات المعنون «العمل المغترب».

(٨) ك. ماركس، اسس نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة ر. دانجيفيل، انتروبوس، باريس، ١٩٦٧.

(٩) Formen, die der Kapitalitischen Produktion vorhergehn. أرجع بالطبع إلى عنوان قسم معروف جداً من «فصل حول رأس المال» في Grundrisse.
سأذكره في الطبعة الايطالية المنفصلة K. Marx, Forme economiche precapitalistiche, trad Girolamo Brunetti, avee Préface d'Eric Hobsbawm, Editori Riuniti, Roma, 1976).

الرأسمالي)، وبالتالي فان اللا-ملكية (مثلاً، «بروليتاريو» العالم القديم) نتاج للتاريخ، لقد «وضعتها» العملية التاريخية لانشاء الملكية الخاصة ــ وباختصار فان الاغنياء هم الذين **يخلقون** الفقراء. لم يكن يوجد، في الاصل إلّا الملكية، او الحيازة، بشكل التملك: تملك ثابت وغير مؤقت للارض، حيث يتنقل او يقيم الناس المتجمعون في جماعات منبنية بطريقة ما. تملك وملكية او حيازة مشتركة. وهنا لا وجود للانسان «الانتروبولوجي»؛ بل نحن امام بشر مثل الحيوانات القطيعية من نوع معين، وهم موضوع بحث تجريبي للانتروبولوجيا كعلم وضعي، او بالاحرى موضوع بحث للاتنولوجيا التاريخية.

يقول ماركس في **الايديولوجيا الالمانية** «يبدو لنا، اذن، منذ الآن، ان انتاج الحياة، الحياة الشخصية بالعمل، وحياة الآخر بالولادة، بمثابة علاقة مزدوجة: فهي من جهة بمثابة علاقة طبيعية، واجتماعية من جهة اخرى -اجتماعية بمعنى اننا نرى فيها عملاً متضافراً لعدة افراد، ولايهم في اية ظروف، ولا باية طريقة، ولا لأي هدف. وينجم عن ذلك ارتباط ثابت لنمط انتاج او لمرحلة تصنيعية محددين، بنمط تعاون او بمرحلة اجتماعية محددين، وان نمط الانتاج هذا هو نفسه «قوة انتاجية»؛ وينجم عن ذلك ايضاً ان مجموع القوى الانتاجية التي هي بمتناول الناس يحدد الحالة الاجتماعية»[١٠]. نحن هنا، اذن، امام بنية ثابتة اوضحتها المادية التاريخية، وتتكيف، طبقاً لها، اكثر الاوضاع التاريخية اختلافاً (البدائية او المتفاوتة في تقدمها).

بيد انه يجب ان يكون هناك في اساس هذا «العمل المتضافر» الذي يجب ان يستمر، بشكل ما، في كل مجتمع، ويشكل معه **الاجتماعي**، العنصر الطبيعي للعلاقة مع «الارض»، مع ما هو من انتاجها، في سياقه الطبيعي، ويجب ان تكون هناك، قبل كل شيء، اقامة بشرية (ثابتة او متنقلة) على هذه الارض نفسها. تتمثل الكلية النظرية التي انتجتها المادية التاريخية بالاستعارة الهندسية المشهورة للبنية الاقتصادية والبنى الفوقية الايديولوجية، مع اعتبار الاولى بمثابة «قاعدة» (reale Basis).

هكذا فانها تتمثل بعملية «تنظيم المعرفة» (هذا اذا شئنا بحرية استعمال تعبير كانطي)، واذا كانت تمثل «نظرية مقولات عامة» كما يتصورها التوسر[١١] فانها تكون على هذه الشاكلة، بمعنى وبشكل تنظيم المعرفة. غير ان لهذه الكلية النظرية المتمثلة على هذا الشكل في نظامها ومقولاتها العامة، قيمة قادرة على المعرفة لانها تمتلك اول مرجع ظاهر في الموضوعية الواقعية (وهذا مايعطيها الاستعارة المتعلقة بوظيفة المفهوم المتمثل

(١٠)ك. ماركس، الايديولوجيا الالمانية، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٦٨، ص: ٥٨.

(١١)راجع: ل. التوسر، مواقف، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٧٦، ص: ٧٥.

فيها): انه العلاقة الفاعلة للتعاون المتبادل بين الناس، اي الجماعات البشرية، والارض التي يقيمون عليها، والتي يعتمدونها كقاعدة بالمعنى الحرفي. وبمعنى آخر، ان للاستعارة الجزئية لتعبير «القاعدة»، هذا المرسى او هذا المرجع الواقعي (الطبيعي)، الذي تقدم عملية مفهمته (التي تترجم في تعابير «التبادل العضوي» و«سير العمل») القيمة المفهومية لكل الاستعارة. يعارض ماركس، اذن، وينسق «الطبيعي» و«الاجتماعي» (ولا يتعارض «الطبيعي» مع «التاريخي» الا بشكل ثانوي وبطريقة متفرعة)[١٢]. هناك، اذن، **خاصية طبيعية ثابتة في الخاصية الاجتماعية والتاريخية** للناس (الجماعات البشرية). لايتضمن هذا الجانب، بوضوح، العلاقة الخارجية ـ«التبادل العضوي» للمجتمع مع مايسمى «الطبيعي»، اذا شئنا التحدث بلغة ماركس ـ فحسب، بل علاقة الناس مع انفسهم ايضاً، وطبيعتهم الجسدية نفسها، مع جسمهم نفسه. وهنا تكون ايضاً، العلاقة الجنسية علاقة اساسية، والتناسل والولادة، وذلك بوصفها متضمنة في البنى الاجتماعية: «لم يكن تقسيم العمل في الاصل شيئاً آخر غير تقسيم العمل في عملية النكاح»، هذا ما يقوله ماركس في **الايديولوجيا الألمانية**. وهناك، فيها وراء الخاصية الطبيعية الثابتة، والمتضمنة دائماً اجتماعياً، وبالتالي في عملية تجاوز مستمر لها في التطورات التاريخية، **خاصية طبيعية** اصلية، يبعدها تقدم التاريخ.

لايمكن اهمال هذا التفريق اذا شئنا ألّا نشوه كل التنظيم المفهومي للمادية التاريخية. وانه لمن الخطأ المطلق الاعتقاد بضرورة اجراء فصل لاشكالية الأصل عن المادية التاريخية وانه يجب اعتبار الثورة النظرية المزعومة التي تتحدد بهذا الفصل بمثابة أمر ايجابي مضاد للماورائية والتأملية. تتحرر اشكالية الأصول، ببساطة أكبر في المادية التاريخية، من التخيل والتأمل، وتنقل، تماماً، الى ميدان البحث العلمي. ومن هنا الاهتمام الكبير الذي اولاه ماركس وانجلس للابحاث الجديدة في الاتنولوجيا التاريخية. ان لذلك، على اية حال، اساساً نظرياً ذا أهمية بالغة، ويجب الا يغيب عنه نظر من اراد ان يكون ماركسياً. لقد صاغ ماركس هذا الامر في مقطع من Formen (هامش ٩): «لايمكن للشروط الانتاجية ان تُنْتَج في الاصل، او ان تكون نتيجة لعملية الانتاج... وليست وحدة الناس الفاعلين مع الشروط الطبيعية

---

(١٢) يسمح تمفصل الاشكالية نفسه ببروز ما أشرت اليه في مناسبة اخرى بمثابة «اولوية» معرفية لدى ماركس في تأسيس علم المجتمع ازاء اشكالية التاريخ.

(C. Luporini, «problemi filosofici ed epistimologici», في المؤلف الجماعي، Marx Vivo، ميلانو، ١٩٦٩، مجلد ١، ص: ٢٩٢).

واللاعضوية لأيضهم (metabolisme) مع الطبيعة (او التبادل العضوي) هي التي تحتاج للتفسير، او التي تكون نتيجة لعملية تاريخية؛ بل بالعكس، فان الانفصال بين هذه الشروط اللاعضوية والوجود الانساني ونشاطه هو الذي يحتاج لذلك، وهو انفصال لايتحقق كلياً، للمرة الاولى، الا في العلاقة بين العمل المأجور ورأس المال»[١٣]. يسمح هذا الموقف النظري بسبر غور مفهوم الملكية، وبتأسيس شرعيتها البنيوية (ليس في الانتاج، بل في شروط الانتاج)، بشكل سابق على وضع التعريفات المتعاقبة التاريخية ـ الايديولوجية (الحقوقية)، بل بطريقة تقدم الاطار المفهومي لتقبل وتفسير عمليات وضع هذه التعريفات المتعاقبة.

يقول ماركس: «ان الملكية، في الاصل، وكذلك في الشكل الآسيوي والسلافي والقديم والجرماني، هي، اذن، سلوك الشخص الفاعل (الذي ينتج ويعيد انتاج ذاته) ازاء شروط انتاجه او اعادة انتاجه، كما هي. وهكذا يكون للملكية اشكال مختلفة حسب شروط هذا الانتاج. يهدف الانتاج الى اعادة انتاج المنتج في الشروط الموضوعية لوجوده ومعها. **وليست علاقة المالك هذه نتيجة، بل الشرط المسبق للعمل** (التشديد لكاتب المقال)، وللانتاج: وهي تفترض شكلاً محدداً لوجود الفرد، أي انتماءه الى قبيلة او جماعة (يكون هو نفسه، لحد ما، ملكاً لها)»[١٤]. وهكذا تصبح العلاقة مع «الجماعة الاصلية»، مع «الجماعة البدائية»، مع «الجماعة الطبيعية» (التي يكون الفرد فيها «عضوا طبيعياً»، شبه ملكية) والمقارنة الدائمة لهذه الجماعة مع جميع التشكيلات الاجتماعية اللاحقة، ميداناً ضرورياً، وخطاً موجهاً ضرورياً لكل تطور ولكل تطبيق للتحليلات التاريخية (الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية) في الاطار النظري للمادية التاريخية. (وهكذا يستطيع ماركس ان يؤكد، على هذا الاساس، ويكرر، بوجه النزعات «الروبنسونية» الايديولوجية في القرن الثامن عشر ان «الانسان لايتفرد إلاّ من خلال العملية التاريخية». وهو يبدو في الاصل كعضو في جنسه، كمخلوق قبلي، كحيوان قطيع ـ ولايبدو مطلقاً كحيوان سياسي zoon politikon، بالمعنى السياسي للتعبير. يشكل التبادل نفسه واحداً من عوامل هذا التفريد. فهو يجعل القطيع غير ضروري ويذوبه»)[١٥].

يتضمن الحد الاول من هذه المقارنة، أي تصور الجماعة الاصلية، عنصراً ثابتاً

---

(١٣)ك. ماركس. اسس نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة ر. دانجيفيل، مجلة انتروبوس، باريس، الجزء الاول، ص: ٤٥٢ـ٤٥٣.

(١٤)المرجع السابق، ص: ٤٥٨ـ٤٥٩.

(١٥)المرجع السابق، ص: ٤٥٩.

ذا طبيعة نظرية، بينما ينفتح فيما عدا ذلك على كل جدول العناصر والاشكال التي قدمها للتو البحث التاريخي والتاريخي-الاتنولوجي. وهكذا فانه منفتح على البحث المقارن على هذا الموضوع، الذي تقوم على اساسه نمذجات وتماثلات بين مراحل العمليات التاريخية التي تجري بطرق منفصلة عن بعضها تماماً في المكان والزمان. «ليست الجماعات البدائية كلها مفصلة على نفس النموذج. ولكن مجموعها يشكل، على العكس، سلسلة من التجمعات الاجتماعية التي تتميز بالنموذج والعمر، والتي تميز مراحل متعاقبة من التطور تساوي عددها»[١٦]. كُتبت هذه السطور في وقت حصول اكبر نضج في منهجية ماركس، واكبر مرونة في تصوره التاريخي، التي يذيب فيها نهائياً اية امكانية تحتمل خلط هذا التصور مع فلسفة للتاريخ او نظرية تاريخية-فلسفية[١٧]. الا ان هذا العنصر النظري الذي اكتشفه ماركس اثناء اعداده Formen(هامش ٩) يبقى بالضرورة، بمثابة قاعدة اساسية ومبدأ مساعد على الكشف: «لايمكن لشروط الانتاج في الاصل، ان تُنتج او ان تكون نتيجة للانتاج». هذا هو، بالتحديد، المبدأ الثابت، النظري. يعني ذلك، انه يجب ان نعثر، دائماً، في الاصل التاريخي للمجتمعات البشرية على بنى اجتماعية غير محددة بالانتاج، بل تحدده هي، وتأخذ، من جهة اخرى، تحديدها الاصلي: اي من عملية اقامة مؤسسات للعلاقة الجنسية لاعادة الانتاج، وبالتالي من روابط الدم والقرابة، والخ.

تؤكد نتائج البحث الاتنوغرافي الحديث هذه النظرة، التي يجب، مع ذلك، المحافظة على المبدأ النظري (ذي الصفة السلبية) والاستكشافي الذي اقامه ماركس في اساسها، متميزاً.

---

(١٦)مقتطف من ك. ماركس وف. انجلس، (الهند، الصين، روسيا)، تقديم برونو مافي، ميلانو، ١٩٦٠، ص: ٢٣٩. ترجع هذه الجملة الى المسودة الثالثة لرسالة (١٨٨١) ماركس الى فيرا زاسوليتش. يمكن قراءة هذه المسودات المترجمة الى الالمانية من الاصل الفرنسي، في ك. ماركس وف. انجلس، Bd 19, Werke، ١٩٦٢، ص: ٤٠٢ (من المعروف ان ريازانوف نشر الاصل الفرنسي في محفوظات ماركس انجلس، ١٩٢٦). يمكن قراءة النص الفرنسي المطابق للرسالة المرسلة فعلياً من ماركس الى فيرا زاسوليتش في ك. ماركس وف. انجلس، Ausgewählte Briefe, Berlin, 1953, p. 408

(١٧) تمتاز، بهذا الصدد، باهمية كبيرة، المفاهيم والتحديدات التي قدمها ماركس في رسالة نهاية ١٨٧٧ الى هيئة تحرير Oetehtestvennie Zapiski. (المنشورة في الهند، الصين روسيا، مرجع سابق، ص: ٢٣٥). يمكن قراءة الأصل الفرنسي في ك. ماركس وف. انجلس، Ausgewählte Briefe,، ص: ٣٦٥. يجب ان نلاحظ هنا أن ماركس استند الى الترجمة الفرنسية للكتاب الأول من رأس المال لاجراء ضبط وتطوير لم يكن بوسعه الاستناد اليه في المقطع المطابق من الاصل الالماني. هذه واحدة من الحالات حيث يكون، كما يذكر ناشر Ausgewahlte Briefe، النص الفرنسي للكتاب الاول من رأس المال، بمثابة مصدر اصيل موازي.

وليكن واضحاً تماماً ان ذلك لايعني وضع مسلمة باسبقية زمنية **للاجتماعي** على **الاقتصادي**، بل اننا نوضح، فقط، بكل الضرورة، اتجاه تحديدهما المتبادل في الاصل (الذي سيقلبه التاريخ فيما بعد). ان الجماعة البدائية «المتكونة طبيعياً» اقتصادية، في الاصل، وذلك بوصفها تملكاً مشتركاً لشروط الانتاج (الارض ومنتجاتها) وبوصفها هي نفسها قوة انتاجية (في التعاون). ولكن البنى المؤسساتية التي تتحقق فيها اللحظة الاقتصادية لاتنجم بعد عن هذه اللحظة.

يظهر لنا التاريخ كيف ان البنى المؤسساتية القائمة على علاقات القرابة الاصيلة، او العلاقات التي تم تمثلها فيما بعد كعلاقات قرابة، قادرة على السيطرة مع الزمن على شكل الجماعة (مثلاً، الغرب في العالم الكلاسيكي او ما قبل الكلاسيكي القديم) وتتفكك بدرجات متفاوتة بفقدانها هذه السيطرة، اثر انقلابات ثورية اقتصادية واجتماعية بالتالي. يشكل دخول علاقات، (وان تكن جزئية) الملكية الخاصة (العقارية)، ومن ثم العمل المجزء كشكل للتراكم الخاص، العنصر الثوري الذي يفسح مجالاً للاشكال الانتقالية. وتشكل التفويضات الخراجية القديمة الممنوحة للشخصيات «التاريخية»، كما في اثينا وروما، امثلة نموذجية عن الانقلابات الثورية التي تكون قد حصلت على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي وعن استقرارها. ويمكن للمؤسسات الوثنية ان تستمر زمناً طويلاً؛ ومن المهم، من الآن ان نعرف، بشكل عام، ما الذي يحفظ المجتمع (الجماعة) في مجموعه البنيوي. هذا هو السؤال الذي يتوجب، في الدرجة الاولى، على كل مؤرخ ان يطرحه على نفسه والذي طرحه ارسطو على نفسه، سابقاً، على الصعيد النظري[١٨].

في النمذجة الماركسية التي اعدها ماركس في آخر ايامه، والتي تبدو كضرورة للبحث اكثر مما هي نمذجة محددة مسبقاً، يحتل ما يسميه «الجماعة الزراعية» مكاناً خاصاً (صارت اشكاليته حية وراهنة حول هذه النقطة بفضل التساؤلات السياسية التي تجمعت حول المصير التاريخي للمير الروسي (ملكية الارض الجماعية في روسيا). وهو يعرفها بمثابة «مرحلة التكوين البدائي للمجتمع» التي هي، في نفس الوقت، مرحلة الانتقال الى التكوين الثاني، وبالتالي الانتقال من المجتمع القائم على الملكية المشتركة

---

(١٨)طرح ارسطو على نفسه هذا السؤال حول اي نوع من الجماعة او (الرابطة الانسانية والعفوية)، والتي جمعها كلها تحت تعبير koinonia. ومع ان الجماعات مستقلة في خصوصيتها، فهو يعتبرها جميعها خاضعة «للجماعة السياسية» او كاجزاء منها (راجع، «كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس، Ethique`a Nicomaque, V111, 1160b)، عندما استقرت تاريخياً، ولكن وفق ميل (hormè) ومبادىء طبيعية (راجع كتاب السياسة، politi-que, I, 1253a).

الى المجتمع القائم على الملكية الخاصة[١٩]. بيد ان الامر لايتعلق، في رأي ماركس، بانتقال يكون بالضرورة سريعاً بذاته، وبالتالي مخصصاً لمدة قصيرة. اذ يرى ماركس، بالعكس، ان بوسع الثنائية ــ بين التملك الخاص من قبل «العائلة الفردية» والتملك الجماعي ــ الملازمة لتكون الجماعة الزراعية ان تمنح هذه الجماعة وجوداً «صلباً»، وبالتالي ان تمتد، في ظل ظروف تاريخية ملائمة، الى توازن مستقر (هذه هي بالتحديد حالة المير الروسي ذي الاصل السلافي، وليست حالة الجماعة الجرمانية التي وصفها تاسيت).

ان ما يهمنا، على اية حال، هو ان هذا النوع من الجَماعات «قد كان اول تجمع اجتماعي لناس احرار، غير قائم على حدود روابط الدم» والذي لم تكن «بنيته» «بنية شجرة النسب». يمثل هذا الامر في نظر ماركس، تحولاً او قطيعة تاريخية ذات مدلول كبير، عبر عنه في الاستعارة الكلامية بان هذا النوع من الجماعة قطع «حبل السرة الذي ابقاه مرتبطاً بالطبيعة». ومن الواضح ان كلمة «طبيعة» الواردة في هذا الافتراض او غيره من افتراضات ماركس المشابهة له، لاتعني مستودع ادوات العمل الممكنة («مختبر» الانسان) ولا الطبيعة الخاصة بالانسان، بوصفها مشروطة بمواصفاتها الفيزيقية والبيولوجية، لان هذه العلاقة لاتنقطع ابداً، بل بالاحرى «الطبيعة» كشكل للجماعة البدائية، في علاقتها مع ما يحدد بنياتها الاجتماعية غير النابعة، حتى الآن، من النشاط الانتاجي.

٤ ــ مسألة «السياسي»

يتطابق **الاجتماعي والاقتصادي** في الجماعة الاصلية، وبالتالي في تطوراتها الأكثر قدماً، البدائية، وذلك برجوعهما مباشرة الى الطبيعي (بمعنى وحسب نمط، التعريف

(١٩)يضيف ماركس: «يضم التكوين الثاني كل سلسلة المجتمعات المستندة الى العبودية والرق» (ك. ماركس، الهند، الصين، روسيا، مرجع سابق، ص: ٢٤١). اما فيما يتعلق بالتعابير التي يستخدمها ماركس هنا، فيجب ملاحظة انه كتب في المسودة الاولى، بين قوسين: «توجد في التكوينات التاريخية، كما في التكوينات الجيولوجية، سلسلة كاملة من الاطوار الاولى والثانية والثالثة، والخ» (ك. ماركس و ف. انجلس، Werke, Bd 19، مرجع سابق، ص: ٣٨٦). يمكن لهذا الاقتراح ان يوحي بشيء ما حول الاصول التي اخذ منها ماركس الاستخدام الثابت لتعبير «تكوين»، الذي تمت مناقشته، بشكل مقبول في السنوات الماضية. ولكني اريد أيضاً ان اضيف اليه شيئاً ما حول العلاقة بين الاستقرار في التعابير وفكرة النمذجة المطابقة له (راجع: C. LUPORINI, «per L'interpretozione della categoria» «formazione economico-sociale», Critica marxista, No3, 1977, p. 7).

المحدد سابقاً). ومن الواضح انه لايسعنا هنا بعد العثور على **السياسي**.

يتصل **السياسي**، في التقليد الغربي على الاقل، منذ العصور القديمة الكلاسيكية، بمسألة أشكال السلطة، وفي الوقت نفسه، بمسألة الدستور، **والحكم والجمهورية**. لم يبدأ الكلام عن «الدولة» الا منذ عصر النهضة. ولم يعرف الاقدمون، من مدلولها المعقد، حتى المفهوم (الايديولوجي أو العلمي). لايعني ذلك، بالطبع، ان الدولة لم تكن موجودة. واسمح لنفسي ان اشك بذلك، اذا عنينا بالدولة سلطة عامة منفصلة عن المجتمع، تقف فوقه من خلال تكونها في المؤسسات، وبواسطة ادواتها الثابتة نسبياً. يقول انجلس، حول اثينا في عصرها الكلاسيكي، ان الدولة «تتدخل بصمت». واني لاعتقد بالمناسبة ان الامر لم يكن على هذه الشاكلة، وانه يجب مراجعة التعميم الذي يطلقه انجلس في «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» وفي غيره من النصوص. الا اني اعتقد، في نفس الوقت، ان تفسيره بالغ الدلالة، وانه يضعنا من وجهة النظر المفهومية، على الطريق السليم. وذلك لانه يعني ان الدولة، بالمعنى الخاص والنوعي، **تتدخل** عامة **بصمت**، داخل بنى المؤسسات والبنى العامة التي تسبقها، والتي لم تصبح **دولة** بعد، واذا كانت الآن بنى **سياسية** فان ذلك يعني ان **السياسي** يسبق **سيطرة الدولة**، وانه يتوجب ان يكون بوسعنا تحديده، باستقلال عن هذه السيطرة (وليس بالعكس، بالضرورة). اعتقد ان الفرق جوهري وانه قابل للتحديد حتى على مستوى الحس المشترك.

لم يكن بوسع اي مفكر قديم ان يفهم عبارة مثل «داعي المصلحة العليا»، بما تتضمنه من معنى غامض وشبه سحري ــ وذلك بفضل رجوعه بالتحديد الى انفصال الدولة[٢٠] ــ وذلك، ببساطة، لان الامر لم يكن موجوداً (كان مايجري تداوله بالسر بمثابة مؤامرة ودسيسة واستعداد للطغيان او نضال ضده، انه شيء ما لايسعه الحصول على شرعيته انطلاقاً مما هو موجود). وبالمقابل يمكن لعبارة مثل salus rei publicae ان تكون واضحة للجميع مهما كانت المصالح التي تدفعهم الى اعلانها. كان عالم العصر الكلاسيكي يعيش في شفافية مطلقة لمؤسساته الخاصة السياسية-الدستورية، سواء المترسخة ام لا في قوانين مكتوبة. كانت هذه الشفافية ملازمة لمحايثتهم immanence للمجتمع، ولعدم انفصالهم عنه، مع كل تنوعاتهم وتحولاتهم التاريخية. لايعني ذلك انهم يخلطون، بالضرورة، بين المستوى الاجتماعي (والاجتماعي-المؤسساتي) مع المستوى السياسي-المؤسساتي. انه لمن المدهش ان يكون ارسطو نفسه في تحليله

---

(٢٠) راجع الترجمة الفرنسية لكتاب Moses I. FINLEY «الديمقراطية القديمة والديمقراطية الحديثة» Petite Bibliothèque Payot, Paris.

العلمي لـ(polis) ـ الذي يجتاز استقصاءً واسعاً مقارناً للدساتير ليصل الى نمذجة، كانت هي نفسها دفاعاً (متأخراً تاريخياً) ـ قد شعر بالحاجة الى ان يقدم عليها، في كتابه الاول السياسة، تحليلاً لبنية (ألـ Oikia) ما نسميه المجتمع المدني، مع حرصه على عدم الوقوع في فخ تصور الشكل السياسي كامتداد لهذا المجتمع(٢١). وحتى وان لم يدفع التحليل نفسه الى ابعد، فان ذلك لم يكن الا بفضل تلميحات غير مباشرة وجزئية باتجاه «تشريح» المجتمع، اي باتجاه علاقات الانتاج(٢٢). واعتقد ان هذه الشفافية ـ المحايثة في المؤسسات قد كانت واحداً من الشروط التي جعلت من الممكن اجراء مثل هذه المفهمة الرائعة والمعقدة للاشكال السياسية، في العصر اليوناني الكلاسيكي، اي مفهمة العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، علاقة المسيطر والمسيطر عليه(٢٣)؛ وكان لهذه المفهمة تأثير طويل الامد على فكر العالم الغربي، وان كان ذلك باشكال ضعيفة. وانها لمؤثرة ايضاً الطريقة التي نستطيع بواسطتها ان نميز، بسهولة، في عمليات الاعداد القديمة هذه، الوجود الواجب الوجود، والتحليل العلمي للموجود السياسي، عن العنصر الايديولوجي البحت، اي اعداد القيم الاخلاقية، التي اصبحت، فيما بعد، العنصر الذي به كانت تهتدي (على المستوى الايديولوجي) المعارك السياسية وتأخذ شرعيتها. ولعله من الملائم القول ان غياب الدولة السياسية المنفصلة

---

(٢١) لايكون الـ Polis منظماً وفق متطلبات «العيش» فحسب، بل وفق متطلبات «العيش الرغيد»، التي هي بالتالي، الشروط التي تسمح بالتحقيق التام للطبيعة الانسانية. يرتبط العنصر الخلافي axiologique الذي يتخلل تحليل أرسطو التجريبي والمقارن، مع أنه راسخ فيه دائماً، ارتباطاً وثيقاً بتحليل الانسان كحيوان عقلاني. بيد أنه يجب ملاحظة أن ارسطو يعرض العقل الأول (logos) في السياسة، بمثابة فعل اجتماعي موصل ـ عقلاني، بالتحديد، وفي الوقت نفسه، مكان للتعيين المفهومي المتبادل، ولتكوين القيم الاجتماعية (بمثابة انتقال من وعي النافع / المضر الى وعي العادل / غير العادل). نشهد في كتاب ارسطو السياسة تقليصاً لميدان السياسة (وتعزيزا له في نفس الوقت) ـ سواء بالنسبة للتقليد، وسواء بالنسبة لمؤلفات اخرى لأرسطو مثل كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس L'Ethique à Nicomaque ـ بحيث يُستثنى من السياسة ، النظام الملكي الذي يبدو، بالأحرى، ما قبل سياسي، بسبب المظهر الابوي والطبيعي الذي فيه السلطة (المتمثلة، بالتحديد، كسلطة الاب كما تُمارس ازاء الابناء).

(٢٢) يجب استبعاد امكان تفسير علاقة السيد ـ العبد، كما يقدمها ارسطو كعلاقة اساسية في بنية (oikia)، الى جانب علاقات الزوج ـ الزوجة والاب ـ الابن، بمثابة علاقة انتاجية (على الرغم من تضمن العبد في مفهوم «الاداة»)، وليس ذلك لانها تُعتبر بمثابة علاقة خدمة داخل (oikia)، فحسب، بل لأن صفة oikia الاقتصادية بشكل خصوصي تصبح مقلوبة اذ ذاك؛ وهي لاتتعلق، في الواقع، بالنشاط الانتاجي، بل انها علاقة ابوية (ادارية اكتسابية داخل الحدود المحددة). وتبقى مسألة العلاقة التي يتحدث عنها ارسطو بين اكتساب الثروات، اي تملكها، وانتاجها، مفتوحة. لقد اهتم ارسطو بالانتاج، ولكنه اهتم، كما يبدو، بالجانب التكنولوجي منه، اكثر من اهتمامه بالجانب الاقتصادي (بالمعنى الحديث). ففي الكتاب الاول من السياسة توجد إشكالية انتاج الثروات، الا انها اشكالية تقتصر على التبادل التجاري الذي يتم تصوره كمنتج للثروات.

(٢٣) يبدو لي ان المزدوجة arkontès/archoumenoi التي تحكم كل الاشكالية السياسية عند افلاطون وارسطو، =

(التي يسميها انجلس بصواب «اول سلطة ايديولوجية»)، هي التي تسمح، بالتحديد، طالما استمرت، بهذا الوضوح. وكان يوجد في اساسها التمييز الفعلي الذي ورثناه عنه، انه التمييز بين **المشترك** او **العام** و**الخاص**[٢٤] الذي يشكل الرابط بين الوحدة ـ التمييز، بين **الاجتماعي** و**السياسي**. ونكتشف داخل هذا **العام**، بالطبع، العنصر الاقتصادي. ويصبح **العام** عاماً بقدر ما يظهر **الخاص** في مواجهته، اي علاقة الملكية الخاصة. لاسيما بشكلها العقاري المهيمن (وليس الحصري). ولكن العلاقات الطبقية التي تنشأ لاتكون بحاجة بعد، ولزمن طويل، الى مؤسسة قمعية منفصلة: انها تنجح باظهار مزاياها من خلال استقلالية شكل سياسي جماعي، بوصفها قوة تؤثر على الافراد والمجموعات، وتحافظ على اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية.

عمل ماركس نفسه، مراراً، على ملاحظة خصائص العالم القديم الكلاسيكي هذه، التي تميزه، بعمق، عن العالم الحديث. وهو يميز، مثلاً، بشكل جذري، في les Formen الحرية والمساواة عند القدماء عن الحرية والمساواة عند ابناء العصر الحديث. فالاولى تنشأ في «علاقة متبادلة بين مالكين خاصين احرار ومتساوين»، وهي علاقة تضمنها الجماعة من كل اضطراب خارجي، كما انها هي التي «يفترضها في الوقت نفسه، الوجود اللاحق للجماعة». ويقول ماركس ان حرية ومساواة العصريين، تقوم، بالمقابل على التبادل وعلاقة السوق، وهي تحتاج بوصفها هذا، فقط، الى

= وتشكل جوهرها الفعلي، تختصر فيها هذين المعنيين، واحياناً بطريقة تبادلية، ايضاً، باتحادهما في المزدوجة «امر / انسان مأمور». ويحاول ارسطو حتى اجراء تبرير منطقي ـ مثالي، بتأكيده نظرية قائلة بانه تبقى دائمًا، في كل وحدة حقيقية مؤلفة من أجزاء، وسواء كانت الاجزاء متصلة او سرية وقابلة للانفصال، علاقة خضوع (يعني علاقة arkon و archoumenon)، وليس ذلك لدى المخلوقات الحية فحسب، بل في المجموعات الموحدة غير الحية، كما في حالة الايقاع الموسيقي الذي يبدو ايقاعاً لانه يوجد فيه tis orkè، مبدأ مسيطر أو مهيمن (السياسة، الكتاب الاول، 1254 a). ولكن الخاصية السياسية الخاصة بـ Polis كميدان لتحقيق طبيعة الانسان (الذي هو لهذا السبب حيوان سياسي) تقاس، عند ارسطو، بالكيفية التي تتحرك وفقها العلاقة بين to arkon و to arkomenon، وبالتالي بتأكيد مبدأ التعاقب بين الحاكمين والمحكومين. وبفضل هذه الوسيلة فقط يتحرك الميل الطبيعي للتساوي بين اعضاء الجماعة السياسية، حتى وان يكن القسم الذي يحكم، يسعى تجريبياً الى التميّز بعلامات الرئاسة (السياسة، ١، 1259 b). راجع حول مسألة المساواة في polis: J.P.VERNANT، اصول الفكر اليوناني، P.U.F، باريس، ١٩٦٢، ص٦٢ وما يليها. انها صفحات رائعة. بيد انه يبدو لي، لاسباب يمكن استنتاجها من كل ما قيل سابقاً حول العلاقة (to arkon/toarkomenon) في تطبيقها على Polis من قبل ارسطو، من المشكوك فيه امكان استعمال التحويل الهندسي المعمم ـ المطلق ـ او اقامة التناظر الهندسي، بمثابة تساوٍ بين «متساويات» ازاء ميزون meson، كما يفعل Vernant في دراسته المثيرة عن التصور اليوناني للـ (Polis).

(٢٤) يجب وضع «المنزلي» الى جانب «الخاص»، وهو مفهوم سمح، فيما بعد، بظهور العديد من المدلولات المجازية.

الضمانة القانونية لهذه العلاقة، دون اضافة الضغوطات الاجتماعية والسياسية الاضافية. لايعني ذلك، بالطبع، انه لاوجود لعلاقة السوق والقيمة التبادلية في العالم القديم (لانه توجد مفهمة لكل ذلك: يميز ارسطو، كما هو معروف، بوضوح القيمة التبادلية عن القيمة الاستعمالية)؛ يعني ذلك انه لم تكن علاقة السوق والقيمة التبادلية ابداً، على الرغم من انتشارهما في مراحل تاريخية محددة، محدِّدين في انبناء المجتمع واشكاله السياسية. ولا تنجح تحركات السوق ابداً، كامر ملازم لما سبق، في العثور على شرعية اخلاقية تامة لها، على الرغم من انتظامها القانوني. اود ان أضيف انه يجب برأيي، مراجعة مسألة العبودية في العالم القديم مراجعة تامة، وفق هذه الاعتبارات (هذا مايبدو لي، من جهة اخرى، انه يجري في الدراسات الحالية)، للنجاح في تحديد أفضل لمسألة أين وكيف ومتى (في أية حقبة) صارت العبودية، فعلاً، علاقة الانتاج الاساسية. ونشعر، في الواقع ان مسألة القاعدة الانتاجية في المجتمعات القديمة اكثر تعقيداً مما كان بوسعها ان تبْدو في ايام ماركس وانجلس.

يجب اذن الحفاظ على **السياسي** (والعام) في تميزه، وذلك بقدر ما يتعلق بدائرة مفهومية اوسع، وفصله عن **سيطرة الدولة** بالمعنى الضيق. واما فيما يتعلق بالتاريخ العيني، فربما امكن الكلام في غياب تعبير افضل، وبقدر ما يمكنه ان يعني شبه دولة (استقلالية الاشكال الدستورية والمؤسساتية التي يتطور في داخلها الصراع السياسي الطبقي)، وذلك من اجل الاشارة الى جميع اشكال الجمهورية القديمة الكلاسيكية حتى نهاية الامبراطورية الرومانية المتأخرة(٢٥). وبالطبع، اهمل هنا مسألة الملكيات الشرقية والهلينية، مسألة الاشكال السياسية الملائمة لنمط الانتاج الآسيوي الذي تم

---

(٢٥)بالطبع، يجب التمييز جيداً بين هذه المسألة ومسألة الانماط التي تُمارس في ظلها السلطة السياسية الفعلية، التي يمكن ان تتمركز، ايضاً، في رجل واحد. ركّز روستو زيف Rostouzev (راجع: Storia ceonomica e sociale dell' impero romano, Firenze, 1976, p. 150etS.) كثيراً، بالنسبة للامبراطورية الرومانية في القرنين الاولين على خطاب ايلي اريستيد، Eis Romen المشهور، حيث تظهر الامبراطورية نفسها بمثابة «مجموعة من المدن» اليونانية والايطالية القديمة ومدن المقاطعات، التي تتمتع كل منها باقليمها (حسب النموذج القديم للعلاقة مدينة ـ ريف بقيادة مدينية)، وذلك بوصف هذا الخطاب يشكل، من حيث جوهره، اطاراً محتملاً «لبنيتها»، يشير روستوزيف الى الاستقلالية «شبه التامة» للمدن، وبالتالي، الى مسألة ان «البيروقراطية الامبراطورية لم تكن تتدخل، الا نادراً، في الشؤون المحلية» وبحيث انه لا تقابل هذا «الحكم الذاتي» اية سلطة من هذه المدن على الحكم المركزي الذي يقف على رأسها. من المهم على الصعيد الايديولوجي على الاقل، ان نشير الى انه عندما اراد اريستيد ان يمثل وحدة الامبراطورية وشموليتها مع عناصرها الادارية المعروفة وطبقاتها المسيطرة، المتقاربة على الرغم من تنوع اصلها، فانه اضطر الى اللجوء الى استعارة Polis وحيدة، يتماثل فيها كل العالم المتمدن. ولم يكن ذلك مجرد وهم، ربما، لو استمرت صورة الامبراطورية الرومانية في ألّا تكون صورة **مملكة** بالمعنى الدارج والتقليدي للكلمة.

بعثه ومناقشته في هذه السنوات الاخيرة. وليس ذلك لاني لست مؤهلاً لقول شيء ما مناسب، فحسب، بل لاني استهدف، فقط، ايضاحاً للمفاهيم على صعيد عام، ولان المراجع التاريخية تخضع لهذا الغرض.

قد يُطلب مني ضبط اكثر دقة للحدود الخاصة بالسياسي. ولذا اسعى الى طريقة تنطلق من السلبي الى الايجابي. ليست الجماعة البدائية والاشكال التي تنبثق منها تاريخيا (على اسس قبلية) سياسية، او انها لاتكون سياسية ــ في حدود هذا المفهوم ــ الا فقط متى نُظر اليها في علاقتها مع الخارج. او انها ليست سياسية، على الاقل، طالما تتطابق علاقات الانتاج مع البنى الاجتماعية التي تحتويها دون ان تتناقض معها، ولكن بوسع هذه الحالة ان تبدأ بالوصول الى العكس عندما تدخل فيها علاقات الملكية الخاصة. ويمكن القول، كما اعتقد، ان العنصر السياسي يطرأ (او ان مقولة السياسي تكتسب صلاحية في التطبيق) عندما يشعر المجتمع بالحاجة الى قوة منظمة غير ــ اقتصادية ــ يمكن لهذه القوة ان تتشكل من بنية الجماعة نفسها (من مؤسساتها) ــ لتحافظ على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتفاوتة التي نشأت داخلها وتعيد انتاجها. ويتطابق مع ذلك، بشكل عام، شكل قانوني يقر ويضمن الاعتراف بهذه العلاقات (لايكون القانون مكتوباً بالضرورة). واعتقد ان ما يميز الشكل السياسي الموجود بشكل عام، هو وجود علاقة المسيطر / المسيطر عليه، الحاكم / المحكوم، وبحيث تتخذ هذه العلاقة مظهراً شكلياً لها (أولا). ومن الواضح، كما يبدو لي، ان **السياسي**، في مثل هذا التعريف، لايتطابق مع **سيطرة الدولة**، بل يتضمنها، بمثابة تخصيص لها؛ هذا اذا عنينا بكلمة دولة، بالمعنى الحرفي، كياناً منفصلاً بمؤسساته عن المجتمع ويقف بجهازه فوقه. يقول انجلس (ويوافقه الماركسيون عامة على قوله) «تنعكس» في الدولة «الحاجات الاقتصادية للطبقة المسيطرة على الانتاج» و«تتركز فيها». الا انه يمكن لهذه السيطرة ان تصبح فعلية باشكال اخرى، كما هي الحال في الاقطاعية المتطورة، او في كومونات القرون الوسطى، وهي اشكال يسميها غرامشي «اقتصادية-نقابية». ففيها تتطابق البنى السياسية (او بنى سيطرة الدولة بالمعنى العام) والبنى الاجتماعية المتكونة في مؤسسات: فلا وجود هنا للدولة المنفصلة، او انها توجد باشكال في حدها الادنى، واحيانا شبه خاصة، او لا تكون عامة تماماً (فهي توجد في هذه الحالات، فقط، كجنين، لشكل مستقبلي، post factum).

يبدو لي ان هذا التعريف للسياسي (الموسع بالنسبة لتعريف سيطرة الدولة)، حتى وان لم يكن موجوداً في مؤلفات ماركس وانجلس، يتطابق، بافضل شكل، مع التحليل الذي قام به ماركس لنمط الانتاج الرأسمالي، وبما يميزه، جذرياً، عن جميع

انماط الانتاج والتشكيلات الاجتماعية المطابقة لها التي سبقته. سيبدو هذا التمييز اكثر دلالة من اي عنصر استمرارية او من جميع المقارنات المحتملة التي يمكن ان نصادفها بين البنى السياسية البرجوازية والبنى السياسي في الماضي (مثلاً الملكية، الجمهورية، الديمقراطية)، والتي هي قائمة، مع ذلك، على مجتمعات هي نفسها أيضاً مجتمعات طبقات متناقضة، وعلى اشكال خاصة للاستغلال الاقتصادي (اشكال صارت ممكنة بفعل العمل الاجتماعي الاضافي). ان ما تغير جذرياً في نمط الانتاج الرأسمالي ــ على الرغم من التشابه الممكن بين الاشكال السياسية ــ هو مضمون وجوهر هذه الاشكال، وذلك بقدر ما تغيرت العلاقة بين **الاقتصادي والسياسي**.

يكمن جوهر الفرق في اختلاف نمط اعادة الانتاج الاجتماعي. تميل جميع الاشكال ماقبل الرأسمالية التي تسيطر عليها القيمة الاستعمالية الى اعادة انتاج نفسها مباشرة كاشكال اجتماعية. فالعلاقات الاجتماعية، كما هي، وشكلها السياسي المحتمل، هي التي تضمن الحفاظ (اعادة انتاج) على العلاقات الاقتصادية التي تقوم في اساسها. وهي تخلو تماما من ميكانيزم اقتصادي يعيد انتاجها بشكل غير مباشر، وذلك بمقدار مايعيد هذا الميكانيزم انتاج نفسه مباشرة كميكانيزم اقتصادي. ولهذا السبب تقوم باعادة انتاجها قوة التنظيم الاجتماعي، والتقليد والعادات، كما تقوم باعادة انتاجها، خاصة في المجتمعات الطبقية، القوانين وبالتالي الالزام السياسي. هذا بينما يحصل العكس في نمط الانتاج الرأسمالي، حتى وان استمر فاعلاً قانون مشترك عام: القانون القاضي بان من يمتلك شروط الانتاج يتحكم بالانتاج، وبالتالي بالمنتجين. بيد ان جوهر وشكل هذا «التحكم» قد تغير جذرياً. ليس الهدف الملازم لنمط الانتاج الرأسمالي (لابد من ملاحظة انه يستحيل عدم ادخال مقولة «هدف» اثناء الحديث عن اعادة الانتاج الاجتماعية) الحفاظ على شكل اجتماعي محدد، وعلى شكل سياسي اضعف ــ بل على العكس، فان نمط الانتاج هذا قادر دائمًا على تثويرهما. يقول ماركس (ويكرر) ان «الهدف المباشر» و«السبب المحدد» لنمط الانتاج الرأسمالي هو فقط تنمية رأس المال، اي توسعه. «ينتج رأس المال اساساً رأس المال؛ وهو لايفعل ذلك الا بقدر ما ينتج فائض القيمة». ولهذا يلاحظ ماركس: «سيادة الرأسمالي في عملية الانتاج المباشرة، لانه يجسد رأس المال، وتختلف الوظيفة الاجتماعية التي تعود عليه بصفته كمدير وسيد للانتاج، جوهرياً، عن السيادة المستندة الى الانتاج بواسطة العبيد واقنان الارض»[٢٦].

---

(٢٦)ك. ماركس، رأس المال، ١، الفصل ٩١: «علاقات التوزيع وعلاقات الانتاج»، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٥٠، ج ٨٠، ص: ٢٥٥-٢٥٦.

يوجد اذن «ميكانيزم اقتصادي» يميل، ما ان ينشأ على قواعده الخاصة، الى الحفاظ على نفسه، واعادة انتاج ذاته، وعلى النمو، وذلك بقد ما يميل الى التوسيع المطلق للقوى الانتاجية (ان الطريقة التي يدخل فيها هذا الميل باستمرار في تناقض مع الحدود الداخلية لنمط الانتاج الرأسمالي مسبباً بذلك الازمات الدورية، هي جانب من نظرية ماركس يخرج عن اطار دراستنا). يعتبر ماركس هذا الميكانيزم الاقتصادي نفسه «ميكانيزم اجتماعي». غير ان النقطة الجوهرية هي ان الميكانيزم الاقتصادي لايظهر مباشرة من خلال العلاقات الاجتماعية الناجم عنها، بل يبقى مستوراً بهذه العلاقات ويسبب ما يسميه ماركس «الخداع الاقتصادي». ان هذه المميزات الرأسمالية خاصة. وفي الواقع، ليست الظاهرة التي سماها ماركس «صنمية السلعة»، المظهر الضروري الملازم لها بشكل طبيعي، مقتصرة فقط على النظام الرأسمالي. فهي توجد دائماً وحيثما كان هناك انتاج للسوق وعلاقات سوق، مهما كانت تابعة ومضافة الى انماط انتاج اخرى. الا ان مايبقى مخفياً في «صنمية رأس المال»، اي في ظهوره كشيء (وسيلة انتاج، مال)، ليس كعلاقة اجتماعية يصبح الشيء فيها رأسمالاً، هو طبيعة الاجر، وفي الوقت نفسه، ضرورته الاساسية لرأس المال (انتماؤه الى الحركة الداخلية لرأس المال) حتى يتكون هذا الاخير كعلاقة انتاج اجتماعية. يكشف الفرق الذي اكتشفه ماركس بين قوة العمل **كوظيفة** لهذه القوة سر الاجر ويوضح مسألة انه لاتختفي، في الاجر علاقة تبعية اقتصادية مطلقة (تبعية الاجر الى رأس المال، وتبعية العامل للرأسمالي)، فحسب، بل **تتحقق بالضرورة** بالشكل القانوني التعاقدي للبيع والشراء المتساويين. وبالتالي كحرية ومساواة شكليتين بين المتعاقدين الذين هم، على التوالي مالكين للسلعة-رأس المال، وللسلعة-العمل. ولايظهر على السطح ابداً العمل غير المدفوع الاجر، زيادة العمل، كما في الاشكال ماقبل الرأسمالية، وهو لايتعلق، باكراه غير اقتصادي. يختلف «الشكل العجيب» الذي تتوسطه العلاقة التعاقدية، اذن، القانون، اختلافاً كلياً، هنا، عن مضمونه الاقتصادي (الذي اوضحه **نقد** الاقتصاد السياسي). الا ان ماركس يقول انه على اساس هذا «الشكل العجيب (الضروري) تقوم جميع الافكار القانونية عند الرأسمالي والعامل»، ويقع الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال داخل هذه العلاقة والوهم القانوني الملازم لها، حتى وان تمكن العامل، في عملية الانتاج المباشرة (ولكن في هذه الحدود فقط)، من ادراك الاستغلال. الا ان العمال المأجورين لاينطلقون، في العلاقة الاجتماعية الشاملة، وفي الصراع الذي يتخللها، من وضع اقل ملاءمة على الصعيد الاقتصادي فحسب، وهذا امر طبيعي، بل على الصعيد الايديولوجي ايضاً: وليس ذلك بسبب ضغوطات خارجية تقليدية لحد ما، بل بسبب وضعهم الخاص في ميكانيزم الانتاج، وهذا ما ينجم عنه نتائج ثقافية

وسياسية بالغة الاهمية بالنسبة لامكانية تحررهم ذاتها، ولاشكال هذا التحرر. يتم ذلك من جراء استبدال الاكراه غير الاقتصادي في العمل، والخاص بمختلف اشكال انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية، بالاكراه الاقتصادي. وبفضل توسط هذا الاكراه الاقتصادي، وفي تعقده الضروري مع الشكل الحقوقي للسوق «يجبر العامل ـ كما يقول ماركس في جملة مثيرة له ـ على ان يبيع نفسه طوعاً».

لقد أحاط ماركس بمجمل هذا الوضع المنتج تاريخياً، في صفحة من القسم المتعلق«بالتراكم الأولي المزعوم»: «ليس كثيراً، من جهة اولى، ان تبدو الشروط المادية للعمل بشكل رأس مال، وان يبدو، من الجهة الاخرى، الرجال الذين ليس عندهم مايبيعونه، باستثناء قوة عملهم. ولايكفي أبداً ان نجبرهم على بيع انفسهم طوعاً تتكون، في سياق تقدم الانتاج الرأسمالي، طبقة من العمال يزداد عددها باستمرار، وهم عمال يتحملون، بفضل التربية والتقليد والعادة، متطلبات نمط الانتاج هذا، وكأنها قوانين طبيعية. وما ان يكتسب نمط الانتاج هذا بعض التطور، حتى يحطم ميكانيزمه كل مقاومة؛ ويحافظ الوجود الدائم للفائض السكاني النسبي على قانون العرض والطلب في العمل، ويحافظ، انطلاقاً من ذلك، على الاجر في حدود ملائمة لحاجات رأس المال، ويكمل ضغط العلاقات الاقتصادية الحاد استبدادية الرأسمالي على العامل. ويتم اللجوء احياناً، ايضاً، الى الاكراه، الى استخدام القوة الوحشية، غير الاقتصادية، الا ان ذلك لايعدو كونه استثناءً. اما في مجرى الامور الاعتيادي، فيُترك العامل لتأثير «قوانين الانتاج الطبيعية»، اي الى التبعية لرأس المال، التي يسببها ويضمنها ويخلدها ميكانيزم الانتاج نفسه. بيد ان الامر يختلف اثناء التكون التاريخي للانتاج الرأسمالي. حيث لايسع البرجوازية، الحديثة الظهور، الاستغناء عن التدخل المستمر للدولة؛ فهي تستخدمه «لتنظم» **الاجر**، اي من اجل اضعافه حتى يكون بالمستوى الملائم لتكوين فائض القيمة، ولتطويل **يوم العمل**، ولابقاء العامل نفسه في **درجة عادية من التبعية**. يشكل ذلك لحظة اساسية من **التراكم البدائي** المزعوم»[٢٧].

٥ ـ تناقض نظري

«مجتمع / دولة» أو «قاعدة / بنية فوقية»

تنتمي المفاهيم التي يوضحها ماركس هنا، بشكل اساسي وعضوي الى «نقده للاقتصاد السياسي» والى تحليله للرأسمال. الا انها تلقي بمسألتنا بشكل غير متوقع، في

(٢٧)ك. ماركس، رأس المال، مرجع سابق، المجلد الاول فصل ٢٨: «التشريع الدموي ضد منزوعي الملكية، انطلاقاً من نهاية القرن الخامس عشر»، الجزء ٣، ص: ١٧٨-١٧٩.

وضع تناقضي. يقول لنا ماركس، بكل وضوح، ان البرجوازية تحتاج الى الدولة في مرحلة تأسيس نمط الانتاج الرأسمالي فقط؛ في حين يكفي اشتغال الميكانيزم الداخلي لنمط الانتاج هذا، من اجل اعادة الانتاج، اي تخليد سيطرتها الطبقية: «يحطم تنظيم عملية الانتاج كل مقاومة». لذا يجب علينا التساؤ ل: لماذا توجد الدولة السياسية، بل ولماذا صارت مكتملة ايضاً؟ ولماذا توجد على هذا الشكل كاداة ضغط وقمع منفصلة عن المجتمع، وبالتحديد اثناء السيطرة الرأسمالية للبرجوازية؟ (ان «للدولة العصرية»، بنظر ماركس، نوعاً من مرحلة ماقبل تاريخية، في الملكيات المطلقة، ولكنها تتكون فعلاً في بنياتها «العصرية» النموذجية مع نابوليون). يبدو ذلك بمثابة تسجيل لواقعة، لمعاينة تجريبية. بيد ان هذه المسألة تحكم جميع كتابات ماركس التاريخية-السياسية (المليئة بالاقتراحات النظرية)، وتوجه السياسة الثورية التي يحث عليها الطبقة العاملة. تكون مسألة «سلطة الدولة» في هذه السياسة، كما هو معروف، حاسمة، وهي تتحكم بالمفهومين النظريين «ديكتاتورية البرجوازية» و«ديكتاتورية البروليتاريا» المرتبطين بدورهما بنضج الضرورة الثورية في تحطيم «آلة» الدولة البرجوازية، واستبدالها بشكل للدولة يكون سبباً لاضمحلالها هي بالذات. ان كل ذلك معروف تماماً. صارت هذه المفاهيم النظرية-العملية قابلة للادراك داخل المزدوجة التناقضية «مجتمع مدني / دولة سياسة»، التي نعرفها سابقاً، والتي لم يكف ماركس وانجلس ابداً عن استعمالها في امكنة مناسبة. لقد آن الاوان اذن لنتساءل حول طبيعة هذه المزدوجة التناقضية.

يبدو لي واضحاً ان لهذه المزدوجة التناقضية طبيعة محددة باستعمالها الوصفي، الملائم تماماً بالنسبة للمادة التاريخية-التجريبية التي ترجع هذه المزدوجة اليها وقد ضُبطت عليها في اعلانها: اي على قاعدة التجربة العامة. وليس صدفة، في الواقع، بل انه امر مترابط تماماً، ألا تعمل هذه المزدوجة داخل عملية المفهمة الخاصة «بنقد الاقتصاد السياسي»، اي **رأس المال**. اذ ان هذه الاخيرة محكومة، بالعكس، بالمزدوجة التناقضية مابعد النقدية «بنية (اقتصادية) / بنية فوقية (حقوقية، سياسية، والخ)» التي هي غير وصفية، والتي لاتسمح بذاتها بجعل اي شيء «مرئياً» مباشرة على الصعيد التجريبي، والتي تتطلب، بالاحرى، من اجل تطبيقها وتبريرها، المفهمة التامة للمضامين التي ترجع اليها، وذلك بواسطة مقولات تحمّل مسؤولية صياغتها وغربلتها «نقد الاقتصاد السياسي»[٢٨]. يوجد بين هاتين المزدوجتين التناقضيتين تباين منطقي. صحيح ان ماركس اقام، مرة، رابطاً بينهما، باعلانه ان البنية الاقتصادية

(٢٨)يوضح التوسر، في مواقف (مرجع مذكور سابقاً)، الاستعارة المكانية الموجودة في هذه العلاقة «قاعدة (بنية) / بنية فوقية»، بمثابة استعارة خاصة بمعالجة موضعية نموذجية، مطبقاً بشكل مناسب هذا التعبير القديم،

هي «تركيب» المجتمع المدني. الا ان هذا المفهوم المقدم بواسطة استعارة، مايزال ينتظر عملية صياغته على مستوى المفهوم.

ولكن بماذا يكمن فعلاً التناقض النظري الذي اشرت اليه؟ لنَرَ ذلك عن كثب اكثر. تعمل المزدوجة «بنية/بنية فوقية» عملاً تاماً في **رأس المال** (بوسعنا القول انه يحكم، بشكل غير مباشر، كل دلالته وتركيبه المنطقي). اما هنا، فنرى عمل تبادل المخططات القائم فيه. وهكذا، ليست هناك حاجة للوصول الى تحليل الانتاج الرأسمالي ليمكن رؤية العنصر الحقوقي الذي يعمل في شكل نمط اساسي لكل انتاج للسوق، في حين يشكل هذا العنصر، في النظام الرأسمالي فقط، قاعدة كل ايديولوجيا (تلك التي تقوم على التبادل بين **احرار** متعاقدين خاصين). ولايعرض، بالتالي، تحليل عملية الانتاج الرأسمالي الطبقات الاساسية فيه (الرأسماليين والاجراء) بوصفهما عملاء

= الذي سبق ان استعمله ارسطو وجدده كانط، على نظرية المادية التاريخية. وهو يعطي، بقيامه بذلك، اشارة مفيدة من اجل الحل المنطقي ـ المفهومي لهذه الاستعارة نفسها. (ولكن بما ان هذه الموضعة شكلاً هندسياً، فان حلها المفهومي لايمكن ان يأتي الا من اعطاء شرعية مفهومية لتعبير «قاعدة»، وهذا ما حاولتُ القيام به في المقطع الثالث اعلاه). غير ان التوسر يعارض بداية المفهمة او المنطقة هذه (التي هي على هذه الشاكلة لانها تلمح الى استعمال هذه التعابير)، عندما يعلن أن العلاقة «بنية/بنية فوقية» هي «نظرية وصفية»، مفهومة هذه المرة بمثابة «المرحلة الاولى لكل نظرية» ـــ مرحلة «انتقالية» ـــ لانها ماتزال تقتصر على «مفاهيم او تصورات وصفية». الا انه يجب ان ندرك انها **وصفية** بالنسبة لشيء ما من خارج التمثل المعني (تصورات او مفاهيم، كما تشاء)، وذلك بقدر ما يجعل هذا التمثل هذا الشيء «مرئياً» مباشرة، اي قابلاً للتفريد والادراك، وبالتالي يمكن التعرف اليه في التجربة العامة. والحال، يجب ان نلاحظ انه لايوجد مطلقاً في المزدوجة «بنية/بنية فوقية» اي شيء **وصفي**، اللهم الا «وصف» الاستعارة **التي هي في داخله**، والتي هي هذا الشيء نفسه الذي يجب مفهمته (اي تحييده في مظهره المجازي) وليس ذلك في مرحلة من النظرية يُفترض انها مرحلة ثانية، ولكن **باستخدامها** المفهومي الذي سيكون تعمياً للنظرية نفسها، وحيثما يجري ذلك. ليس للاستعارة الهندسية «قاعدة (بنية/بنية فوقية»، في الواقع، اي **استخدام** ممكن، غير هذا الاستخدام الممفهم، لانها لاتجعل، عندما تكون هكذا، ومباشرة، اي شيء «مرئياً» في التجربة. أي أنّ الاعلان، مثلاً، بان ظاهرة معينة هي بمثابة ظاهرة لبنية فوقية، تمثلها في هذه المفهمة، وليس مجرد **وصفها** ظاهراتياً، وهذا ما يجب ان يكون قد تم سابقاً). فالمسألة التي يطرحها التوسر (الخروج من الوصفية المفترضة، والانتقال الى مرحلة «ثانية») هي اذن مسألة غير موجودة. ويبدو انه ينسى ان اي نوع من المفاهيم لايمكنه ان يتحدد تماماً الا باستعماله، وليس بحد ذاته (حتى وان كان اصله النظري او التجريبي مهمّاً). من السّهل اذ ذاك ان نرى ان الامور تجري بشكل مغاير، بالنسبة للمزدوجة التناقضية «مجتمع مدني/دولة» التي ليس له إلّا استخدام وصفي بسيط، وتجريبي مباشرة (وبالتالي تصنيفي). ان هذه المزدوجة نفسها تجريبية. ولايمنع ذلك، بالطبع، انه يمكن التفكير بالمجتمع المدني وبالدولة ومفهمتها، ولكن في حدود هذه التجريبية (التي هي تجريبية تاريخية). لا نعثر في هذين التعبيرين على استعارة. تكشف الاستعارة المتضمنة في المزدوجة «قاعدة/بنية فوقية»، بالمفارقة، وجهها الفعلي، اي وظيفتها: ان تكون ناقلة مفهوم خالص، او مفهوم نظري تماماً، يتم بواسطة استثمار التجربة وتمثلها. ان مايهم على الاخص، هو ان ندرك، باي شكل كان، التباين المنطقي لهاتين المزدوجتين التناقضيتين.

الانتاج، فحسب، ولكنه يوضح، بطريقة مسهبة أيضا من أجل هذا الميكانيزم، الصراع الطبقي المطابق له. وانطلاقاً من ذلك، يمكن ان ندرك، بالطبع، ان هذا الصراع يبدأ بمبادرة من الطبقات المسيطرة، وليس بمبادرة من الطبقات التابعة (كانت هذه الحرب، من جراء ذلك، ولزمن طويل، حرباً وقائية). لقد انخرط الرأسماليون في حرب مستمرة فيما بينهم، الا انهم يتصرفون، ازاء الطبقة العاملة، وما يسميه ماركس «حاجات تطور» العامل، وكأنهم جبهة موحدة ومنسجمة، وكأنهم «آلة» فعلية[٢٩]. غير ان ذلك يعني، ببساطة انهم يتصرفون كطبقة. ان مفهوم الطبقة عند ماركس في معناه الاشمل مفهوم سلوك اجتماعي-سياسي يجد جذوره في علاقات الانتاج[٣٠]. توجد الطبقة، فعلياً، بقدر ما تتصرف كطبقة ازاء الطبقات الاخرى. وليست وحدتها وتجانسها معطيينْ مرة واحدة الى الابد وبشكل مسبق، بل هما يُكتسبان من خلال الصراع الطبقي. الا ان نمط تحقق هذا «السلوك الطبقي» ليس متساوياً عند جميع الطبقات. يجب على البروليتاريا حتى تتصرف كطبقة ان تحصل، بالتجربة وبالنظرية، على **الوعي الطبقي**[٣١]، متجاوزة الانقسام التنافسي الذي تضعها فيه، في الاصل، عملية الانتاج الرأسمالي، متجاوزة الانعكاسات النقابية (الامتيازات عند الاقتضاء: راجع «الارستقراطية العمالية التي تحدث عنها لينين) التي يحث عليها هذا الموقع. ان ميل البروليتاريا نحو وحدتها الطبقية، اي التصرف كطبقة في الصراع الطبقي (الذي يكون دائراً) يمر عبر هذا الشرط. لاتحتاج البرجوازية للتصرف كطبقة الى وعي طبقي، اذ يكفيها ان تتصرف، في الواقع، بطريقة برجوازية، بمواجهة الطبقة العاملة. الا انه ليس لذلك تتجانس البرجوازية وتتوحد في ذاتها، اذ تمنعها عن ذلك اسباب بنيوية (تجزئة رأس المال). ونضالها الطبقي ضد البروليتاريا هو في الوقت نفسه نضال مستمر في داخلها بالذات، بين مختلف فئاتها او مجموعات الفئات، من اجل قيادة نضالها

---

(٢٩)ك. ماركس، رأس المال، مرجع سابق، ج. ٣، الفصل العاشر: «تسوية نسبة الربح بالمنافسة» المجلد ٦، ص: ٢١٢.

(٣٠)يؤكد ماركس، في رسالته الى جوزف فيدماير، في ٥ اذار ١٨٥٢، انه سبق «لاقتصاديين برجوازيين ان وصفوا تركيب الطبقات الاقتصادي» (رسائل حول رأس المال، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٦٤، ص ٥٩، التشديد للمؤلف). ليس من الصعب في هذه الحالة ادراك كيف تحل مسألة الاستعارة في «التركيب»، مفهومياً، إذا ما اخذنا بعين الاعتبار المجموع المتلاحق لمؤلف ماركس. تشكل الطبقات الاقتصادية بقدر ما ترجع إلى عوامل عملية الانتاج، وبالتالي بقدر ما تتبع هذه العملية، العنصر الاساسي لمفهوم الطبقة، ولكنها لاتستنفده. يصبّ هذا المفهوم، في اكتماله، بالضرورة في مفهوم الصراع الطبقي، ويشمل اشكالية «السلوك الطبقي».

(٣١)تناضل البروليتاريا، في حصولها على الوعي الطبقي، من أجل الانتظام كطبقة. يتخلل هذا الافتراض كل فكر ماركس الثوري منذ **بؤس الفلسفة** حتى **نقد برنامج غوتا**.

الطبقي ضد البروليتاريا ـــ الذي لايمكنه ان يكون بنيوياً فقط، بل هو بالضرورة سياسي. يسجل كل ذلك، او يندرج، بالضرورة في تحليل ماركس المتطور «لميكانيزم» الانتاج الرأسمالي، حتى وان لم يعمل ماركس، الذي كرس كل جهوده لاظهار الاستقلالية الاقتصادية لعمل هذا الميكانيزم، بشكل خاص، على توضيح هذا الجانب السياسي. وربما كان مقدراً لهذا الجانب السياسي ان يُفصّل (لانعرف شيئاً عن ذلك) في الفصل، الذي لم يفعل ماركس الا البدء به، والمعنون «الطبقات»، والذي به ينقطع الكتاب الثالث من رأس المال.

يجد مجموع المسائل المذكورة هنا بايجاز، والمسجل بتعابير المزدوجة التناقضية (الوصفية) «مجتمع مدني / دولة» ترجمة له في المفهوم الذي عبر عنه انجلس في **لودفيغ فيورباخ**، والذي «يشكل ـــ الآن على الاقل (اي في التاريخ المعاصر) ـــ الدولة والنظام السياسي، عنصره الثانوي، بينما يكون المجتمع المدني وميدان العلاقات الاقتصادية عنصره الحاسم»[٣٢] ـــ هكذا يكون قد تم قلب التصور الهيغلي. يتطابق ذلك مع التصور المعبر عنه في النص نفسه، والقائل بان اصل الطبقتين الكبيرتين المتناقضتين العصريتين، الرأسماليين والاجراء، وكذلك تطورهما ايضاً «قد نشأا بطريقة واضحة وملموسة على اسباب اقتصادية خالصة»، وان هذه الاسباب «كانت قد ظهرت اثر تغير في نمط الانتاج»، وذلك بخلاف الملكية العقارية الكبيرة، التي كانت تستند في اصلها الى تملك قائم على العنف، والتي هي، للوهلة الاولى على الاقل، ذات طبيعة سياسية. ويبدو من الثابت، برأي ماركس، «ان جميع النضالات الطبقية التحريرية، في التاريخ الحديث على الاقل، تدور في نهاية الامر، على الرغم من شكلها السياسي بالضرورة، حول التحرر الاقتصادي». يجب الا نعتقد بان ماركس كان يفكر بطريقة مغايرة حول هذه المسألة. اذ نعثر، في برنامج عمل هام دونه بنفسه في الدفتر الثاني من Grundrisse، وبعد مقولة «الطبقات الثلاث» المعلنة كنقطة اخيرة، على مقولة الدولة، ولكن كما لو انها محاطة بالاشكالية الاقتصادية (وهو يلي في الواقع عرضاً للحجج التي تتضمن في الواقع الوظيفة الاقتصادية للدولة، بوصفها مكملة لنمط الانتاج: الضرائب، ديون الدولة، التجارة الخارجية، سعر الصرف، والخ). والحال، ان هذا النص محكوم، بشكل واضح، بالمزدوجة «مجتمع مدني / دولة» ويعبر فيه ماركس، بشكل اشكالي وبرنامجي، عن نفس التصور الذي عثرنا عليه عند انجلس: ((اولوية المجتمع

---

(٣٢) ف. انجلس، «لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية»، في ك. ماركس وف. انجلس، دراسات فلسفية، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٦١، ص: ٥٢-٥٣ (ملاحظة المترجم إلى الفرنسية).

المدني على الدولة»[٣٣]. يختفي هذا الارتباط الواضح مع المجتمع المدني في **رأس المال**، لان هذه المزدوجة **الوصفية** لاتتلاءم (كما اعتقد) مع مستوى المفهمة النظرية التي يقوم بها ماركس في هذا المؤلف. ولذلك تختفي اشكالية واضحة عن الدولة. ولكن، هنا، تعترضنا تحديداً مشكلة نظرية. يوجد الحق وكذلك السياسة (الصراع الطبقي) بشكل عضوي، في **رأس المال** («نقد الاقتصاد السياسي»)، ولكننا لانعثر على الدولة داخل ميدان السياسة. وبالطبع كثيراً ما تُذكر الدولة ووظائفها (وليس الوظائف الاقتصادية، فحسب) في مؤلف ماركس رأس المال. ولكن الامر لايتعلق بذلك، بل يتعلق بمسألة المفهمة النظرية. ولانعثر على هذه المفهمة، فحسب، وهذا ما لا يشكل بحد ذاته امراً كبير الخطورة، بل نعثر على العكس: اي منع اية محاولة للانتقال النظري الى الدولة، كما رأينا ذلك، انطلاقاً من عمل نمط الانتاج الرأسمالي. اذ يعمل هذا النمط **ويجب** ان يعمل لحسابه الخاص. ان تكون البرجوازية بحاجة الى «الدولة السياسية» والى **اكتمالها** الحديث، وبالتالي الى ضغط غير-اقتصادي على المجتمع، وليس ذلك من اجل تأسيس سيطرتها الطبقية فحسب، بل من اجل اعادة انتاجها والحفاظ عليها، فان ذلك يبقى، بنظر ماركس، مُعَاينة لفعل تجريبي.

ومن هنا ينشأ الانفراد المتبادل النسبي الذي تقع فيه كتاباته التاريخية السياسية والسياسية البرنامجية، بالنسبة الى كتاباته «الاقتصادية». يكاد هذا الانفراد المتبادل الا يكون منقطعاً للحظة واحدة، ولكن بطريقة ذات مغزى (على الاقل لمن يحسن القراءة بين السطور) في **نقد برنامج غوته**. يقول ماركس، اثناء نقاشه مع الحزب الالماني، حول مسألة الدولة: «الا انه لمختلف الدول في مختلف البلدان المتمدنة، على الرغم من تعدد تنوع اشكالها، هذا الامر المشترك وهو انها تقوم على تربة المجتمع البرجوازي الحديث المتفاوت التطور من وجهة النظر الرأسمالية. وهذا ما يجعل بعض خصائصها الاساسية مشتركاً. وبهذا المعنى، يمكن الكلام عن «الدولة الراهنة» المأخوذة كعبارة شاملة، وذلك بتناقض مع المستقبل حيث يكف عن الوجود المجتمع البرجوازي الذي يعمل الآن كأصل لها». ولكن ماركس كان قد كتب، قبل بضعة اسطر، وهو يسخر من استعمال عبارة «الدولة الحرة» في مشروع برنامج الحزب العمالي الالماني: «ماذا تعني الدولة الحرة؟ ليس جعل الدولة حرة، مطلقاً، هدفاً للعمال الذين تحرروا من العقلية المحدودة للناس الخاضعين. «فالدولة» في الامبراطورية الالمانية حرة، تقريباً، كما هي في روسيا. وتكمن الحرية في تحويل الدولة، هذا الجهاز الذي يقف فوق المجتمع، الى جهاز خاضع كلياً له، كما ان اشكال الدولة في ايامنا هي اكثر أو اقل

(٣٣)ك. ماركس، اسس نقد الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص: ٢١١.

حرية، بقدر ما تكون «حرية الدولة» فيها محدودة»(٣٤).

ليس «تعدد انواع الاشكال» إذن غير ذي اهمية. غير ان الامر لايتعلق هنا، علاوة على ذلك، بالتفضيل الذي يجب منحه لِـ«الدولة الديمقراطية» كميدان **سياسي**، يُمكن على قاعدته توجيه نضال البروليتاريا الطبقي باتجاه اهدافها التاريخية، اي الاشتراكية، وذلك في افضل الشروط، وفي عمق اكبر. فنحن هنا امام سُلم من القيم يعمل في الحالة الحاضرة، وعلى علاقة بمفهوم الحرية. وليس صحيحاً، في الواقع، ان ماركس قد أرجع **كل** الحرية الى «سيطرة الحرية»، من جهته، او انه اختزلها، من جهة اخرى، الى المفهوم الفلسفي، «وعي الضرورة». وتوجد، برأيه، منطقة وسيطة، **سياسية**، حيث تكون الحرية وحدة قياس لمختلف اشكال الدولة القائمة على التربة البرجوازية (وفي حال العكس تصبح المؤلفات التاريخية-السياسية غير مقروءة، في الاحكام التقويمية التي نُسجت عنها). لقد جسّد ماركس الليبرالية، بشدة، حول هذه النقطة. واقول ان الامر يتعلق **بليبرالية المانية**، ليست من النوع الهيغلي، بل هي بالاحرى من نوع **humboldtien**. فالدولة هي هذا الشيء، هذا الكيان، حيث نكون احراراً في المجتمع بقدر ما تكون السلطات محدودة (شرعياً). وانطلاقاً من هذه الليبرالية، المجسدة بطريقة معينة، استطاع ماركس مجادلة الليبرالية في تجسيداته التاريخية-السياسية. وانطلاقاً من ذلك، استطاع ماركس، على الاخص، ان يطرح الهدف غير الليبرالي والابعد من الليبرالية، اي قلب العلاقة دولة-مجتمع (كما هي موجودة في الواقع، وكما يقبلها الليبراليون، وربما كشر لابد منه، وكما رفعها هيغل الى مرتبة سامية)، محولاً «الدولة، هذا الجهاز القائم فوق المجتمع، الى جهاز خاضع له كلياً».

بيد انه من المناسب التوقف لحظة حول مضمون كلام ماركس هذا. لقد وضع ماركس، الحرية بالمعنى السياسي للكلمة تماماً، في نقطة العكس ــ النقطة التي تكف فيها الدولة عن الوقوف فوق المجتمع، لتسمح «بخضوعها كلياً» له. وانطلاقاً من هذه النقطة، يمكننا قياس مختلف درجات الحرية الموجودة، فعلياً، «في ايامنا»، في مجتمع ما ودولة ما: اي انطلاقاً من حالة حدية، لايمكنها ان تحوي، بذاتها، بالتأكيد، اي مرجع واقعي في المجتمع البرجوازي. الا ان ذلك يعني، أيضاً، انه ليس بالامكان الحكم على الحرية (السياسية) ودرجات تحققها، في النهاية، الا من وجهة نظر شيوعية (اذا

---

(٣٤)ك. ماركس، نقدبرنامج غوتا، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٥٠ : ص ٣٣-٣٤

كانت تتطابق مع هذا الانقلاب). نجد انفسنا في مركز جملة من الاعتبارات، ربما تشكل اعلى نقطة توصل اليها تفكير ماركس حول الدولة. وربما ليس من الصدفة ان تكون هذه النقطة، في الواقع، اعلى نقطة في عملية وضع قواعد المسألة. لنرَ فوراً لماذا. يصل ماركس، في هذا الظرف، الى الكلام عن «الدولة المقبلة في المجتمع الشيوعي»، متضمناً بذلك الشيوعية في انجازها الكامل، الذي يلي «مرحلة الانتقال السياسية، حيث لايمكن للدولة ان تكون شيئاً آخر غير **الديكتاتورية** الثورية للبروليتاريا». والحال انه يمكن لعبارة «الدولة المقبلة في المجتمع الشيوعي» ان تبدو، شكلياً وبشكل منفرد، في غير مكانها. (لايظهر مفهوم «اضمحلال» الدولة بصراحة، في **نقد برنامج غوته**). ولكن عندما استعمله ماركس، كان قد أعدّ، سابقاً، مفتاح تفسيره، بجعله يبدو كتعبير حدي (يشير الى الحالة الحدية المذكورة سابقاً). يوجد هذا المفتاح في صياغة السؤال المزدوج التالي: «اية تحولات تصيب الدولة في المجتمع الشيوعي؟ وبشكل آخر: اية وظائف اجتماعية **مماثلة** (التشديد للمؤلف) للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة فيه؟». لايعطي ماركس جواباً على هذا السؤال. لقد طرح السؤال نفسه، كسؤال حدي، يمتاز هو نفسه بفعالية فورية، وإنْ تكن سلبية. ويكتفي ماركس، المهتم بعناد، بعدم خلط البلورات النظرية، الشكلية، مع التوقعات العقائدية والمتعلقة بالمضمون، بملاحظة «ان العلم وحده يستطيع الاجابة» على هذا السؤال، وهو يسخر من الاجوبة الفعلية، كتلك التي تظهر في البرنامج المنتقد[٣٥].

ولكن ماركس يوسع، دفعة واحدة، وبالقوة، الميدان الشامل لاشكالية الدولة، الى ما هو ابعد من الحدود (التجريبية) التي حافظ عليه داخلها في كتاباته الاخرى، وذلك عندما يطرح مسألة وراثة سلطة الدولة، على قاعدة تنظيم اجتماعي متغير جذرياً (الشيوعية)، كمسألة «مقارنة» بين «وظائف اجتماعية» جديدة ومحددة، وبين «الوظائف» السابقة للدولة. ولعلّ مما له مغزاه ان هذا الامر يجري بالتحديد، على تربة «الليبرالية المندمجة» التي تحدثت عنها (والتي لايمكن تقويمها هي نفسها الا انطلاقاً من فكرة الشيوعية).

غير ان هذه الخطوة النظرية المهمة الى الامام، قد حدثت ايضاً، وان يكن شكلياً، وبالقوة في الاساس، في **نقد برنامج غوتا**، وذلك في الدائرة التي تسيطر عليها علاقة «مجتمع (مدني) / دولة (سياسية)». ثمة نقطة، مع ذلك، تم فيها اختراق هذه الحدود، وذلك حيث يحلل ماركس مسألة «الحق» التي تشكل النواة النظرية الاساسية

---

(٣٥) لانعمل على تقدم المسألة قيد أنملة بلجوئنا، بالف طريقة، الى جمع كلمة شعب مع كلمة دولة» (ك. ماركس نقد برنامج غوتا، مرجع سابق، ص: ٣٤).

في هذا النص الغريب. يعني هذا الحق الذي قيل باختصار، «الحق المتساوي»، وخاصة «الحق البرجوازي»، وذلك بقدر ما هو «في فحواه حق قائم على اللامساواة» (ويضيف ماركس «ككل حق»). ولابد من بقاء هذا الحق في كل المرحلة الاولى من المجتمع الشيوعي، لان هذا المجتمع لن يقوم على «قاعدة تطوره، الخاص، بل على العكس، سيقوم على قاعدة تطوره كما انبثق للتو من المجتمع الرأسمالي»، علمًا بان ذلك سيكون بدون تناقض بين النظرية (القانونية) والممارسة (الاجتماعية والسياسية)[٣٦].

انه من المقدر لهذا الاثر من الماضي ان يستمر طيلة مرحلة تاريخية، لانه لايمُكن فيها بعد تجاوز «التبعية التي تخضع الافراد الى تقسيم العمل». لايمكن للحق، كما يلاحظ ماركس، ان يتجاوز ابداً حالة المجتمع الاقتصادية ودرجة الحضارة المطابقة لها».

أتغاضى هنا عن السؤال (وهو سؤال اساسي مع ذلك) المتعلق بمعرفة ما اذا كان يجب اعتبار هذه الانتقالات، بتغيراتها الخاصة، والذاتية ضمنها، في الوضع الحالي للعالم وفي ظروف ازمة الرأسمالية العالمية كما تبرز هذه الظروف اليوم (وتتغير)، وكأنها انتقالات مسرعة. اقصد بالسؤال معرفة ما اذا كان يجب اعتبار تسريعها ــ ربما حتى نقطة الدمج بين مراحل كان ماركس، على العكس، يميزها بدقة ــ بمثابة شرط قائم موضوعياً، وما اذا كان يجب بالتالي القيام بذلك التسريع ذاتياً (سياسياً)، وذلك كيلا تتراجع العمليات الثورية، وكيلا ينشأ، بتأثير «الازمة» الراهنة، انحلال للحضارة (سأرجع الى ذلك في الخاتمة).

ولكن لنرجع الى مسألتنا. تُفضي اهم مناقشة حول الحق، منطقياً وبطريقة جدالية، الى مسألة التوزيع، او الى مسألة «تقسيم مواد الاستهلاك»، وذلك بقدر ما تُتابع من نقد الاقتصاد السياسي الى «توزيع شروط الانتاج» (بوصف ذلك «خاصية من خصائص نمط الانتاج نفسه»). تتطور هذه المناقشة في كليتها، بخلاف كل ما يحدث في المناقشة المتعلقة بالدولة، على التربة المنظمة بالمزدوجة التناقضية «بنية (قاعدة اقتصادية) / بنية فوقية». تسبق هذه المناقشة، في **نقد برنامج غوتا**، المناقشة المكرسة

(٣٦)المقصود، كما هو معروف، المرحلة المحكومة، على حد زعم ماركس، **بقاعدة العدالة الداخلية** «لكل حسب عمله»، مقابل المرحلة التالية التي ينظمها مبدأ «لكل حسب حاجاته»، وهو مبدأ يفترض تغيراً عميقاً للحاجات نفسها، في علاقتها مع «التطور المتعدد للافراد»، ومع النمو المطابق للقوى الانتاجية، والتي بفضلها «تتدفق جميع مصادر الثروة الجماعية بغزارة». راجع ك. ماركس، **نقد برنامج غوتا**، مرجع سابق، ص: ٢٤ ـ ٢٥.

للدولة. وينتابنا انطباع بان ماركس وجد نفسه قريباً جداً من النقطة التي تكون فيها الدائرتان وقد التحمتا، وباتت كل منهما متجانسة مع الاخرى، وحيث قد يكون بوسعه رفع اشكالية «مجتمع / دولة» الى المستوى المنطقي ـ المفهومي لاشكالية «بنية / بنية فوقية». بيد ان كل ذلك لم يحدث. لقد كانت الرأسمالية التي درسها ماركس رأسمالية تنافسية، اي رأسمالية عصره. غير ان ذلك لايلغي ابداً الحدود النظرية التي صادفناها في **رأس المال**، اعني استحالة العثور على ممر الى اشكالية الدولة من داخل نقد الاقتصاد السياسي. ولايجدر الاعتراض بان ماركس كان يهتم، بالتحديد، بالرأسمالية التنافسية، وليس بالرأسمالية الاحتكارية الامبريالية، والتي كانت ماتزال غير معروفة في الميكانيزمات الاقتصادية والتي منها تحملت الدولة وظيفة اكثر عضوية[٣٧]. ليس هذا ما يمكن ان نطلبه من ماركس العلمي الذي كان يتعارض دوماً حتى النهاية مع التوقعات الواقعية (علماً باننا ننسب له العكس، في العادة). ولايتعلق الامر بالدولة الرأسمالية المعاصرة لنا، بل «بالدولة الحديثة» التي تحدث عنها في كتاباته السياسية والتاريخية، بدولة المزدوجة التناقضية «مجتمع مدني / دولة». لقد رأينا اننا نصل، في **رأس المال**، وبشكل عام في «نقد الاقتصاد السياسي»، الى **السياسي** (الصراع الطبقي) وليس الى **سلطة الدولة**. ورأينا ان هذا الانتقال النظري **مسدود**. ولهذا السبب، بالتحديد، لم يتمكن ماركس وانجلس ابداً من التعبير عن هذا التناقض الوصفي في مفهمة تامة، على الرغم من الاقتراب الحاصل في **نقد برنامج غوتا**، اي حله بوضوح في علاقة بنية ـ بنية فوقية، او ضبطه مع هذه العلاقة. (يرتبط القسم الاكبر من اشكالية غرامشي، بداهة، بهذا السؤال او الصعوبة). ان في ذلك عقدة نظرية غير محلولة، وربما كان لذلك نتائج كبيرة عملت على حصر الفلسفة الماركسية عن الدولة.

---

(٣٧)لاعلاقة للسؤال الذي نشير اليه هنا، ابداً، باقتراحنا ايضاً قراءة معينة **لنقد برنامج غوتا** في قسمه المخصص للدولة، بالسؤال القديم المتعلق بالعلاقة بين الليبرالية والماركسية. يبدو لي، بهذاالصدد، من وجهة النظر الماركسية، ان الكلمة الاخيرة، الحاسمة، ماتزال كلمة غرامشي، الذي توصل الى القول وهو ينسج خيوط تأمل مكرر ومعقد: «ان الليبرالية، ايضاً، تنظيم ذو خاصية ترتبط بسيطرة الدولة، وقد أدخلت بطريق التشريع والقمع»
(Quaderni del earcere, nouvelle éd., Gerratana, Einaudi, Torino, p. 1590)، يوجد هذا التأكيد في مضمون نص ابرز قيمته ن. بَدالوني في تقريره الى المؤتمر العالمي الاخير للدراسات الغرامشية (فلورنسا، ٩ـ١١ كانون الاول ١٩٧٧)، بعنوان «Liberta individuale et uomo collectivo in A. Gramci» (cf. recueil Politica e storia in Gramsci, I, Roma, Editori Riuniti, 1977, p. 34-36). يلاحظ بَدالوني «ليست اولوية الاقتصادي مباشرة وعفوية، بالنسبة للحركة البروليتارية في القرن العشرين، بل يتوسطها المجتمع المدني والمجتمع السياسي». وهو يعرض، بالمقابل «محاولة التعتيم» المندرجة في «النظرية البرجوازية التقليدية عن بنية المجتمع». وذلك بقدر ما «تقوم على هيمنة الاقتصادي المباشرة». بيد ان ملاحظة بَدالوني هذه لاتتطلب مواجهتها مع الاشكالية الماركسية التي نناقشها هنا.

٦ ـ حدود تكوين المفهوم

يمكننا ان نتساءل ما هي اسباب هذا المأزق، هذا اذا وُجد فعلاً، كما اعتقد. كما اني اعتقد ان هذا القصور مرتبط باشكالية **رأس‌مال** ماركس نفسها، اي بطريقة التجريد العلمي، التي باشر بها ماركس، فيه، بشكل اساسي، والتي تعطي امكانية **اعادة بناء** هذا النموذج الشكلي لنمط الانتاج الرأسمالي، والذي هو، برأيي، **رأس المال**: أي نموذج يراعي النظرية («نقد الاقتصاد السياسي»)، التي تعيش وتندمج فيه.

ولكن، وان كنا لانرغب في القبول بفكرة النموذج هذه، واذا اعتقدنا بان من واجبنا رفضها لانها غريبة عن الابيستمولوجيا الماركسية، تبقى مسألة ان الوظيفة **التعميمية** (كما حددها لينين) لهذه التحليلات المتضمنة في **رأس المال** قد عُهد بها الى هذه الطريقة الخاصة في التجريد. لقد سنحت الفرصة لماركس بابراز هذه الطريقة، وان يكن ذلك في حالة خاصة، في ملاحظة من الكتاب الاول من **رأس المال**،حيث يقول: «يجب علينا هنا، من اجل تصور موضوع البحث في صفائه، محرراً من الظروف التابعة له والمشوشة، اعتبار عالم التجارة في كليته بمثابة امة واحدة، كما يجب علينا افتراض قيام نمط الانتاج الرأسمالي في كل مكان، وقد اصبح سيد جميع فروع الصناعة».

كان هذا النوع من التجريد العلمي مبرراً تماماً، وقد برهن العمل المنجز[٣٨] على فعاليته؛ إلّا أن له حداً لم يستطع ماركس، كما يبدو لي، ادراكه، ولم يتمكن بالتالي من تجاوزه. انه يحول دون اجراء تعليل مفهومي ومنتظم لمسألة ان نمط الانتاج الرأسمالي يتطور، بحكم طبيعته، منذ الاصل، ودائمًا فيما بعد، كما لو انه يسير على خط مزدوج:

ـ ١ ـ تكوين سوق داخلية ذات ابعاد محددة (تصبح البرجوازية، بواسطتها، طبقة مسيطرة وقائدة، على قواعد «قومية» عامة، موحدة في ظل سلطة الدولة)؛ كما تقوم في داخلها منافسة بين الرساميل، وهي منافسة تفترض تجزئتها؛

ـ ٢ ـ«النظام الشامل» (اي خلق السوق العالمية) الذي تنشأ في داخله المنافسة بين مختلف البرجوازيات القومية المحمية في بنى دولها، وحيث يدخل التطور

---

(٣٨) يجب التحقق من تعميم طريقة التجريد هذه في مجمل **رأس مال** ماركس، بمقارنته **بالنزول** (التدريجي)، الذي اعتقد ماركس انه انجزه في الكتاب الثالث، نحو «الاشكال العينية» التي تظهر فيها مظاهر رأس المال «على سطح المجتمع»: «في تأثير شتى الرساميل الواحد على الآخر، في المنافسة وفي الوعي المشترك لعوامل الانتاج نفسها».

المتفاوت لمختلف البلدان في دائرة التطور الرأسمالي.

لايغيب اي شيء، أو تقريباً، عن **رأسمال** ماركس، اي ليس هناك اي شيء لايوجد فيه تجريبياً. غير أن مالايوجد فيه هو وضع القضيتين السابقتين على مستوى المفهوم والبرهنة على العلاقة الضرورية بينهما، وعلى التفاعل المتبادل بينهما[٣٩]. كما تغيب، ايضاً، على المستوى المفهومي ضرورة وجود «الدولة الحديثة» بالنسبة للبرجوازية الرأسمالية. لايمكن الوصول، مفهومياً، الى فكرة الدولة السياسية، **مباشرة**، انطلاقاً من الصراع الطبقي، ولكن يمكننا ذلك انطلاقاً من هذا المظهر وهذا التمفصل لمجمل رأس المال (القومي والعالمي). وإلّا لكانت الأممية البروليتارية، بطريقة غير مباشرة قد اكتسبت عنصرا لاحقاً بالغ الاهمية في تأسيسها النظري. وهكذا حصل أنه عندما تحولت البرجوازية الرأسمالية الى برجوازية احتكارية **وامبريالية** (بالمعنى شبيه التقني، الماركسي، للتعبير) تطلّب الأمر ابداع نظرية الامبريالية بشكل جديد تقريبا ex nova، من قبل هيلفردينغ ولينين وروزا لوكسمبورغ، والخ، لانه كان ينقص، في السابق، افتراض نظري مبلور كفاية. ما يزال بوسعنا القيام بخطوة الى الامام في التفحص الحالي، ؛ والتساؤل اين يمكن ان يوجد موقع لنظرية عن الدولة الرأسمالية في اطار البنية المفهومية **لرأسمال** ماركس. لا أستطيع ان اراه في مكان آخر، في غير هذا التمفصل الذي يسميه ماركس «وحدة» عملية الانتاج المباشرة، وعملية مجمل التداول، الا انه يجب البرهنة على ذلك.

تنجم اذن عن هذا الانتقال النظري المحظور الذي عرضنا، هنا، أو بالأحرى، عن هذه الافتراضات التحليلية (بما فيها ما يتعلق بالصراع الطبقي)، نتيجة مهمة. نعني بها أنه ليس لدى البرجوازية الصناعية كطبقة مسيطرة على الانتاج الرأسمالي، نزعة تلقائية لممارسة سلطة الدولة، وللقيادة السياسية للمجتمع، وذلك بحكم طبيعتها. وهي تميل، بالمقابل، الى تفويض هذه المسائل (بخلاف جميع الطبقات المسيطرة السابقة). لقد حصل ذلك، فعلياً، في مرحلة كاملة من التطور التاريخي. وعندما أُجبرت البرجوازية على القبض على القيادة السياسية للمجتمع والدولة، فقد فعلت ذلك، عامة، بخلق فئة متميزة تماماً للجهاز السياسي، فئة «السياسيين» (الذين غالباً ما سماهم ماركس «السياسيين الوصوليين»)، خالقة ما تسميه لغة صحافية معينة «الطبقة السياسية». تصبح بعض كتابات ماركس، مثل **الصراعات الطبقية في فرنسا** (١٨٤٨—١٨٥٢)، بالغة الدلالة، اذا ما تمت قراءتها على ضوء هذا

(٣٩) تتقارب هذه الاعتبارات مع استنتاجات دراستي المذكورة سابقاً حول التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية في Critica marxista العدد ٣، ١٩٧٧.

المؤشر.

انطلاقاً من ذلك، يجب مراجعة مسألة الدولة السياسية، وبناها ومؤسساتها، ولاسيما المؤسسات التمثيلية (مع تاريخها)، وتأسيس نظام الاحزاب، وارتباطها بصراع الطبقات، والبروز السياسي للجماهير؛ وعلاقة كل ذلك بالمظهر، او اذا شئنا، بالجوهر القسري-القمعي للدولة، التي تتحقق بواسطة ادواتها (والتي يسميها ماركس «ديكتاتورية» بالمعنى الطبقي للكلمة). بل يجب مراجعة ما هو أكثر من ذلك: اعني مسألة علاقة هذا المجموع الطبقي مع «السلطة الايديولوجية» التي تمارسها الطبقة المسيطرة بفضل ما سماه غرامشي «ادوات الهيمنة» (بالطبع، نصادف هنا اشكالية غرامشي الاساسية). يجب اعادة تحليل وطرح اشكالية كل المرحلة العليا من تطور البرجوازية الرأسمالية، على ضوء هذه المؤشرات الموسعة (كما كان غرامشي قد بدأ يفعل، خصوصاً بالنسبة لايطاليا)، الى ماوراء الحدود التي توقف عندها ماركس وانجلس. ويمكن ملاحظة ان انجلس، في آخر ايام حياته، بعد موت ماركس، وبضغط المتطلبات السياسية الجديدة التي فرضت نفسها على الطبقة العاملة، وبشكل خاص، على حزبها الكبير الاول المنظم الجماهيري، الاشتراكية الديمقراطية الالمانية، كان قد طرح على نفسه مسائل غير مطروحة سابقاً، وذات علاقة بالدولة الحديثة، وبمؤسساتها التمثيلية، وليست فقط ذات علاقة ببنية قوتها؛ غير انه كان يفعل ذلك، على صعيد التوجهات العملية اكثر من قيامه به على صعيد اعادة البلورة والتعمق النظريين. وكان لذلك نتائج شكلت ميداناً خصباً للنقاش، وما تزال بحاجة الى المزيد، حول ما سُمي ماركسية الاممية الثانية، وعامة، حول النظرية الثورية، حتى ظهور اللينينية من خلال ثورة أكتوبر.

غير ان لهذه المتطلبات التي اشرت اليها، والمتعلقة باعادة بلورة ماض ما، اي اعادة بلورة اقدمية تاريخية (حتى فيما يخص المقولات النظرية الضرورية) جذورها في حاضرنا اليوم: اي في ضرورة النجاح، بواسطة منهج مفارق، في مواجهة، وفي السيطرة، مفهومياً، على التحولات الكبيرة الحاصلة في البنى الاقتصادية-السياسية للرأسمالية المتأخرة، في اطار العالم الراهن، وكذلك علاقتها بدينامية القوى الانتاجية (وبالتالي «بالازمة» ايضاً). والمقصود، اذن، في النهاية، هو السيطرة، مفهومياً، على الطريقة التي يتحكم بها كل ذلك ويمكنه ان يوجه النضال الراهن للطبقات والجماهير.

الدولة، الحزب، الايديولوجيا.
نظرة اجمالية للمسألة.

ايتين باليبار

يوضح الاستاذ نوربرتو بوبيو باختصار، في بحث نُشر مؤخراً[1]، وكانت له اصداء في الجانب الآخر من الالب ـ ليس على صعيد «النظرية» فحسب، بل وفي مجال «السياسة ايضاً ـ ما يلي: لم تتمكن الماركسية ابداً من اعداد نظرية عن الدولة، لا نظرية عن الدولة الرأسمالية الحديثة («الليبرالية») ولا نظرية عن الدولة **الاشتراكية**، وهذا ما يشكل امراً بالغ الخطورة بالنسبة لها ولنا. لم تتمكن الماركسية من ذلك، لسبب اساسي: ذلك انها كانت مهتمة، قبل كل شيء، **بمسألة الحزب** (الثوري)، بنظريته وبنائه، والحال ان هذين الاهتمامين متعارضان، في الواقع.

لنحاول تناول المسألة، وتفحص تمفصل هذين المفهومين، والمسائل التي يثيرانها، في العمل النظري لماركس وانجلس.

يتعلق تقويم التحليلات التي كرسها ماركس وانجلس لمسألة الحزب الثوري، فعلياً، بسؤال أول يجب طرحه، على الاقل، بشكل تخطيطي Schématiquemen. ألم يكن عندهما، في الواقع، خطابان متضاربان، حول مسألة الحزب، ومتقاطعان بشكل متنوع؟ الخطاب الاول يُعلن حول نمط **تحليل ما هو موجود** تاريخياً، والذي يُقصد ايضاحه. لايوجد، من وجهة النظر هذه، حزب محدد حسب مفهوم مطروح بذاته، قبل تحققاته المتفاوتة في اكتمالها: بل هناك أشكال متعددة للتنظيم العمالي والبروليتاري، بايديولوجيتها المتناقضة، والناشئة من ظروف اقتصادية وسياسية محددة، والتي تلعب دوراً متفاوتاً في استمراره في الصراعات الطبقية؛ مثل الشارتية، المنظمات السرية من النوع البلانكي، عصبة الشيوعيين، ونقابات التريديونيين Les trades-unions، الجمعية العالمية للشغيلة، الاتحاد العام للعمال الالمان (اللاسالي)،

---

(١) N. BOBBIO, Quale Socialismo? , Eimauoli, 1977

الخ. إلّا أنه يوجد، ايضاً، الى جانب هذا الخطاب التحليلي، والنقدي عامة، كما يبدو، خطاب معياري حول نمط ما **يجب ان يكون** ـ يُعلن على قاعدة نظرية الأهداف التاريخية الطويلة الامد، ما يجب ان يكون عليه «الحزب البروليتاري»، ليكون متوافقاً مع مفهومه، أي **غايته** التاريخية: اعني استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية، من اجل الغاء الاستغلال الرأسمالي.

هكذا يمكن تبعاً لهذين الخطابين تحليل **بيان الحزب الشيوعي**، وهو نص يحتل موقعاً استراتيجياً، لكون ماركس وانجلس اعداه ليكون تعبيراً عن اول تدخل، لهما، سياسي ـ نظري فعّال، فعلياً، والذي اصبح بعد نصف قرن القاعدة الفلسفية «للماركسية» الاشتراكية ـ الديمقراطية. بماذا يختلف عن «وضعية» positivisme المنظمات العمالية لسنوات ١٨٤٠ وهي وضعية طوباوية لاتتجاوز مجرد الوصف والنقد، انْ لم يكن في ادراجها في سياق تاريخ كوني؟ وان لم يكن بانطلاقه ليجعل منها، ضمنياً، «بذوراً» راهنة لمستقبل حتمي، وباختصار، بتطويره «غائية» الحزب: «لايشكل الشيوعيون حزباً متميزاً يتعارض مع باقي الاحزاب العمالية. [...] وهم لايقيمون مبادىء خاصة يريدون على اساسها قولبة الحركة العمالية. [...] انهم يمثلون دوماً، في مختلف المراحل التي يجتازها الصراع بين البروليتاريين والبرجوازيين، مصالح **الحركة في مجموعها**. [...] وهم يمتازون، نظرياً، عن بقية البروليتاريا بميزة **الادراك الواضح لظروف** الحركة البروليتارية **وسيرها واهدافها العامة**»، (البيان الشيوعي، الفصل الثاني).

لايمكننا، اليوم، اعادة تفحص هذه النصوص، دون ان نأخذ بعين الاعتبار ان الميل الغائي téléologique الذي تتضمنه ـ والذي يجب اكتشاف اسبابه في الشروط الاولية «لدمج» الحركة العمالية والنظرية الماركسية ـ قد سهل مباشرة تكوين تصور دفاعي عن الحزب، ساد في الاممية الثانية والثالثة، ولم يتم، حتى اليوم، نقده، جذرياً. ولان كاوتسكي، عرض ورسخ بانتظام هذا التصور، فانه بدا، في ايامه، لهذا السبب بالتحديد، في نظر الانتقادات التي تعرض لها من «اليسار» ومن «اليمين»، بمثابة الماركسي الارثوذكسي، بامتياز. سنرجع، هنا، بشكل خاص، الى كراس **مصادر الماركسية الثلاثة** (١٩٠٨)؛ حيث تبدو فيها مثالية هذا التصور التطوري بوضوح (وهو تصور أشار اليه ألتوسر بأنه بمثابة «هيغلية المسكين»): يبدو الحزب السياسي الذي تمثل الاشتراكية ـ الديمقراطية الالمانية نموذجه بمثابة **ارقى شكل** في خط نشوء وارتقاء يبدأ من المنظمات الاكثر «عفوية» (التعاونيات، جمعيات العون المتبادل والتثقيف العمالي)، الى «الوعي الطبقي» المنظم (النقابات، الحزب). والحال، انّ هذا الشكل الراقي نهائي تاريخياً (طالما بقي الصراع الطبقي)، لانه **يحل**، برأي

كاوتسكي، **جميع التناقضات**، في احشائه، وهو يُعرَّف على أنه بمثابة «اندماج» (يظهر التعبير هنا)، او بمثابة «تركيب» شامل: ١) تركيب العلوم الطبيعية والاخلاقية في نظريته؛ ٢) تركيب المكتسبات المتشعبة في الثقافة الحديثة (الفكر الاقتصادي الانكليزي، الفكر السياسي الثوري الفرنسي، الفكر الفلسفي الالماني. .)؛ تركيب الحركة العمالية (العفوية) والاشتراكية؛ ٤) تركيب النظرية والممارسة عامة. انه اذن مادة بديلة عن «المعرفة المطلقة». واذا كان صحيحاً ان الاحزاب الشيوعية استندت ، غداة «افلاس الاممية الثانية» وغداة ثورة اوكتوبر، الى القطيعة مع الستراتيجية السياسية البرلمانية للاشتراكية-الديمقراطية، فان ذلك لم يمنعها من الاحتفاظ، على المستوى النظري، بجوهر هذا النموذج الغائي «لحزب الطبقة العاملة»، مع احتمال قلب بعض الممارسات التي يتضمنها (لاسيما في علاقة النقابات والحزب)، ولكن مع احتفاظه، كما يشير الى ذلك، بصواب ترنتين[٢]، «بتقسيم العمل» الذي يمثله، والهرمية الثابتة للنضالات الطبقية «الاقتصادية» و«السياسية» التي يطرح مبادئها.

والحال ان هذه الغائية (والوظيفة الدفاعية التي اكتسبتها في الممارسة) قد دبرت، بالتأكيد، منذ ماقبل اوكتوبر ١٩١٧، انتقاماً سهلاً من نقيضها الظاهري: أي **وضعية** (Positivisme) تحليل «سوسيولوجي» للوظيفة «الفعلية» للاحزاب العمالية، التي، باستبدالها التحقيق التاريخي لميول الصراع الطبقي بوصف التصرفات الفردية، أبرزت الميكانيزمات «الكاريزماتية» (بالمعنى الذي يقصده ماكس فيبر) في خضوع «الجماهير» الى «زعمائها»، وفي السيطرة البيروقراطية التي تمارسها الآلة السياسية على المناضلين. وفاتحة الطريق ، بنقد الاشتراكية ، الى التشهير بالخاصية «الاوليغارشية» المزعومة في كل ديمقراطية[٣].

إن الدراسة التاريخية للمصطلحات التي تطرح مشكلة الحزب بها نفسها على الماركسية في الأشكال المتعاقبة التي اتخذتها، تدلّ على تحول نزوعي عميق وعلى

(٢) راجع: Bruno TRENTIN, Do Sfruttati aproduttori, De Donato, Bari, 1977., «Partiti, sinoliecti e movimenti di massa nella crisi italiana», dans P.C.I., classe operaia e movimento studenlesco, ouorage collectf, Guaraldi, Firenze, 1977., clson inrerventios au eollaque Pouvoir er opposirion dans les sociétés posrsévolutionnaires, organisé por «Il Manifesto», le Sevil, Paris, 1978.
Lobesr MICHLS, Zur Soziologia des Porreiwesens, 1911 (trad . fr.: les partis politiques, Champs, Flammarion).

(٣) راجع: Roberv MICHELS, Zur Soziologie des Parteiwesens, 1911 (trad. fr.: les partis politiques, Champs, Flammarion).

مشكلة غير محلولة في آنٍ معاً. وان بوسع هذه الدراسة أن تتيح لنا الشروع في اثارة اشكالية الماركسية من جديد في لحظة يبدو فيها النموذج الاشتراكي الديمقراطي باشكاله المتعاقبة قد دخل في أزمة وحيث تمرّ صورة الحركة العمالية بتحول ذاتي بشكل عميق. وفي الواقع، أن تصور الحزب الثوري، عند ماركس وانجلس، مرتبط مباشرة بتصور الدولة. والحال ان مفهوم الدولة، في الماركسية، دليل على أن ثمة مشكلة ظلّت دون حل. فهل طُرِحت حقاً هذه المشكلة؟ كل شيء يبدو أنه يشير إلى أنه ليس ثمة «نظرية حقيقية عن الدولة» لدى ماركس وانجلس.

١ ــ اليست هناك «نظرية عن الدولة»؟

بيد انه يُمكن لهذه المعاينة ان تُفهم بعدة معان، وهي معاينة غالباً ما أُجريت، وتظهر، بالحاح، في اطار المجادلات الراهنة حول «ازمة الماركسية». وهي تفترض، ككل تقويم سلبي، تصوراً «ايجابياً» ضمنياً لدى من يعلنها، واذا كنا نفهم بذلك ان ماركس وانجلس لم يعرضا نظاماً لمؤسسات المجتمع الاشتراكي أو الشيوعي، فان هذه المعاينة لاتسبب أي تصدع في البناء النظري الماركسي، بل انها تظهر، فوق ذلك، تماسكه المنطقي، لان رفض جميع «الطوباويات» عن مجتمع المستقبل، يشكل بالتحديد، واحدة من طروحاته الاساسية، بما فيها تلك التي تأخذ شكل المخططات الاصلاحية الفطن والوضعي. وبهذا المعنى، يعبر **غياب** «نظرية عن الدولة» عند ماركس وانجلس، بالاحرى، عن النقد المادي لكل تصور عن التاريخ يعتقد بامكانية «ادخال» الاشتراكية (او نموذج معين من الاشتراكية) بالاستناد الى مخطط متصور مسبقاً، ويعتقد بامكانية «احلال» نظام اجتماعي مكان آخر، على قاعدة مقارنة مثالية بين **ما هو موجود وما يجب ان يوجد**.

يرتبط هذا الموقف، فوراً، بواحد من مظاهر أطروحات ماركس ــ المتناقضة لحد ما، كما سنرى ــ المتعلقة «بوهم السياسة» و«نهاية الدولة».

يساهم كل بناء لنظام نظري عن مجتمع المستقبل فيما يسميه ماركس وانجلس **الوهم السياسي**، اي وهم الاعتقاد بان التغيرات التاريخية للمجتمع تنجم عن **القرارات** المتخذة والاختيارات الحاصلة، والمسجلة في المراسيم الدستورية. وهو وهم ميّز الايديولوجية السياسية العقلانية في الثورات البرجوازية (لاسيما الثورة الفرنسية: راجع قضية دستور الجبليين **Les montagnards** لعام ١٧٩٣ الذي سرعان ماعُلق تطبيقه، والذي كان ماركس قد درسه عن كثب)، والتي تخلدت، لاحقاً، في الايديولوجية السياسية المسيطرة في المجتمعات الرأسمالية، وذلك بمقدار ما كانت ترجع الى «الارادة» (الارادة العامة، التي هي ايضاً ارادة القادة، واجهزة السلطة،

والمجموعات الاجتماعية المتنافسة). ولانغير جوهرياً من هذه المثالية، اذا ما تصورنا ارادة «خالصة» متحررة بشكل مطلق من اختياراتها، او اذا ما سعينا الى تعديلها بطرح ان الارادة السياسية تُمارس في ظروف وحدود تحددها بنى المجتمع المادية المعطاة مسبقاً، و«الافكار» التي يضعها التاريخ «في رؤوس» الرجال الذين «يصنعونه». يعارض ماركس وانجلس كل تصور للتاريخ، ولاسيما ذلك التصور عن الثورات التي تؤدي الى قلب المؤسسات الاجتماعية، والذي يهدف الى انجاز نسق او «نظرية»، بالفكرة القائلة بان الاشكال الاجتماعية هي نتاج صراع الطبقات، اي نتاج سياق من تطور التناقضات بدون وجود «فاعل» انساني او الهي، فردي او جماعي، يمكنه ان يجمعها ويتصورها مسبقاً بطريقة شاملة.

وتناقض، كذلك، كل نظرية عن الدولة (بهذا المعنى) الأطروحة الماركسية عن «نهاية الدولة». ولايميل تاريخ الصراعات الطبقية في العصر الحديث، برأي ماركس وانجلس، نحو تأسيس **دولة جديدة** تطور الدولة القائمة «بتعديلها»، اي بتجريدها من السمات، المرتبطة بالاستغلال وبالعداوة الطبقية، التي «تحد من شموليتها»، وبجعلها، أخيراً، منظمة للخدمات العامة وللوظائف الجماعية في المجتمع الذي تنوي ايجاده. بل ان التاريخ يميل نحو **زوال الدولة** بالمعنى الذي اتخذته هذه الكلمة في التاريخ (ما هو هذا المعنى؟ يجب، بالطبع، طرح السؤال على ماركس). وتعني، اذ ذاك، الرغبة في تطوير نظرية عن الدولة، من اجل هذه النظرية نفسها، الاستمرار في البقاء ضمن الوهم الايديولوجي الذي انتجته الدولة الحالية؛ كما تعني تصور التغيرات المقبلة في المجتمع بمثابة بدائل اصيلة للغاية كما تدعي، عن تاريخها الماضي. او تعني، أيضاً، تصور «شكل الدولة» الذي هو نتاج تاريخي لظروف محددة، بمثابة ثابت تاريخي، وأخيراً بمثابة امر مطلق. الأمر الذي من شأنه ان يجعل من هذا الشكل تعبيراً عن غاية التاريخ. ولذلك يعارض ماركس وانجلس كل اشكالية لدولة المستقبل (الدولة الاشتراكية، الدولة الشيوعية) بما يُمكن تسميته **الموقف من «نهاية الدولة»**، وذلك بمثابة واحد من التعبيرات الاساسية في المادية وفي موقف الطبقة المرتبطة بنظريتها، ويشيران، في الوقت نفسه، الى انه لايمكن لكل تحليل للدولة القائمة (والاشكال التاريخية المتتالية للدولة) ان يتناول، مباشرة وببراءة، الحقائق او «الوقائع». فالحقائق التاريخية تكون، دائماً ومسبقاً، محاصرة بشبكة من التصورات الايديولوجية، وهي إمّا تصورات عملية (مطلوبة يومياً، ويُعاد انتاجها بفعل (عملها نفسه)، وإمّا نظرية (انشأتها «العلوم» القانونية والاجتماعية، والفلسفة). لذا يجب تناول الدولة «كموضوع ايديولوجي»، قبل ان يكون بالامكان تناولها كواقع. هكذا اذن يعترض **نقد الدولة**، وبالتالي **نقد الايديولوجية السياسية**،

فكرة «نظرية عن الدولة».

وكذلك ليس هناك صعوبة كبيرة في فهم لماذا لايمكننا العثور، عند ماركس وانجلس، على نظرية تحلل، بل توضح، الاشكال السياسية التي يتخذها المجتمع الرأسمالي في مجرى «الانتقال» الثوري نحو الاشتراكية. لايتعلق هذا السؤال، الذي يمكن طرحه شرعياً على ماركسيي عصرنا (منذ اوكتوبر ١٩١٧)، بماركس وانجلس اللذين تسرعا، احياناً، في الاعتقاد بأن الثورة البروليتارية على وشك الوقوع، واللذين لم يشهدا، في النهاية، إلّا محاولات مجهضة (١٨٤٨، ١٨٧١) اعترفا، بعد فوات الاوان، «بعدم نضجها». غير ان ما يثير مشكلة، بالاحرى، هو الطريقة التي امكن بواسطتها مثلاً، الادعاء فيما بعد، بان التحليلات التي اوحت بها كومونة باريس الى ماركس، كانت بمثابة مخطط، بل بمثابة اعلان لمبادىء الدولة الاشتراكية او الشيوعية (راجع، برنشتاين، لينين، الثورة الثقافية الصينية).

بيد ان هذه الحالة الفعلية لاتشير الى جميع الصعوبات، فالامر يحتاج الى غيرها. واذا كانت اشكالية ماركس وانجلس تستبعد، في الواقع، ومن حيث المبدأ، تكوين «نظرية ماركسية عن الدولة»، بمعنى نموذج لاعادة تنظيم المجتمع، فهي تفترض، بوضوح اكبر، ان تكون **الدولة القائمة** (الدولة «البرجوازية» او «الرأسمالية») وشتى اشكالها، وتاريخها، موضوع **تحليل نظري**، بنفس المعنى الذي ترد فيه مسألة نظرية نمط الانتاج الرأسمالي. والحال إن النظرية الماركسية تبقى ناقصة حول هذه النقطة بالتحديد. لن نتناول هنا الطريقة التي عمدت بواسطتها الماركسية اللاحقة الى سد هذه الثغرة بالاستناد الى هذه المسألة او تلك من مجموع النصوص «الكلاسيكية». ومن الجدير بادىء ذي بدء، كي نبقى مع ماركس وانجلس، الاشارة الى ان المسألة لايمكن ان تختزل الى مجرد مسألة متعلقة بالزمن وبالوسائل. وبالتأكيد، فان كل نظرية علمية تظلّ غير ناجزة، بحكم عجزها عن الاحاطة فوراً بكل المسائل التي تظهر، أو بحكم عجزها عن طرحها كلها. الا ان غياب «نظرية عن الدولة»، في العمل النظري لماركس وانجلس، يعطي صورة اكثر تناقضاً بكثير، فهو يشكل، في الحقيقة، موضوع سلسلة من النفي المتناقض. لقد اعدت الصياغة الاولية «للمادية التاريخية»، في الوقت نفسه، مكاناً ضرورياً «لنظرية عن الدولة»، في مستوى ما يسميه ماركس «البنية الفوقية القانونية-السياسية» في المجتمع (راجع، مقدمة نقد الاقتصاد السياسي، ١٨٥٩)، كما انها تضم الموضوع المعين على هذا الشكل، بانه يمتاز **بلاواقعية** جوهرية، وذلك بقدر ما تكون «قاعدة» نمط الانتاج ليست محدّدة في نهاية المطاف، للتغيرات التاريخية فحسب، بل انها وحدها المادية فعلا، لأنها وحدها على علاقة مباشرة مع «القوى الانتاجية» في المجتمع: ليست

الاستقلالية النسبية للبنية الفوقية الا استقلالية «انعكاس» مباشر او مقلوب (مستلب) لتناقضات القاعدة. سأرجع الى هذا الامر فيما بعد. *

لقد ضمّن ماركس، افتراضياً، في «مخطط» **رأس المال**، اي في «نظام العرض» الجدلي لنظريته، معالجة «للعلاقة بين مختلف اشكال الدولة والبنيات الاقتصادية المختلفة» . راجع حول هذه المسألة **مقدمة** عام ١٨٥٧، ومقدمة نقد الاقتصاد السياسي ١٨٥٩ ولاسيما المقطع الهام من **رأس المال**، الكتاب الثالث، الفصل ٤٧: «تكوين الريع العقاري الرأسمالي»: «يحدد الشكل الاقتصادي الخاص، الذي فيه يتم اغتصاب العمل الزائد غير المدفوع، من المنتجين المباشرين، علاقة السيطرة والخضوع، كما تنبع مباشرة من الانتاج نفسه، وتؤثر بدورها بطريقة حاسمة عليه. تشكل هذه المسألة قاعدة كل شكل للجماعة الاقتصادية، الناجمة مباشرة من علاقات الانتاج، وتشكل في الوقت نفسه، قاعدة شكلها السياسي الخاص. ويجب التفتيش دوماً، في العلاقة المباشرة بين مالك وسائل الانتاج والمنتج المباشر، [...] عن اعمق سر، وعن الاساس الخفي لكل البناء الاجتماعي، وبالتالي سر الشكل السياسي الذي تتخذه علاقة السيادة والتبعية، وباختصار، قاعدة الشكل الخاص الذي تتخذه الدولة في عصر معين. ولايمنع ذلك ان يكون بوسع القاعدة الاقتصادية نفسها (القاعدة نفسها، فيما يخص شروطها الاساسية) من ان تظهر، بتأثير كثير من الظروف التجريبية المختلفة، والظروف الطبيعية، والعلاقات العنصرية، والتأثيرات التاريخية الخارجية، والخ، بدائل وفوارق لامتناهية، بحيث يمكن فقط لتحليل هذه الظروف التجريبية ايضاحها».

يؤكد ماركس، في رسالة الى كوغلمان في ٢٨ كانون الاول ١٨٦٢، ان هذا الانتقال من نمط الانتاج الى الدولة كان يشكل التطور الوحيد لنظرية **رأس المال**، والتي ربما كان ماركس وحده، هو القادر على كتابتها، على قاعدة الكتاب الاول. وبسبب غياب اية مادة تفصيلية حول هذه النقطة ــ في حين ان مسودات اقسام **رأس المال** غير المنجزة، والمنشورة من قبل انجلس وكاوتسكي، او التي نبشتها معاهد موسكو وامستردام تمثل آلاف الصفحات ــ يمكن تأويل هذا الكلام بطريقتين: إمّا انه يعني، برأي ماركس، انه يمكن استنتاج نظرية عن الدولة من علاقة الانتاج، ولكن، فقط، بواسطة لجوء صريح الى الجدلية المادية في خصوصيتها (والتي وعد» ماركس ايضاً، بتقديم عرض عنها بالتحديد، وهو عرض لم يرَ النور)؛ **وإمّا** انه يعني بالعكس، **استحالة الاشتقاق المباشر** لنظرية عن الدولة من علاقة الانتاج، دون ان نُدخل في النظرية عناصر اخرى أساسية، «نقطة انطلاق» اخرى لايحتويها الكتاب

الاول من **رأس المال** (أي دون ادخال مفهوم «العلاقة الاجتماعية» المتميز عن علاقة الانتاج الرأسمالية وعلاقة التداول في السوق). ولعله من حقنا الاعتقاد بان ماركس نفسه كان ينخدع، لاسيما وانه اصطدم هنا، في الواقع، بعقبة من داخل اشكاليته، كانت تشكل، بشكل تناقضي، شرطاً لإمكانية **عرض** مسألة الدولة الرأسمالية، وشرطاً لاستحالة **طرحهاوحلها** فعلياً.

وعندما قصد انجلس، بدوره، «وهو ينفذ مشيئة كان هو الوصي عليها»، في **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة** (١٨٨٤)، إلى عرض النظرية المفقودة عن الدولة، من وجهة نظر المادية التاريخية، فانه فعل ذلك بطريقة مختلفة كلياً: اي باعادة تركيب **تكوين** الدولة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية. وانطلاقاً من معلومات قدمها علم ما قبل التاريخ والاتنولوجيا التطورية في ذلك العصر (لاسيما ل. هـ. مورغان، **المجتمع القديم**). مكنته هذه النظرية التوليدية من التفكير، في الوقت نفسه، بالصلة المتبادلة الضرورية بين وجود الدولة ووجود التناقضات الطبقية التناحرية، وبعدم امكانية اختزال الاشكال السياسية (المتجسدة مادياً في «جهاز» خاص للدولة) الى «انعكاس» بسيط للبنية الاقتصادية **الراهنة**. ولكنها لاتسمح، ابداً، بتحليل الشكل الخاص، بل حتىّ مختلف اشكال الدولة، في المجتمع الرأسمالي. وهي تؤدي الى فكرة **تقليد القديم** القائم في جوهر الدولة، والذي ينتهي تطوره مع الدور الذي لعبه في «التراكم الاولي» لشروط الانتاج الرأسمالي. ويبقى اذن تاريخ الدولة، ما بين **اصلها** في الصراعات الطبقية ما قبل الرأسمالية **ونهايتها** في المجتمع الشيوعي، غير مفكر فيه، بل غير قابل للتفكير فيه.

لايمنع كل ذلك ان تستند النظرية الغائبة إلى آفاق سلسلة من المسائل الاساسية المطروحة من قبل ماركس وانجلس:

أ ــ الاستناد اليها من جهة اولى، بوصفها مرجعاً لدراسات تاريخية تتناول الصراعات الطبقية الاوروبية من سنوات ١٨٤٠ حتى ١٨٩٠، اي تحليل علاقات القوى السياسية في ظرف محدد: مثلاً، عجز البرجوازية الالمانية عن انجاز «ثورة برجوازية» من النوع الانكليزي او الفرنسي (راجع مقالات الجريدة الرينانية الجديدة، **الثورة والثورة المضادة في المانيا**)؛ وفيما بعد، دور الدولة البروسية ذات الأصل الاقطاعي في خلق شروط نمو الرأسمالية في المانيا (البيسماركية). مثل آخر: خصوصية «طبقة» الفلاحين الصغار التي خلقتها **الثورة الفرنسية**، هذه «القوة الثالثة» بين البرجوازية والبروليتاريا، والتي يفسر وجودها فشل ثورتي ١٨٤٨ و١٨٧١، اللتين أفضتا إلى «اكتمال جهاز الدولة» (البونابارتية: راجع الصراعات الطبقية في فرنسا،

١٨ بومير لويس بونابرت). تثبت هذه الامثلة ان «نظرية الدولة» ترجع الى مسائل التطور المتفاوت لنمط الانتاج الرأسمالي والى تميز التشكيلات الاجتماعية القومية في اطار نمط الانتاج نفسه الذي يحوز، بحكم ميله، على ميدان انتشار يتشكل من السوق العالمية (يجب ان نلاحظ ان «مخطط» ماركس كان يضع الدولة، بشكل مفارق، «كشكل لمركزة المجتمع البرجوازي» **قبل** دراسة علاقات الانتاج الدولية، ودراسة السوق العالمية، والازمات).

ب ــ ثم، ان هذه النظرية متضمنة في تحليل اشكال الصراع الطبقي البروليتاري وفي نقد ايديولوجيات الاشتراكية الطوباوية، للتريديونيونية والفوضوية واشتراكية الدولة الاصلاحية (راجع لاسال). يمكن هنا الاشارة الى نقطتين هامتين:

ــ برهنة ماركس على انه يمكن للنضال الطبقي «الاقتصادي» الصرف (النقابي)، الذي هو نتيجة ضرورية للثورة الصناعية، ان يتصدى لميل انخفاض الاجور، ولكن **لايمكنه** ان يؤدي الى تغيير ثوري في علاقات الانتاج (راجع، **الاجر، السعر، الربح، ١٨٦٥**)؛ ومن هنا ميل البروليتاريا بوصفها طبقة ثورية، الى الاستيلاء على السلطة السياسية التي تفترض بدورها اشكالاً خاصة للتنظيم، تتميز، بحكم ميلها، عن الاشكال النقابية؛

ــ برهنة ماركس، ولاسيما انجلس، ان الصراع الطبقي **السياسي** يفترض، هو نفسه، صراعاً طبقياً **نظرياً**، يُعد ليكوِّن في البروليتاريا ولينشر داخلها «تصوراً عن العالم» علمياً وثورياً («الاشتراكية العلمية»). وفي الواقع، ليست السيطرة الطبقية مجرد سيطرة اقتصادية لرأس المال على قوة العمل التي تستغلها، وسيطرة على اعادة انتاجها، ولا هي مجرد الحفاظ على النظام القائم بواسطة آلة قمعية، بل هي ايضاً **سيطرة ايديولوجية** تُمارس على البروليتاريا نفسها، على الرغم من تناقض مصالحهما: «ان الايديولوجية المسيطرة في المجتمع، هي ايديولوجيا الطبقة المسيطرة» (**الايديولوجيا الالمانية، البيان الشيوعي**). يجب المباشرة بشكل خاص من الصراع الطبقي (راجع، **الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية**، مقدمة الطبعة الثانية **لحرب الفلاحين ١٨٤٧**، **نقد برنامج غوتا وارفورت**)، في مواجهة هذه السيطرة غير القابلة للفصل عن وجود الدولة («الدولة اول قوة ايديولوجية»، انجلس، **لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية، ١٨٨٨**). كما ان الشكل الاساسي الذي تتخذه هذه السيطرة الايديولوجية في العصر البرجوازي، هو، في الواقع، التغلغل الشامل للايديولوجيا الحقوقية.

يمكن أن نتقدم بالقول إن التحليل الملموس للعلاقة التاريخية بين الاشكال **الثلاثة** للصراع الطبقي، التي ميزها، وفقاً لاتجاهاتها، ماركس وانجلس، يرتبط،

بالتحديد، بنظرية مادية عن الدولة (نظرية بحاجة الى الاعداد).

ج ـ اخيراً، ان هذه النظرية متضمنة في الأطروحات المتعلقة بالانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية. لقد اشرنا سابقاً الى الصعوبات المبدئية التي تبرز هنا. لم يتردد ماركس وانجلس (او انهما وجدا نفسيهما مجبرَيْن على ذلك؟)، في مناسبتين هامتين على الاقل، حددتا جوهر المناقشات الماركسية اللاحقة، عن تقديم صياغات نظرية حول دور الدولة في مرحلة الانتقال. وهذه الصياغات هي متزامنة تقريباً، لاننا نجدها في **نقد برنامج غوتا** (١٨٧٤) وفي الفصل الثاني من القسم الثالث من **انتي-دوهرينغ** (١٨٧٨). بيد ان هذه الصياغات ليست بمنأى عن اشتمالها على تناقض فيما بينها.

ففي **نقد برنامج غوتا**، وهو نص موجه بكامله ضد النزعة اللاّسالية نحو سيطرة الدولة («يجب التخلي عن كل هذه الثرثرة حول الدولة، خاصة بعد **الكومونة**، التي لم تكن ابداً دولة بالمعنى الحرفي»)، يميز ماركس مرحلتين في المجتمع الشيوعي. تمثل المرحلة الاولى،وهي متناقضة في جوهرها، «مجتمعاً شيوعياً لم يتطور على اسسه الخاصة به، بل بالعكس، كما **خرج** لتوه من المجتمع الرأسمالي»، وبالتالي، «يحمل سماته من جميع الجهات». وعلى قاعدة هذا التناقض يطرح ماركس، من جهة اولى، ضرورة **ديكتاتورية البروليتاريا**، كوسيلة سياسية للتحويل الثوري للمجتمع، ويتوقع، من جهة ثانية، استمرار «الحق البرجوازي» (المساواتي شكلياً) كناظم لأجر العمل، طالما لم يتم بعد تغير القوى الانتاجية وتقسيم العمل.

يجعل انجلس، في كتابه **انتي-دوهرنغ**، من تسلم الدولة لملكية وسائل الانتاج، الشكل الاول «لتحلّيها بالطابع الاشتراكي»؛ ومن الواضح انه يرى ذلك لانه يعرف، في الآن نفسه، التناقض الاساسي في نمط الانتاج الرأسمالي كتناقض بين **تنظيم** الانتاج في المشاريع (في عملية العمل) **وفوضى** التداول بينها (اي الفوضى في التقسيم الاجتماعي للعمل، وفي سوق «المنافسة الحرة» وفي ازماتها). الا ان شكل الدولة هذا متناقض في داخله، ذلك ان الدولة **ليست** المجتمع نفسه، بل تنظيم طبقي: اي «دولة الرأسماليين، الرأسمالي الجماعي كما يتم تخيله». لقد اثبت رأس المال ان بوسع الدولة ان تتصرف، حول «تشريع المصنع»، بشكل مستقل عن الرأسماليين الافراد، وحتى **ضد** مصالحهم المباشرة، ولكن دائماً باتجاه المصالح العامة لطبقتهم، اي باتجاه اعادة انتاج الشروط العامة للاستغلال (راجع، **رأس المال**، الكتاب الاول، الفصل ١٥، «تعميم استعمال الآلات، والصناعة الكبيرة»). ومن هنا تنشأ جدلية نفي النفي، (بالمعنى الهيغلي): «ان اول فعل تظهر فيه الدولة،

فعلياً، كممثل لكل المجتمع [...] هو في الوقت نفسه آخر فعل لها كدولة [...] ويخلي حكم الناس المكان الى ادارة الاشياء». فليس هناك اذن **الغاء** ارادي للدولة كما يريد الفوضويون، بل **اضمحلال** ناجم عن التناقض الداخلي لوظيفتها، الذي فيه **تتركز** سيرورة الانتقال (يصبح المجتمع بمثابة هذه الدولة، وتصبح الدولة لا_دولة: «ادارة الاشياء»). هذا في حين يمكننا ان نفهم من **نقد برنامج غوتا** ان بعض مظاهر الدولة تبقى حتى الشيوعية، وليس ذلك بوصفها شكلاً عاماً للعلاقات الاجتماعية، بل بوصفها مؤسسات خاصة يتطلبها التطور المتفاوت للمجتمع الشيوعي. يُظهر هذا الفرق بين النصين، وهو فرق يمكن أن نذهب به حتى درجة التناقض، أن الأطروحة الثابتة التي تماثل بين الشيوعية ونهاية الدولة، تتضمن في ذاتها معضلة ولكنه من الواضح أيضاً ان هذا الفرق وهذه المعضلة غير مرئيينْ مطلقاً، من قبل ماركس وانجلس[٤].

نرى الآن ما يشكل بلا شك جوهر مسألة «النظرية الماركسية عن الدولة»؛ انه **تصور ايديولوجي**، بالمعنى نفسه الذي تميل المادية التاريخية الى اعطائه لهذا المفهوم: انه تصور «عام» (ولذلك، فهو تصور للدور التاريخي للبروليتاريا بوصفها حفّارة قبر جميع التناقضات الطبقية) يستخدم في تنظيم الصراعات العملية. يلعب هذا التصور الايديولوجي دوراً ثورياً في النضال ضد الايديولوجيات السياسية البرجوازية (الليبرالية، القومية، وغيرها)، ولكنه تصور تتخلله تناقضات عميقة يسببها هذا النضال نفسه: وهو ليس **من خارج** الحقل الايديولوجي المسيطر الذي يعترف التصور نفسه بوجوده؛ وهو يحقق بالاحرى التنسيق غير الثابت لوجهات النظر الطبقية المتعارضة التي ترتبط آثارها بالظرف التاريخي (هذا ما يفسر جانباً من «التناقض» الذي نواجهه الآن يومياً، والاستخدامات الماركسية **المضادة_للثورة**). يؤثر كل ذلك، وهذا ما سنرجع اليه، مباشرة على التصور الماركسي **للحزب** وعلى تحليل وظائفه السياسية.

ينبغي بداية، من اجل دراسة هذه التناقضات، اجراء تحليل، عن كثب، **لاستخدامات مفهوم الدولة** وتحولاته المِثْلية في مؤلفات ماركس وانجلس؛ ويجب من ثم، محاولة تعريف الوظيفة التي يقوم بها هذا المفهوم في تمفصل النظرية الماركسية وممارسة الحركة العمالية (حيث يشكل، في الوقت نفسه، وسيلة «اندماجهما»، وعلامة على عدم توافقهما النسبي).

---

(٤) بدون شك، لم يكن الامر كذلك تماماً في نظر (مجموعة القيادة) في الاشتراكية_الديمقراطية الالمانية، لانها حرّمت احد هذين النصين (نقد برنامج غوتا)، وجعلت من الثاني انجيلها (لقد اصبح كاوتسكي ماركسياً اثر قراءته لكتاب انتي_دوهرينغ، هذا على حد زعمه).

٢ ـ القطيعتان

يبدو واضحاً انه بالامكان تعيين تحول عند ماركس وانجلس في مفهوم الدولة الذي يستعمـلانه، لقد انطلقا، في مجرى سياق لم يكتمل من مفهوم للدولة ولوظيفتها التاريخية، ناجم عن نقد داخلي للسياسة وللفلسفة السياسية في ذلك العصر (ولاسيما عند هيغل)، وهو مفهوم يعارض بين **الدولة والمجتمع** (وبشكل ادق، يعارض بين الدولة «السياسية» والمجتمع «المدني»). وادرجا هذا المفهوم في اشكاليات متتابعة. وجعلا منه، في الوقت نفسه، جـزءاً اساسياً من الاشكالية العامة («المادية التاريخية») التي تمّ فيها القيام بِـ«نقد الاقتصاد السياسي» الذي افضى، أخيراً، الى نظرية نمط الانتاج الرأسمالي. ومنذ ذلك الحين، بدا لهما إعداد هذه النظرية ـ المتمركزة حول تحليل استغلال قوة العمل، واستخراج العمل الزائد وتراكم رأس المال على المستوى الاجتماعي ـ كتأكيد للاشكالية العامة لعلاقة الدولة ـ المجتمع، بالشكـل «المادي» الذي اتخذه اثناء النقد الأولي.

ومع ان ماركس وانجلس لم يكفا أبداً عن الرجوع الى هذا المفهوم الاولي، وعن التفكير باكتشافاتهما في الاشكالية التي تحكمه، فانهما ادخلا (او ادخـلا من جديد) مفهوماً آخر، انه **مفهوم الدولة كأداة** أو «**كآلة**» قمعية. يرجع هذا المفهوم، هو أيضاً، الى الصراع الطبقي في المجتمع، ولكنه وفق كيفية اخرى: ليس بوصفه **تعبيراً** عن الصراع الطبقي، او عن انقسام المجتمع الى طبقات (وهو تعبير يمكن تشويهه، وجعله خِداعاً أو خادعاً، ولابدّ من اعادة تحديد معناه)، بل بوصفه **أداة** في الصراع الطبقي، في خدمة الطبقة المسيـطرة، بالمعنى «التقني» للكلمـة. ولا تأتي الصعوبة هنا من كون ماركس وانجلس لم يستعملا هذا المفهوم الثاني الا بطريقة وصفية ومتقطعة في دراسات تميل نحو التشخيص السياسي اكثر من ميلها نحو النظرية العامة فحسب، بل لانهما لم يتمكنا ابداً من **تعيين** الفارق الاساسي الذي يفصل هذه الدراسات «العينية» عن اشكاليتها العامة، بل الذي يعارض فيما بينها. وعلى العكس تماماً، حاولا إلغاءه دوماً، وربط دراساتهما عن آلة الدولة بمفهوم «**مجتمع مدني / دولة سياسية**»، وهـذا مالا يمكنـه ان يبقى دون تأثـير على مضمـون هذه الدراسات والاستنتاجات السياسية التي استخلصاها منها.

غير انه يستحيل انكار هذا التحول وهذا الاختلاف في التوجهات، لانهما يسمحان، لوحدهما، بفهم عمليات القطيعة الواضحة التي يمكن ملاحظتها في مواقف ماركس وانجلس المتتابعة حول الدولة والسياسة، والتي اعترف بها، منذ زمن طويل، عدد كبير من الماركسيين الذين كانوا يستخلصون منها نتائج متعارضة. لنذكر اين تقع

بشكل تخطيطي تماماً.

أ . تتطابق القطيعة الاولى مع تكوين «المادية التاريخية» في سنوات ١٨٤٥ـ١٨٤٧.

يأخذ ماركس على عاتقه، في **نقد فلسفة الدولة عند هيغل** (وهي مخطوطة ١٨٤٣ التي لم ينشرها) وفي النصوص المعاصرة **للحوليات الفرنسية-الالمانية** (ومنها المسألة اليهودية)، مفهومي «مجتمع مدني» و«دولة سياسية» اللذين اعدهما التقليد الفلسفي من لوك الى روسو وآدم سميث وهيغل. ويوضح ان **الديمقراطية** ليست إلّا في الظاهر، شكلاً مؤسساتياً، أو شكلاً معيناً للدولة من بين أشكال أخرى؛ وفي الواقع، انها **حقيقة جميع اشكال الدولة**، التي هي ديمقراطية بذاتها، والتي يمكن لشكلها الخارجي ان يعارض جوهرها: «ان الديمقراطية هي السر القاطع لجميع الدساتير». والأمر على هذه الشاكلة لأن «الديمقراطية تنطلق من الانسان، وتجعل من الدولة الانسان الموضوعي». ولان الديمقراطية ـ لاسيما وهي تقيم الاقتراع العام، **غير المحدود**، اي تجعل «من كل انسان ممثلاً للآخر» ـ وبشكل اكثر دقة الديمقراطية الحقيقية (المتميزة بذلك عن مجرد الليبرالية الدستورية) توحّد الدائرة «السياسية» المجردة مع **الحياة الملموسة للشعب بكامله**، وتجعل هذه الحياة الملموسة راجحة، بوضعها نهاية للتناقضات في المصالح التي تقسم المجتمع المدني ضد نفسه والافراد فيما بينهم. واذ ذاك لايعود هناك مكان «لحق مواطنين» يكون مختلفاً عن «حقوق الانسان»؛ ويمكن لهذه الحقوق ان تعبر اخيراً عن الجماعة أو عن الكلية الفعليتين، بدل ان تستخدم كاقنعة لمصلحة المالكين الخاصين الأنانية، كما هي الحال في المجتمع البرجوازي الراهن.

إلّا أن كل شيء يتغير مع **البيان الشيوعي**: اي يصبح تاريخ كل مجتمع «تاريخ الصراعات الطبقية»، وليس تاريخ اغتراب الجوهر المشترك للانسان؛ وتُعرَّف الديمقراطية ـ أو بالأحرى الجمهورية الديمقراطية، اذ ان الامر لايتعلق «بديمقراطية» في ذاتها، والتي لايمكنها ان تكون إلّا تصوراً ايديولوجياً ـ على أنها بمثابة شكل «السيادة الاقتصادية والسياسية للطبقة البرجوازية». وهي تتطابق، بهذا المعنى، مع التطور الكامل لعلاقات المنافسة الحرة، والعمل المأجور، والقومية الحديثة المركزية التي تحتل مكانها بمواجهة القوميات الاخرى على مسرح السوق الدولية، بل اكثر من ذلك: يتماثل الحق نفسه، كشكل عام لتنظيم العلاقات الاجتماعية يتبلور على مستوى الدولة (وما عساها أن تكون الديمقراطية، ان لم تكن، بالتحديد، الدولة القانونية، دولـة الحق»، اي الدولة التي لايمكن لعملها الا ان يظهر كتحقيق للحرية

والمساواة القانونيتين؟)، يتماثل مع «ارادة **الطبقة البرجوازية وقد رفعت الى مصاف القانون**، وهي ارادة يتحدد مضمونها بالشروط المادية لحياة هذه الطبقة». ولهذا لايعني هذا الاختزال الحاد، مطلقاً، ان الديمقراطية تظهر محرومة من اية قمية تاريخية. بل هي تختصر، بالعكس، في تطورها، مجرى او **سيرورة**، تؤدي، في النهاية، برأي ماركس، الى قلب العلاقة الطبقية وعلاقة السيطرة. وهي تبرز بمثابة الشكل الذي يسمح للبرجوازية «بان تمركز بين ايديها كل الحركة التاريخية»، اي، وبشكل ملموس، «ان تحرك البروليتاريا حتى تصل الى الاهداف السياسية الخاصة بها هي»، وتستخدمها ضد الاقطاعية والارستقراطية. وتصبح، فيما بعد، حتماً، الاداة التي بوسع البروليتاريا، المتكونة في طبقة مستقلة بفضل الثورة الصناعية والصراع الذي يوجهها ضد رأس المال، ان تستخدمها بهدف انجاز ثورتها هي. تبدأ هذه الثورة «بالاستيلاء على الديمقراطية»، ولكن الامر لايتعلق هنا الا **بوسيلة** انتقالية، «المرحلة الاولى» التي من شأنها السماح «بالانتهاك المطلق لحق الملكية ولنظام الانتاج البرجوازي»، وذلك قبل أن تختفي حالما يتم التغيير الاجتماعي.

بالتأكيد، ليس الفرق بسيطاً بين الموقفين اللذين ذكرناهما للتو. وهو قبل كل شيء فرق سياسي، ويختصر في الانتقال من موقف انساني، ديمقراطي جذري، شمولي، الى موقف شيوعي هو، للمرة الاولى، موقف واضح وهام للطبقة العاملة. يشير انجلس، بوضوح، الى هذا الفرق، عندما يعيد في العام ١٨٩٢ نشر **موقف الطبقة العاملة في انكلترا**، وهو يظهر لماذا «من غير المجدي مطلقاً، واحياناً من المضر» الرجوع في ممارسة الصراع الطبقي، الى «نظرية يكون هدفها النهائي تحرير مجموع المجتمع، بما فيه الرأسماليون انفسهم، من الشروط الاجتماعية الراهنة التي تخنقه».

ان الفارق **نظري** ايضاً، ولكن الامور اكثر تعقيداً هنا. يُدخل البيان الشيوعي، بوضوح، مايمكن ان نسميه تصوراً للدولة على أنها أداة، بل انه **يدفع هذا التصور حتى النهاية** في اطروحات مثل: «لقد استولت البرجوازية نهائياً، منذ قيام الصناعة الكبيرة والسوق العالمية، على السلطة السياسية المطلقة في الدولة التمثيلية الحديثة. وليست الحكومة الحالية الا لجنة تدير الشؤون المشتركة لطبقة البرجوازية بكاملها[٥]». وبالاضافة الى ذلك، فان هذا التصور الذي يعتبر الدولة

---

(٥) راجع قبل ذلك **الايديولوجيا الالمانية**: «تتطابق هذه الملكية الخاصة الحديثة مع الدولة الحديثة التي قام بالاستيلاء عليها، تدريجياً، المالكون الخاصون. [...] اكتسبت الدولة، من جراء استقلال الملكية الخاصة عن الجماعة، وجوداً متميزاً الى جانب المجتمع المدني وخارجه؛ ولكن هذه الدولة ليست الا =

بمثابة أداة استُخدم مباشرة في الرسم التخطيطي للعملية الثورية الذي وضعه **البيان الشيوعي**: والمقصود **استخدام** الدولة، وسائل الدولة، كرافعة من اجل الوصول الى هدف ليس في ذاته سيطرة دولة ولا هو هدف «سياسي»، أي «الغاء الملكية البرجوازية»، وتدمير شروط التناقض الطبقي، والطبقات نفسها، وتشكيل مجتمع الشغيلة الموحدين بحرية وبشكل فوري.

ولكن، مهما بدت بعيدة، في البداية، هذه الاشكالية المتعلقة بشمولية ديمقراطية ١٨٤٣ (وكثيراً ما تمت معارضة الموقفين منذ ذلك الحين) فهي أقل بكثير مما يمكن تصوره. اولا، لان النتيجة التي تميل اليها محاججة ماركس هي ذاتها في الحالتين: انها «نهاية الدولة السياسية»، نهاية ازدواج المجتمع، في دائرة للمصالح المادية ودائرة «عامة» مثالية شاملة بشكل مزيّف، ونهاية الانقسام الداخلي للمجتمع المدني. ان الامر الوحيد الذي ينقلب (انقلاباً «مادياً») هو ترتيب الاسباب والنتائج. اذن بفعل هذا الانقلاب، بالتحديد، كان لابد لماركس من التشديد على صفة «الدولة السياسية» بوصفها أداة بين يدي الطبقة المسيطرة التي يبدو انها تستخدمها «حسب ارادتها». ذلك ان المقصود بالنهاية، في نظره، هو ادراك لماذا **تبقى الثورة السياسية** (تكوين الطبقة العاملة في حزب سياسي، الاستيلاء على السلطة، الاستيلاء على الديمقراطية))، وان تكن الدلالة تعود كلياً، الى النتائج لا الاسباب، **الشرط المسبق، الذي لايمكن الاستغناء عنه، للتحرر الاجتماعي**، الذي يشكل الهدف الحقيقي ــ في حين يكون هذا التحرر، في الاشكالية الانسانية ـ الديمقراطية، تحصيل حاصل كنتيجة لنهاية التجريدات السياسية للدولة الراهنة.

إلّا ان ذلك يردنا، في النهاية، الى مظهر آخر، أكثر عمقاً، في محاكمة ماركس: لايؤدي تعيين الدولة «كأداة» لارادة طبقية الي القطع مع الاشكالية الاولية، بل هو بالاحرى استعمال مستمر لها؛ انه يستمر باستعمال الرسم التخطيطي للاغتراب (الموروث عن الفلسفة البرجوازية الكلاسيكية) ومنطقه ذي التمييز البالغ. ان «الدولة السياسية» هي **اغتراب المجتمع الحقيقي**، انها نتاجه وصورته الموجهان ضده، فيخضعانه بفعل انقسامه الداخلي (الى «طبقات»). هكذا اذن يُظهر تنظيم طبقة ذات مصالح «خاصة»، بطريقة او باخرى، نفسه وكأنه يمثل مصالح «مشتركة»، «عامة»، شاملة. وهذه هي أيضاً، بافضل حالاتها، وظيفة «اللجنة التي

= الشكل التنظيمي الذي يتخذه البرجوازيون بالضرورة، ليضمنوا بالمقابل ملكيتهم ومصالحهم سواء في الداخل او في الخارج». وراجع ايضاً **الصراعات الطبقية في فرنسا**: «لم تكن ملكية تموز الا شركة مساهمة قائمة من اجل استغلال الثروة القومية الفرنسية، والتي كانت ارباح اسهمها تُقسم بين الوزراء والمجالس والـ ٢٤٠٠٠٠ مقترع والمرتبطين بهم. وكان لويس ـ فيليب مدير هذه الشركة...»

تدير الشؤون المشتركة للطبقة البرجوازية بكاملها». يمثل مظهرها كاداة سلبية، اذن، جوهر الاغتراب ؛ ولايتعلق الامر هنا بارادة الشعب الفعلي، فحسب، بل انه لايتعلق باية «ارادة» مستقلة: فالطبقة البرجوازية تستأثر بكل الارادة. وليست «الملكية الخاصة» (المجازية؟) للرأسماليين على الدولة الا تعبيراً نهائياً لتطور المجتمع المدني المحكوم بتعميم الملكية الخاصة لشروط حياة الانسان (وسائله الانتاجية والتبادلية).

واذا كانت قطيعة ١٨٤٥ـــ١٨٤٧، بالتالي، علامة بارزة على عدم استقرار اساسي في الاشكالية الاولية بالنسبة للممارسة السياسية، وكذلك بالنسبة لتناقضها العميق مع الموقف الطبقي الذي تبناه ماركس وانجلس، تدريجياً، واستخدماه في دراساتها التاريخية وممارستهما الثورية، فان ذلك لم يمنع هذه الاشكالية من ان تكشف عن مقاومة خارقة، وان يكون بوسعها، بالتالي، ان تتقبل موقفين سياسيين طبقيين متناقضين تماماً ـــ على حساب تعديلات و«انقلابات» متتابعة.

ب . ثمة قطيعة ثانية لاتقل عن الاولى قابلية فورية لتحديد معالمها. انها تلك التي يسجلها «تعديل البيان» المشهور، والذي اجراه ماركس وانجلس، انطلاقاً من دروس كومونة باريس عام ١٨٧١، وهو تعديل متضمن «عملياً» في تحليلات الحرب الاهلية في فرنسا، ويسميه على هذا الشكل ماركس وانجلس في مقدمة الطبعة الجديدة للبيان الشيوعي عام ١٨٧٢، وقد طوراه وطبقاه في المجادلة المزدوجة مع الفوضويين والاشتراكية الديمقراطية الالمانية في سنوات ١٨٧٠ـــ١٨٨٠.

وفي المرحلة اللاحقة، جعل مُنظران، على الاقل، من الاعتراف بهذا التعديل، محكاً للفهم الصحيح «للنظرية السياسية» الماركسية، وذلك في مواجهة اورثوذكسية الاممية الثانية (كاوتسكي، وروزا لوكسمبورغ ايضاً): انهما برنشتاين، ومن ثم لينين. لقد فعلا ذلك ضد خصم واحد يمكن ان نميزه نظرياً بتصّوره التطوري (كاوتسكي)، بل الكوارثي (ر. لوكسمبورغ) للتاريخ. ولكننا هنا ازاء نقدين متعارضين: الاول، نقد برنشتاين، وهو مثل كلاسيكي عن الاصلاحية والذي ادخل تعبير «التحريفية»، واراد تطهير الماركسية وجدليتها من مظاهرها «الطوباوية» والارهابية، ورد الاعتبار لبرودون، واعلن نفسه، علانية، ضد الاشتراكية البروليتارية، والى جانب اشتراكية تكون «تعميما للشرط المدني-البرجوازي على جميع الناس». اما النقد الآخر، وهو نقد لينين، فقد اتهم «الماركسيين» الرسميين بالقيام بعملية استبعاد مزدوج لموقف ماركس «الفعلي»، تحت غطاء دحض الفوضوية: استبعاد للثورة العنيفة التي يجب ان «تدمر آلة الدولة البرجوازية»، واستبعاد لاطروحة اضمحلال الدولة البروليتارية، التي يجب

ألّا تكون إلّا «نصف دولة»[٦]. ومن هنا نشأ، بشكل ميلي، عند لينين، التماثل الخالص والمجرد، بين الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا. والحال، ان هذين النقدين المرتبطين كليهما بأزمتي الاممية الثانية الكبيرتين، يستندان الى نصوص ماركس نفسها ـ نصوص «القطيعة الثانية» او «التعديل»، التي ذكرناها للتو ـ ويتطلب كل منها اعتراف النصوص به. يعني ذلك انه اذا كان لايمكن انكار هذه القطيعة، فانها ماتزال غير واضحة تماماً.

ذلك ان تعديل ماركس يتعلق فقط وللوهلة الاولى، بمسألة العملية الثورية، بالشكل والدور الذي تلعبه فيها الدولة ما ان تحرز البروليتاريا النصر السياسي، اي انه يتعلق «بدولة المستقبل».

بيد انه إذا كان من الحتمي اللجوء الى مفهوم الدولة واستخدامه، فذلك لان ماركس كان، منذ زمن طويل، كما يشير لينين بصواب الى ذلك، في مواجهة برنشتاين، في تفسيره لنصوص **الحرب الاهلية في فرنسا**، التي استعادت مفهوم «آلة الدولة»، وحاولت نزعه من مجرد فكرة «انتصار السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية» (المفصلة بتركيز في **١٨ برومير لويس بونابرت**)، قد قطع مع الطوباوية التي تميل الى البناء المثالي «لنماذج» من المؤسسات من اجل تقديمها «كحل» يجب المباشرة به مكان الدولة الراهنة. ان الشيوعية، حسب صيغة **الايديولوجيا الالمانية** التي لاتنفصل هذه الشيوعية منها ابداً، «ليست **حالة** يجب خلقها، ولا **مثالاً** اعلى يجب على الواقع الاقتداء به. نسمي شيوعية الحركة **الواقعية** التي تلغي الحالة الراهنة. وتنجم شروط هذه الحركة عن المقدمات المنطقية الموجودة حالياً». وما ان ينحسم الميل الى التحويل الثوري للدولة، مع الشيوعية (وهذا «التدمير لآلة الدولة» هو تحويل فعلي، وليس «الغاءً» بالمعنى الفوضوي)، حتى يجب ملاحظة «المقدمات المنطقية الموجودة حالياً»، اي ان نلاحظ في الدولة البرجوازية، في بنيتها ووظائفها، ما هو موضوع التحويل، **مالا يمكنه** ان يبقى كما هو في مجرى الصراع الطبقي.

هكذا نشهد، فيما يخص «آلة الدولة» محاولة تحليل ليست الا في خطوطها العامة، ولكنها محاولة تقطع، بحكم ميلها، مع التطورات السابقة في نقطتين.

انها تبتعد، تدريجياً، من جهة أولى، عن التصور **التعبيري** للدولة، اي عن المزدوجة «مجتمع مدني / دولة سياسية» التي لاتكون الدولة فيها الا تعبيراً «مستلباً» عن

(٦) وبمعنى آخر، حاول لينين، بمواجهة الاختيار الذي اجرته الاورثوذكسية بين **نقد برنامج غوتا**، **وانتي-دوهرينغ**، مزج الاثنين، وتوصل بذلك الى اطروحة جديدة. راجع دراستي، **حول ديكتاتورية البروليتاريا**، ماسبيرو، باريس، ١٩٧٦.

المجتمع المدني، او اللغة التي تعبر فيها تناقضاته عن نفسها. وهي تميل الى الاعتراف بواقع وبالفعالية التاريخية لضرورة سلطة الدولة التي يتعلق الامر بتحليلها من خلال وصف «تقسيمها للعمل» (ان الدولة «جهاز متخصص»). ويكفي، لادراك الى اي مدى يصعب هذا التحول النظري، ملاحظة التجاوز الدائم، في نصوص ماركس وانجلس، لسلسلتين من الصياغات التي تتنافس و«تتنافر» بحدة فيما بينها:

ــ هناك من جهة اولى، تعريف آلة الدولة **كجسم طفيلي**، «زائدة فطرية غيفة» مضافة الى المجتمع، سرطان يتأكله، ولا يحول لصالحه موارد المجتمع (الضريبة، ديون الدولة) فحسب، بل قدراته التنظيمية ايضاً (المركزة الادارية، والبيروقراطية).

ــ وهناك من الجهة الاخرى، محاولة لتعيين التناقض، داخل **احشاء الدولة**، بين «الوظائف العامة»، «الشرعية»، «القليلة العدد، ولكن المهمة»، وبين «الاجهزة القمعية البحت» (راجع، **الحرب الاهلية في فرنسا**).

يتعلق الامر هنا، بداهة، بايضاح السؤال الذي سيطرحه **نقد برنامج غوتا**: «اية تحولات تصيب الدولة في المجتمع الشيوعي؟ وبمعنى آخر، اية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة في المجتمع الشيوعي؟ بوسع العلم وحده الاجابة على هذا السؤال، ولا نعمل على تقديم المسألة قيد انملة، وان ارفقنا، بالف طريقة كلمة دولة بكلمة شعب...». ان ما يتم السعي اليه هنا هو ــ اذا شئنا استعمال تعابير **رأس المال** التي أعدت، بالتحديد، في مرحلة دراسات ١٨٤٧ــ١٨٥٢، والتأملات الجديدة لأعوام ١٨٧١ــ١٨٧٤، ولكن **الغائبة**، بشكل مدهش، عن نص هذا النقد ــ موقع مسألة الدولة ازاء **اعادة انتاج** شروط الاستغلال الرأسمالي، بالمعنى المزدوج الذي تكون فيه اعادة الانتاج هذه، في الوقت نفسه، اعادة انتاج للشروط المادية للانتاج، واعادة انتاج لعلاقة اجتماعية بين طبقات (رأسمالية وبروليتارية)، التي هي أيضاً علاقة بين **قوى**. والحال، اذا تدخلت الدولة في اعادة الانتاج هذه، فلا يمكنها ان تتدخل الا بشرط ان تكون هي نفسها قوة.

ونرى في الوقت نفسه، لماذا تصبح المزدوجة «مجتمع مدني / دولة سياسية» عديمة التأثير: ذلك انها تفترض في علاقة هذين الطرفين وضع «كل شيء أو لاشيء». وليست «الدولة السياسية»، التي تحدثنا عنها، شيئاً آخر غير المجتمع نفسه، بقدر ما يكون مغترباً؛ بيد انها **خارجية** تماماً. وينجم السؤال الذي ينطرح الآن اذن، بالتحديد، عن كون الدولة البرجوازية (أو الرأسمالية) ليست بشكل خالص، لا «داخل» ولا «خارج» سياق تطور الانتاج الرأسمالي الذي يُخْضع، تدريجياً، كل الحياة

الاجتماعية الى جميع احتياجاته. ان ما حاول ماركس وانجلس التفكير به في سلسلة من النصوص التي لانراهما فيها في صراع مع الايديولوجية الرسمية «الليبرالية» فحسب، بل ومع المادية التاريخية الخاصة بهما، انما هو الصلة بين تطور وظائف الدولة، و«مرحلة» جديدة من توسع رأس المال، تتميز بمركزة الانتاج، وباستقلالية رأس المال المالي، وباشكال جديدة في المنافسة الدولية(٧).

ان المسألة اذن هي التالية: تعيش الدولة وتكثر من اجهزتها، من خلال **استهلاكها للعمل الزائد** الذي «تمتصه» وفق كيفيات خاصة (ضريبة، تنظيم المضاربة المالية)؛ ولكن ماذا **يصبح** هذا العمل الزائد (المتبلور بالمال)؟ هل يستهلك بخسارة محضة («طفيلية» خالصة)؟ ام هل يعاد ادخاله في عملية مجمل الانتاج، بحيث يوجهه نحو التطور الرأسمالي، على حساب زيادة تناقضاته حدة؟ ولنقل، اذا شئنا طرح السؤال بتعابير لايمكنها ان تكون تعابير ماركس نفسها: كيف التفكير بالخاصية **البنيوية** لتدخل الدولة دون اعطائه لذلك، بطريقة دفاعية، خاصية **وظيفية**؟ او ايضاً، وهذه المرة حسب بديل ملح جداً في خطاب ماركس وانجلس (راجع، **الحرب الاهلية في فرنسا**: «لقد اصبحت الآن هذه الوحدة للقوميات الكبيرة، مع انها ولدت في الاصل بالعنف، عاملاً قوياً في الانتاج الاجتماعي»)، فكيف نحلل **الآثارالتقدمية تاريخياً** «لميكانيزم»اجتماعي **قمعي** في جوهره؟ هكذا نرى ان التساؤل يطال، بالتحديد، الاشكالية الاشتراكية القديمة (سان سيمون)، والاقتصادية فيما بعد، المتعلقة **بالوظائف الاجتماعية الانتاجية وغير الانتاجية**، وبالتالي، الطريقة التي وُجدت فيها حركة «القوى الانتاجية» في المجتمع، مُعرّفة، في وقت تكوين المادية التاريخية.

نقول إن تصور ماركس يقطع، بحكم ميله، مع التصور «التعبيري» عن الدولة. وهاهو مؤشر آخر على ذلك: **انطلاقاً من الحرب الاهلية في فرنسا** صار التشديد اكثر من اي وقت آخر على الخاصية **القمعية** للدولة ــ «وسيلة لاخضاع

---

(٧) يشكل هذا المقطع من رسالة ماركس الى دانييلسون، في ١٠ نيسان ١٨٧٩، شاهداً من الشواهد: «سمح ظهور نظام سكك الحديد في اهم الدول الرأسمالية، بل فرض على الدول التي تقتصر فيها الرأسمالية على بعض نواحي المجتمع، خلق وتوسيع، بشكل مفاجىء، **بنيتها الفوقية** الرأسمالية لدرجة لاتتناسب مطلقاً مع حجم الجسم الاجتماعي الذي يواصل الانتاج بشكل اساسي وفق انماط تقليدية، فليس هناك ادنى شك، اذن، بأن انشاء سكك الحديد في هذه الدول، قد عجّل التفكيك الاجتماعي والسياسي، **تماماً كما عجّل**، في الدول المتقدمة، التطور النهائي للانتاج الرأسمالي، وفيما بعد، تحويله النهائي. وعملت الحكومات، في جميع الدول، باستثناء انكلترا، على دعم شركات سكك الحديد ومساندتها، على حساب خزينة الدولة...».

العمل الى رأس المال»، «اداة قمع قديمة»، «ليست شيئاً آخر غير اداة لاضطهاد طبقة من قبل طبقة اخرى، وذلك سواء في الجمهورية الديمقراطية او في الملكية»، الخ. ولعل مما له معناه، ان هذا الالحاح المخصص للنضال ضد «التقديس الخرافي للدولة» المنتشر في الطبقة العاملة وفي الاحزاب العمالية نفسها، والذي يبدو انه اتى مباشرة من أطروحات البيان الشيوعي التي ذكرناها سابقاً، لايؤدي مطلقاً الى تأكيد المنحى الذي يتصور الدولة على انها أداة. ذلك انه يتعقد «بتأثير مقابل» يغيره بهذا الصدد كل شيء. الدولة اداة (اضطهاد وسيطرة طبقية) «باجهزتها» و«تقنياتها»، ولكنها ليست مجرد ناقل «لارادة» طبقية. وبشكل مترابط مع هذا الأمر، يمكن للطبقة المسيطرة ان يقل اعتبارها تدريجياً «كذات»، في علاقتها مع الدولة. يجب بالاحرى دراسة الدولة، في بنيتها، بمثابة «دولة طبقية»، دولة تتوافق مع وجود تناقضات طبقية، ومخصصة «لاعادة انتاجها». مما يعني ان «اكتمال آلة الدولة» الذي يسعى ماركس الى رسم مراحله من خلال تعاقب «الثورات السياسية» التي تبدأ من الملكية المطلقة الى الامبراطورية البونابرتية مع لويس فيليب، وحتى الجمهورية الثالثة (لاحظ امتياز النمط الفرنسي، الذي رفع الى مصاف التطور النموذجي) لايمكن اختزاله، باي شكل، الى قيام البرجوازية بصناعة مقصودة لآلة في خدمة حاجات قضيتها.

يمكن التقدم بالفكرة القائلة، في ظل تعابير **استقلالية** الدولة ــ التي تنتمي بكاملها الى اشكالية الاغتراب ــ بان ماركس يسعى بالاحرى الى تصور **الدور (السلمي اجمالاً) الذي لعبته الدولة في تكوين «البرجوازية» في طبقة**، بواسطة الحل الذي قدمه لتناقضات المصالح بين مختلف اقسامها، بل لنقل، بين مختلف **نماذج** «البرجوازية» المنبثقة من الوظائف المختلفة للاستغلال الرأسمالي، ومن اللحظات المختلفة في تطورها. بحيث انه اذا لم يكن من الممكن التفكير بان تكوين البرجوازية في طبقة موحدة (نسبياً) قد اتى من الدولة، فيجب مع ذلك الاقرار بان هذا التكوين لايتم الا في **شكل الدولة** (راجع ، من جديد ايضا ، فصل **رأس المال** حول «تشريع المصنع»، المقدم بوصفه «أول رد فعل منظم للمجتمع» ازاء تبديد وتدمير قواه الانتاجية البشرية، ولكن ايضاً بوصفه مصلحة واضحة جداً لرأس المال . . . في مواجهة الرأسماليين الافراد).

ولهذا يزداد وضوح الاسباب التي جعلت ماركس وانجلس يريان انه لأمر اساسي تماماً ان تكون كومونة باريس قد سعت، في الوقت نفسه، «إلى الغاء آلة الاضطهاد القديمة»، و«الى اتخاذ ضمانات ضد مندوبيها وموظفيها هي نفسها. . . لتحاشي التحول الحتمي في جميع الانظمة السابقة، وهو تحول الدولة واجهزتها التي

هي في الأصل خادمة للمجتمع، الى اسياد له»، كما يؤكد انجلس ذلك في مقدمته، عام ١٨٩١، **الحرب الاهلية في فرنسا**. ان للآلة منطقها الخاص، وهي اداة بالتأكيد، ولكنها اقرب الى معنى ذاتي الحركة، منها الى معنى الاداة. لايمكن لهذه الآلة ان تستخدم «كما هي» من قبل الطبقة العاملة، من اجل «جعلها تعمل لحسابها الخاص». يشكل استنتاج ماركس هذا، كما هو معروف، نقطة انطلاق تفسيرات، برنشتاين ولينين المتعارضة. ومن المعروف لماذا: ذلك انه، في الوقت الذي يعهد فيه الى البروليتاريا بالمهمة **العملية**: «تدمير» الدولة البرجوازية بدون تساهل، فإنه يلغي، نهائياً، **في النظرية**، الرسم التخطيطي الفلسفي المجرد لقاعدة «كل شيء او لا شيء» (دولة او مجتمع) لتحل محلة مسألة **التحويل**. او لنقل بطريقة اخرى: انه يطرح، من الآن فصاعداً، وهو يحتفظ في الوقت نفسه، بانسجام مع البيان الشيوعي، على مسألة ان الثورة هي استيلاء على سلطة الدولة ــ وبالتالي فسلطة الدولة هي موضوع الاستيلاء ــ ان هذه «السلطة» هي، في تأثيرها، ومداها التاريخي، **تابعة** لبنية جهاز («آلة») الدولة. وهذه البنية، اذن، هي الحاسمة، في النهاية.

٣ ــ من «الحزب ـ الوعي» الى «الحزب ـ التنظيم»

يمكننا الآن التوجه من جديد نحو مسألة الحزب الثوري.

اذا كان اول مفهوم للدولة يماثلها مع «الدائرة السياسية»، مع التصور المستلب والمقلوب لنزاعات المصالح في «المجتمع المدني» (ذلك ان جوهر الدولة البرجوازية هو نتيجة لانقلاب يحوّل بشراً واقعيين، يكونون هم انفسهم منقسمين الى اغنياء وفقراء، مالكين وغير مالكين، برجوازيين وبروليتاريين إلى متّحد وهمي يتكوّن من «مواطنين» متساوين شكليا)، فاننا نفهم لماذا تسيطر، على قسم كامل من الدراسات الماركسية حول الحزب، **مسألة الوعي الطبقي**. وهي تنتهي فيما يُمكن تسميته، بيانياً، اطروحة «الحزب ـ الوعي». وبالمقابل، فان المفهوم الثاني للدولة يماثلها، قبل كل شيء، مع الوجود المادي «لآلة» او « لجهاز» تؤمن وسائله المنبثقة من «تقسيم عمل» نوعي، وظيفة فعلية تماماً (وليست «وهمية») في الصراع الطبقي. مما يؤدي، بحكم ميل المفهوم، الى انتقال مطابق بالنسبة للحزب: اي ما يمكن تسميته، بيانياً، اطروحة «الحزب ـ التنظيم» المحكومة **بمسألة القيادة التكتيكية والستراتيجية** للنضال الثوري. لنحاول، من جديد تقدير هذا الانتقال.

اذا كانت الدولة البرجوازية، قبل كل شيء، تصوراً مخادعاً للمجتمع،

مخصصاً لاخفاء التناقض الداخلي فيها (والذي يتحقق في اشكال الحق «العام»)، فان مسألة الحزب الثوري هي مسألة **نزع الخداع** الذي يجب ان يتم في الوعي الذاتي للطبقة الثورية. يتعارض الوعي الطبقي الـذي يتحقق في الحزب مـع الاغتراب «السيـاسي»، وهو يعمـل، مقابـل هذا الاغتـراب، على إظهـار الحقيقة العـارية للاستغلال، والمصالح المشتركة للبروليتاريا، التي هي، في الوقت نفسه، المصالح العامة للميل التاريخي، نحو الشيوعية، المندرج في تناقض المجتمع المدني. اذن، **تتحول الطبقة** المستغلة نفسها الى **حزب** «مستقل»، داخل احشاء النظام القائم. ومن ثم، ومن خلال انحلالها الخاص بها (في الثورة)، بتحقيقها **الغائها لنفسها كحزب**، تصل بذلك الى **الغاء الطبقات**، وبـالتالي، الى الغـاء كل تمييـز بين «المجتمـع» و«الدولة». وبلغة فلسفية نقول: ان «الحزب» هو الوسيط الضروري بين ظهـور الطبقة والغائها.

إلّا انه يجب النظر بوضوح الى تناقضات هذه الاشكالية التي تحكم، مع ذلك، معظم صياغات **البيان الشيوعي**، والتي تمتد بدائلها المتعاقبة من **وضع الطبقة العاملة في انكلترا** (١٨٤٤) الى **الايديولوجيا الالمانية** (١٨٤٥) ومن ثم الى **بؤس الفلسفة** (١٨٤٦) و**١٨ برومير لويس بونابرت** (١٨٥٢).

وهي تنبع مباشرة ــ وان كان ذلك مقابل نقد داخلي ــ من الاشكالية القانونية البرجوازية «للحق الطبيعي» التي يشير فيها مفهوما «الطبقة» و«الحزب» الى انقسام المجتمع على ذاته (راجع، رسو، **العقد الاجتماعي**، II، ٢ـ٣، وIV، ١ـ٢). وبينما يرى الحق الطبيعي ــ على الاقل في الاتجاه الروسوي ــ في نفي الحزب، الشرط الذي يضمن عدم وجود الطبقات، وبالتالي امكانية الدولة الديمقراطية (او تطابق الشعب والدولة) فان ماركس يعين، بفارق قليل، في تكوين الطبقة في حـزب، السيرورة التاريخية التي تؤدي الى نفي الدولة، وهكذا فقط، الى تحقيق الديمقراطية الفعلية. إلّا ان هذا الفارق لايلغي، لهذا السبب، «الجدلية» المميزة للايديولوجية القانونية بين **الشمولية**، الحقيقية (او الاصالة) والوعي: فمصلحة البروليتـاريا، «الخاصة» ظاهرياً، تغطي في الواقع شمولية اساسية، لان البروليتاريا الخاضعة الى استغلال جذري لاتميل نحو سيطرة جديدة، بل نحو الغاء كل فارق طبقي. ان هذه الشمولية هي التي تحث، في العمق، على تكوين الطبقة (البروليتارية) في حزب (شيوعي)، وتضمن بالتالي اصالة وعيها لذاتها ــ مقابل لاـاصالة الوعي الايديولوجي المتجسد في الدولة السياسية التي تقدم تخليد مصلحة خاصة: الملكية البرجوازية، على أنها بمثابة أمر شمولي.

نعثر، في **وضع الطبقة العاملة في انكلترا** وفي **البيان الشيوعي**، على الترجمة المادية لهذه الاطروحة: وهي ترجمة تظهر فيهما بشكل وصف للشروط المادية لحياة البروليتاريا، تلك الشروط التي تجعل منها، منذ ذلك الوقت، سبباً «لانحلال المجتمع البرجوازي»، والطبقة الشاملة لانها **محرومة من كل ملكية**، وبهذا المعنى، محرومة من كل «مصلحة» مكتسبة لتصونها ــ «ليس عندها ما تخسره سوى قيودها» ــ مبتعدة، بفضل الثورة الصناعية الرأسمالية، عن كل الروابط الاجتماعية التقليدية (العائلة، الوطن، الدين)، وبالتالي **مجردة من الاوهام**، جذرياً، حول طبيعة العلاقات الاجتماعية الراهنة.

بيد انه يتعذر على ماركس الدفاع عن اطروحة «الحزب ـ الوعي» وهي بهذا الشكل، لأن هذا من شأنه ان يعني، في النهاية، ان السياسة الثورية تتماثل مع **امتلاك الوعي** وآثاره ــ وهذا ما توصل الى الاقرار به، كل الذين سعوا، فيما بعد، ولاسيما ضد «النزعة الآلية» «le mecanisme» للاممية الثانية ثم الثالثة، الى العثور في فلسفة تعتبر «الطبقة» بمثابة «ذات تاريخية»، على طرق لتعديل الماركسية واللينينية الرسمية (مثل لوكاش). والحال ان ماركس انتقد، دفعة واحدة، هذا الموقف المثالي تماماً؛ بل انه يمكننا القول إن **نقد كل امكانية لمماثلة السياسة بتأثيرات الوعي وأشكاله** هو الذي يمثّل، منذ البداية، عنصر المادية الذي لايقبل التقليل من شأنه، ومحرك تطور ماركس التاريخي وقطيعته التدريجية مع الايديولوجيا البرجوازية بأسرها. لقد قرأ ماركس هذه الاستحالة، اولاً، في الاختلاف بين ايديولوجية الانوار والتاريخ الفعلي للثورة الفرنسية التي اوحت به، ثم في الفارق بين الاشتراكية الطوباوية ونضال الطبقة العاملة. وكان قد كتب، منذ العام ١٨٤٣: ليست السياسة تربية ولا دعاية ــ «نحن لانقدم انفسنا للعالم كاصحاب عقيدة بمبدأ جديد: هذه هي الحقيقة فلنركع امامها!» ــ، بل هي صراع مادي: «فلنستبدل اسلحة النقد بنقد الاسلحة» (رسالة الى روج). ومنذ اللحظة التي انتقل فيها ماركس من الانسانية الثورية الى الشيوعية الثورية، توجب عليه اجراء **انقلاب مادي** داخل اطروحة «الحزب ـ الوعي»: ليس تكون الوعي الطبقي ــ أو أيضا، حسب تعابير **بؤس الفلسفة**، و**١٨ برومير لويس بونابرت**، الانتقال من «الطبقة في ذاتها» الى «الطبقة من أجل ذاتها» ــ عملية فكرية، انه قبل كل شيء سيرورة تطور عملي. انه المحصلة، والتكامل التدريجي لجميع الممارسات التوحيدية والتنظيمية للشغيلة، في مجرى نضالاتهم ضد الاستغلال. وهذا اذا لم يفترض ميل هذه الممارسات الى الاندماج في اطار مؤسساتي وحيد، فهو يفترض على الاقل، تقاربها العفوي. سنرى ان هناك صعوبة بالغة تطرأ هنا، لاسيما وان هذا التقارب عالمي في «مضمونه» وقومي في «شكله»، اي انه متعارض تناقضياً

مع الدولة، وتابع لها، «مركزي» و«غير مركزي» ازاء الدولة التي يكون مركزها قومياً، دائماً.

لاتوجد البروليتاريا كطبقة لمجرد ان الشغيلة يعانون جميعهم شروط استغلال متشابهة؛ بل على العكس، فان العلاقة الرأسمالية تستند هي نفسها الى المنافسة بين الشغيلة (راجع، **البيان الشيوعي، وبؤس الفلسفة**). ان التأثير الوحيد، المباشر والفوري لعلاقة الانتاج الرأسمالية، نظراً لكونها تقوم على قوة العمل «كسلعة»، هو **تدمير** طبقة الشغيلة المأجورين التي تخلقها بحكم ميلها، وذلك بتقسيم الطبقة الى ذرات. فالصراع الطبقي اذن، والصراع الطبقي وحده، عندما يفرض عليهم، تدريجياً، تغليب تناقضهم المشترك مع رأس المال على المنافسة فيما بينهم، هو الذي يكونهم في طبقة. ويمكن القول، بالاحرى، ان «الحزب» يميل الى التماثل مع الطبقة نفسها لانه يحدد **المستقبل الثوري للطبقة** التي يكونها عملياً كقوة **مستقلة** ويعطيها وحده، وجوداً تاريخياً.

تعني هذه الاطروحة، بشكل خاص، ان تكوين المنظمات النقابية بنموذجها الاصلي التريديونيون البريطاني، لايمثل ظاهرة متميزة عن تكوين الحزب؛ ولاحتى مرحلة من شأنها أن تتبلور في منظمة خاصة تجد نهايتها في ذاتها (في استقلالية شكل معين «مطلبي» للصراع الطبقي). يقول **البيان الشيوعي**: «ان كل صراع طبقي، صراع سياسي». ويعتبر تشكيل النقابات **لحظة** حاسمة في تكوين الطبقة، **وبالتالي** الحزب الثوري، الذي فيه يجري، بالتحديد، الاعتراف الواعي بالوحدة الطبقية.

ثمة نقطتان تستدعيان التعليق هنا:

لايمكن، من جهة اولى، فهم هذا التصور النظري، اذا لم نربطه، ليس فقط بالاشكالية الفلسفية التي يستمد منها منطقه، بل وأيضاً بالظرف التاريخي الذي اكتشف فيه ماركس وانجلس تحقيق هذا التصور. ويمكن القول،، بيانياً، ان اطروحة **البيان الشيوعي** تستند الى «تركيب» نظري لميول تمت ملاحظتها، من جهة اولى، في تاريخ **الشارتية** الانكليزية، ومن جهة اخرى، في تاريخ المحاولات الثورية للبروليتاريا الفرنسية، التي تعتبر **البلانكية** شكلها الممتاز، والتي لم تكن **عصبة الشيوعيين**، في البداية، الا امتداداً لها. بل يمكن القول أيضاً ان هذا «التركيب» يعكس الدور الشخصي الذي لعبه ماركس، ولاسيما انجلس، لاقامة علاقة، من خلال بعض الممثلين، بين هاتين الحركتين اللتين كانتا تجهلان بعضهما البعض تماماً، حتى ذلك الوقت (راجع، انجلس، **مساهمة في تاريخ عصبة الشيوعيين**، ١٨٨٥).
كانت الشارتية اول طراز «لحزب جماهيري» ذي قاعدة عمالية، ينسق الاهداف

الاقتصادية (التعاونيات ـ يوم عمل من عشر ساعات) والسياسية (الاقتراع العام) ويمارس العمل الجماهيري (اضرابات، تظاهرات، عرائض). وكانت البلانكية «طليعة» ايديولوجية (الانتقال من المساواتية الى الشيوعية) اتخذت على عاتقها هدف الاستيلاء على سلطة الدولة من قبل العمال. كان ماركس وانجلس، في تصورهما للحزب، يتوقعان اذن، تطوراً للصراعات الطبقية التي تنسق هاتين التجربتين، وتخفف كلاً منهما من حدود الثانية. ذلك ان الحركة الجماهيرية تمتد، في الشارتية، على حساب الاستقلالية البروليتارية، وتميل الى اخضاع الموقف الطبقي الى اهداف الديمقراطية البرجوازية ـ الصغيرة؛ هذا في حين يميل «النقاء» البروليتاري، في البلانكية، الى تجاوز هذه الديمقراطية، ولكنه ينغلق في عزلة الشيع، والتكتيك ذي الميل الانتفاضي، وهذا ما يفسره ماركس وانجلس بنقص قاعدتها العمالية.

ومن اجل دراسة اشكال هذا التنسيق عمل ماركس وانجلس على تحديد شروط التكون العملي للوعي الطبقي. هناك، من جهة اولى، الشروط التي يخلقها تطور الثورة الصناعية البرجوازية من اجل التقاء النضالات (مركزة الانتاج والسكن العمالي في المدن، آثار الازمات الاقتصادية التي تهدد قوت العمال جماعياً)؛ وهناك، من جهة اخرى، شروط يخلقها التاريخ السياسي: ان البرجوازية هي التي تقف، في الاساس، خلف تكوين البروليتاريا في حزب سياسي، وذلك بقدر ما لاتستطيع انجاز ثورتها الخاصة بها، ضد الاقطاعية وضد الارستقراطية، دون حشد وتجنيد جماهير الشغيلة الى جانبها كقوة حاسمة، ودفعها بالتالي في صراع قومي حيث تنتهي بالعمل من اجل اهدافها هي (هذا هو مفهوم «الثورة الدائمة»).

وإذا كان تصور الحزب الثوري يرتبط مباشرة، من جهة اخرى، بتصور الدولة («السياسية»)، فان التوافق بينهما يظهر لاتماثلاً ملحوظاً، يمكن اختصاره بالقول ان علاقة الطبقتين بالتعبير السياسي «عنهما»، ذات طبيعة مختلفة تماماً. والاطراف التي يجب مقارنتها هي، من جهة، **الطبقة البرجوازية والدولة**، ومن جهة اخرى، **البروليتاريا والحزب الثوري** (الشيوعي) ـ ولنلاحظ انه يجب ألّا نقارن، من جهة اولى، كل طبقة و«حزبها»، ومن جهة اخرى، الدولة أو «سلطة الدولة» كتعبير عن مرجع مشترك. وكما ان هناك علاقة تاريخية داخلية بين البروليتاريا والحزب الشيوعي، فهناك علاقة داخلية بين البرجوازية والدولة، إلّا أن العلاقة، في هذا التصور الاول؛ كما رأينا، بين البرجوازية والدولة، علاقة تمثيلية، بمعنَييْ الكلمة: «تمثيل» المجتمع بشكل مستلب (بما فيه ميكانيزم البرلمانية) وتمثيل الدولة للطبقة البرجوازية التي تفوض لها التعبير عن مصالحها المشتركة. وبالمقابل، فإن علاقة

البروليتاريا بالحزب **ليست تمثيلية**؛ انها علاقة عضوية للبروليتاريا بذاتها، او على الاقل بين البروليتاريا وتكونها النزوعي في طبقة ثورية ــ وبهذا المعنى فقط يمكن الكلام عن «الطليعة»: ان البروليتاريا هي الطبقة الوحيدة في المجتمع التي تكون هي نفسها طليعة ذاتها. ولايجوز مطلقاً اعتبار الحزب بمثابة جهاز تفوضه الطبقة العاملة من اجل قيادة نضالها السياسي، او من اجل تمثيلها في الدولة.

يعني ذلك ان ماركس وانجلس رفضا، دفعة واحدة، «النمط» السياسي ـ السوسيولوجي الذي أصبح، فيما بعد، نقطة مشتركة «لماركسية» الاممية الثانية والثالثة: نمط التوافق المقابل ـ نظري (Bi-univoque)* بين طوبوغرافيا «للطبقات الاجتماعية»، وطوبوغرافيا «للاحزاب السياسية»، ينسب الى كل طبقة تمثيلاً (او تعبيراً) سياسياً؛، في الدائرة السياسية، بشكل حزب. بل انهما لم يقبلا، علاوة على ذلك، ببديل هذا النمط الذي يجعل من الدولة (او من «آلة الدولة») **حزباً وحيداً للبرجوازية** ــ ينقسم عند الضرورة الى ميول ثانوية ــ هذا علمًا بانهما استعادا، في تحليل ثورات ١٨٤٨، التعبير الشائع آنذاك في كل مكان، والذي يعارض «حزب الفوضى» «بحزب النظام»، اي تحالف جميع الطبقات المالكة التي تعبر الدولة، بالتحديد، عن وحدتها. وليس ذلك لان ماركس وانجلس تمسكا باطروحة ضعيفة (التنوع التجريبي، والاعتباطي للتعبيرات السياسية لكل طبقة)، بل لانهما يؤيدان اطروحة اقوى، مبنية على اولوية الصراع الطبقي بالنسبة لوجود الطبقات نفسه: اي **الفرق بين طبيعة** الدولة والحزب الثوري كشكلين لتنظيم الطبقات المتناقضة. الشكل الاول، تجريدي، تُعلن في ظله الاطروحة الاساسية عن الفرق بين طبيعة «السياسة البرجوازية» و«السياسة البروليتارية».

لم يتخل ماركس وانجلس ابداً عن اطروحة «الحزب ـ الوعي»، ذلك انها تتطابق، في الوقت نفسه، مع ضرورة اساسية في الموقف «الشيوعي» (نقيض اطروحة الميل الثوري والدولة)، ومع بعض الاشكال الايديولوجية التي توجب على ماركس وانجلس ان يفكرا بها حول «اتحاد» النظرية والحركة العمالية («كمخرج» من الايديولوجيا المسيطرة). والدليل على ذلك، الصياغة المدهشة لانجلس في اختتام **مساهمة في تاريخ عصبة الشيوعيين**: «لاتحتاج البروليتاريا الالمانية، اليوم، لتنظيم متكون علني أو سري: اذ يكفي مجرد تجمع اعضاء الطبقة نفسها الذين يعتنقون الافكار نفسها، وهذا امر مسلم به، حتى يزعزع كل الامبراطورية الالمانية، وحتى

* مقابلة بين عنصر واحد من مجموعة وعنصر واحد معين من مجموعة اخرى. يكون عنصر المقابلة (مقابلاً نظيرياً)، ويكون اسلوب المقابلة مقابلاً نظيرياً.

بدون وضع نظام لهم أو لجنة ادارية أو قرارات أو اية اجراءات شكلية اخرى [. . .] وبالاضافة الى ذلك، اصبحت، الآن، الحركة الاممية للبروليتاريا الاوروبية والاميركية من القوة بحيث لم يعد شكلها الأولي، الشكل الضيق ـ العصبة السرية ـ يشكل عقبة امامها، فحسب، بل وايضاً شكلها الثاني، الاوسع بما لايقاس ـ الجمعية العالمية للشغيلة، ذات الصفة العلنية. ومن جراء ذلك، فان مجرد الشعور بالتضامن المبني على الاعتراف بالهوية وبالوضع الطبقي بين عمال جميع البلدان وجميع اللغات، يكفي لخلق وتوحيد حزب واحد وعظيم للبروليتاريا». وهذا ما لم يمنع ماركس وانجلس عن المشاركة الفعالة في بناء وتوجيه الاحزاب الاشتراكية والاممية الثانية.

واذا كانت اطروحة «الحزب ـ الوعي» لم تختفِ ابداً، فانها اضطرت، مع ذلك، بتأثير صعوباتها الخاصة بها، و«الاختبار» التاريخي، الى الخضوع من حيث الغرض، الى اطروحة «الحزب ـ التنظيم» التي تعارضها في نقاط اساسية.

لقد وضع «الانقلاب المادي» الذي طال، كما رأينا، فكرة «امتلاك الوعي الثوري»، فكرة التنظيم في المكانة الاولى. ان الحقيقة الفعلية للوعي الطبقي هي التنظيم الطبقي. بيد انه طالما بقي هذا التنظيم لايعبر إلّا عن تجلي وجود الطبقة «في ذاتها» فانّ المثالية تظلّ مسيطرة. غير ان ما يبقى غير وارد (أو على الاقل بتعابير مثل «متأخر» و«متقدم» عن الوعي الطبقي) هو اللعبة المعقدة للتناقضات الايديولوجية الداخلية، التي يكون التنظيم الطبقي ميدانها ورهانها، والتي (التناقضات) تطال السياسة التي يتبعها التنظيم في ظروف محددة: تكوينه، «ازماته»، «خططه».

لقد حققت الجمعية العالمية للشغيلة، المؤسسة عام ١٨٦٤ بمشاركة ماركس الذي سرعان ما لعب فيها دوراً قيادياً، بشكل صريح، النمط الذي عرضه **البيان الشيوعي**:

ـ بمبادئها: «يجب ان يكون تحرير الطبقة العاملة من صنع الطبقة العاملة نفسها»، مبدأ اساسي **للاستقلالية**؛ «ان التحرير الاقتصادي للطبقة العاملة هو الهدف العظيم الذي يجب ان تكون كل حركة سياسية بمثابة وسيلة خاضعة له»، «ان واجب الطبقة العاملة الكبير هو الاستيلاء على السلطـة السياسية»، انه مبدأ اساسي في **السياسة البروليتارية**؛ واخيراً، مبدأ **اممية** النضال الطبقي.

ـ بتركيبها: **وحدة** جميع اشكال تنظيم واتجاهات البروليتاريا الاوروبية، سواء انضمت كمجموعة، او التحقت فردياً بالشُعب المحلية.

ـ بقاعدتها العمالية الاساسية: التريديونيونات البريطانية التي قدمت بنيتها

التحتية وصحافتها.

ولكن التاريخ الفعلي للجمعية العالمية للشغيلة طور، في نفس الوقت الذي عمل فيه على تقدم التضامن (اضرابات، معارضة حروب الفتح)، تناقضات داخلية لاعلاقة لها البتة بالفعل التدميري «للمنافسة التي يقوم بها العمال فيما بينهم» (**البيان الشيوعي**)، والتي (التناقضات) بلغت الذروة غداة **الكومونة** في انشقاق الفوضوية من جهة، والتريديونيونية من جهة أخرى. ان الاممية منظمة يدور في **داخلها** الصراع من اجل الشيوعية، وهي ليست «حزباً شيوعياً».

يترك تماثل الحزب مع تطور الوعي الطبقي مسألتين اساسيتين بدون حل.

أولاً، مسألة آثار تاريخ الرأسمالية على التنظيم النقابي: ماهو مصير هذا التنظيم عندما تندرج نتائج التضامن العمالي والنضالات المطلبية (تحديد يوم العمل، والحد من استغلال النساء والاطفال) في حركة الثورة الصناعية الرأسمالية نفسها، مؤدية بذلك الى الانتقال من «القيمة الزائدة المطلقة» الى «القيمة الزائدة النسبية» (حسب تعابير **رأس المال**)، اي الانتقال من شكل للعمل الزائد الى آخر؟ وبشكل آخر، عندما لاتعارض علاقة الانتاج رأس المال بافراد منقسمين، وحتى متشابهين، بل بطبقة، او بشرائح طبقية منظمة؟ وعندما تحسب «استراتيجية تراكم» رأس المال حساب هذا التنظيم، وتعمل جاهدة على السيطرة عليه؟

مسألة اخرى بدون حل: انها مسألة دور الحزب في الانتقال الثوري. إن أول مهمة تقع على عاتق الحزب هي «الاستيلاء على السلطة السياسية»: فماذا تصبح حينئذ العلاقة بين الطبقة والحزب والدولة؟ فهل الحزب هو الذي **يجعل من نفسه** دولة، تصبح بدورها «لجنة» مكلفة «بادارة المصالح العامة» للبروليتاريا، اي يقيم معها (مؤقتاً) علاقة تمثيلية؟ ام ان هناك شكلاً جديداً للعلاقة التناقضية بين **الشكل** الدولة **والشكل** الحزب على نفس القاعدة الطبقية (البروليتارية)؟ ان المسألة، في الواقع، بدون حل، لانه ليس «للدولة» و«الحزب» في اشكالية «الحزب ـ الوعي»، كما رأينا، عنصر مشترك، بل تقعان من الجهتين، في «قطيعة» بين الوهم «السياسي» والحقيقة «الاجتماعية».

يمكن ربط هذا الاحراج بمسألة ان الثورة الشيوعية، سواء في المخطط النظري **للبيان الشيوعي** او في **مقدمة نقد الاقتصاد السياسي** (١٨٥٩)، تبقى غير قابلة للتحليل بوصفها سيرورة تاريخية، لها مدتها وتناقضاتها الخاصة، وليست الا نقطة الحد «للانتقال» من مجتمع الطبقات الى مجتمع بلا طبقات، رغم انها تطرح في الوقت نفسه بمثابة عملية سياسية، يمر فيها تغيير علاقة الانتاج (اي العمل) عبر

نقيضه الظاهري، أي الصراع الطبقي في «البنية الفوقية»(٨).

لقد حاول ماركس وانجلس الاجابة على هاتين المشكلتين وذلك بتعديل تصورهما للحزب في الوقت نفسه الذي كانا يربطان ذلك التصور **بمفهوم ثان عن الدولة**. ومن وجهة النظر هذه، تُعتبر الدولة، كما نعرف، «جهازاً» أو «آلة» مادية، دائمة، قبل كل شيء، تتركز فيها وسائل سيطرة الطبقة البرجوازية. واذا كان الأمر كذلك، فان الطبقة العاملة لايمكنها تحقيق تحررها إلّا بمعارضة تلك الآلة، وعلى تربتها نفسها، بآلة أخرى، بجهاز آخر.

٤ ــ من التنظيم الى الايديولوجيا

عبرت اطروحة «الحزب ـ التنظيم» عن نفسها، بشكل خاص، في اضافة المادة (٧أ) الى انظمة الاممية التي اوضحت طبيعة الانقسامات الحاصلة (مؤتمر لندن ١٨٧١، ومؤتمر لاهاي ١٨٧٢): «لايمكن للبروليتاريا، في نضالها ضد السلطة الجماعية للطبقات المالكة، أن تتصرف كطبقة، إلّا إذا تشكلت هي نفسها في حزب سياسي متميز ومتعارض مع جميع الاحزاب القديمة التي شكلتها الطبقات المالكة. إنّ تكوّن البروليتاريا في حزب سياسي أمر ضروري لتأمين انتصار الثورة الاجتماعية وهدفها السامي: الغاء الطبقات. يجب أيضاً ان يخدم تحالف القوى العمالية الذي حصل سابقاً بفضل النضال الاقتصادي، كرافعة في ايدي هذه الطبقة، في نضالها ضد السلطة السياسية لمستغليها. وبما ان اسياد الارض ورأس المال يستخدمون، دوماً، امتيازاتهم السياسية من أجل الدفاع عن احتكاراتهم الاقتصادية وتخليدها، واخضاع العمل، فان الاستيلاء على السلطة السياسية يصبح اعظم واجب على البروليتاريا».

تبدو هذه الصياغة، اذا ما ضربنا صفحاً عن الظروف التي طُرحت فيها، قريبة جداً من **البيان الشيوعي** انها تشير، في الواقع، إلى قطيعة في نقاط اساسية. لم تتحدث الانظمة الاصلية إلّا عن «اقامة نقطة مركزية للاتصال والتعاون بين الجمعيات العمالية من مختلف البلدان، والتي تطمح الى الهدف نفسه»، وكانت تعرف وظائف المجلس العام كوظائف «وكالة عالمية لمختلف الجمعيات التي تتعاون». بيد ان ما يتعلق الامر بتأمينه الآن هو **المركزة** الفعلية «المنظمة» للحركة العمالية؛ انه ايضاً **التمييز المؤسساتي**

---

(٨) ان هذه الصعوبة هي بالتحديد التي حاول لينين حلها بالابداع النظري الذي المحنا اليه.

حاولت توسيع هذه المناقشة، في رد على مداخلة ل. التوسر، في مساهمتي في مصنف «Discutere la stato, Bari, De Domato, 1978» (الترجمة الفرنسية في Dialectiques، العدد ٢٦، تحت عنوان «الحزب، الدولة، الانتقال»).

بين «الحزب» و«النقابة»؛ واخيراً، انه حضور الطبقة العاملة بوصفها قوة مستقلة، بواسطة الحزب، في «جبهة» **الصراعات السياسية** التي يدور رهانها حول الشكل (الدستوري) للدولة، وسياستها الاقتصادية (الحمائية، والتبادل-الحر)، والاجتماعية (تشريع العمل، السكن، التعليم)، والدولية والعسكرية (الحروب القومية «الدفاعية» والهجومية»).

بعد محاولة لتحقيق هذه الأهداف **بتحويل** الرابطة العالمية للشغيلة من الداخل، عمل ماركس وانجلس على تحقيقها بدعم تشكيل الاحزاب الاشتراكية القومية (نموذجها الاصلي: الاشتراكية-الديمقراطية الالمانية، نتيجة توحيد «اللاساليين» و«الماركسيين» في مؤتمر غوتا عام ١٨٧٤. وفي الواقع لم تكن هاتان الصيغتان متناقضتين بنظرهما، ذلك أنه منذ عام ١٨٧٢، . . كان اهم نقد وجهه باكونين ضد ماركس هو ارادة هذا الأخير تحويل الرابطة العالمية للشغيلة الى «اممية احزاب».

ونقول مجدداً، إن المسائل التي يطرحها هذا التصور والممارسة المتطابقة معها لايمكن فهمها إلّا إذا أرجعناهما إلى حدثين تاريخين كبيرين: تطور التريديونيـونية البريطانية المرتبط بتشكيل الدولة «الليبرالية»، ودروس كومونة باريس. ويمكن القول إن تطور التريديونيونية هو الذي ادى الى اقناع ماركس بضرورة التمييز النظري والتنظيمي بين «النقابة» و«الحزب»، وان الكومونة ــ من خلال آثارها الايديولوجية ذات الحدين، في جذب ونبذ الاشتراكية الاوروبيةــ اقنعته، في الوقت نفسه، بان **نزعة سيطرة الدولة** تمثل بمختلف اشكالها (انطلاقاً من الاوهام البرلمانية حتى **النزعة القومية**، وصولاً الى اتجاه «اشتراكية الدولة»)، الخطر الاساسي المندرج منذ الأصل في بنية «الاحزاب العمالية».

وبقدر ما توجب على الصناعة الانكليزية الكبيرة اخضاع الطبقة العاملة، من أجل تكييفها مع الثورة الصناعية، ومع عملية افقار وحشي، ملغية بذلك اية ضمانات لشروط حياتها، فقد كان لالتقاء المطالب «الاقتصادية» وتطلب الاقتراع العام، صفة ثورية بالقوة[٩]. إلّا أن الوضع تغير تماماً من عام ١٨٥٠ إلى ١٨٧٠، بفضل الهجرة الكثيفة للعمال الانكليز-الايرلنديين الى الولايات المتحدة، و«الثورة الصناعية الثانية» المرتبطة بالصناعات الآلية والمعدنية، والسيطرة الاقتصادية العالمية لانكلترا، وتشكيل «ارستقراطية عمالية». لقد صار بوسع البرجوازية الانكليزية اقامة نظام هيمنة لايعدو الاقتراع العام ان يكون فيه إلّا قسماً تكمّله السيطرة الأخلاقية والدينية والمدرسية، وايجاد مؤسسات حرفية نقابية ذات سلطات اقتصادية واجتماعية وسياسية، والمساعدة

---

(٩) راجع الكتاب الرائع لـ«جون فوستر» class struggle and the Industrial Revolution. Methuen et CB., London, 1977

العامة. يجب تَذَكُّر هذا الوضع لتفسير تطور التريديونيونية التي ترفض «نمط» تطور الوعي الطبقي الذي اعده ماركس.

لقد تقدم ماركس في **الاجر، السعر، الربح** (١٨٦٥) باطروحتين سبق ذكرهما:

١ ـ **تستطيع** الطبقة العاملة، بالنضال المطلبي اليومي، **التصدي** لميل رأس المال نحو مفاقمة الاستغلال ولكنها لاتستطيع الغاءه. «ان رأس المال هو الأقوى» في نهاية الامر «في الصراع الاقتصادي البحت». ٢ــ **يظهر** هذا النضال، من تلقاء ذاته، «ضرورة النشاط السياسي العام» الذي يأتي ليهاجم **اسباب** الاستغلال، وليس آثاره: هكذا تنتهي النقابية الى الغاء العمل المأجور، والتحويل الثوري لعلاقات الانتاج.

وبشكل آخر، هناك، بين النشاط المطلبي والنشاط السياسي الثوري، بالتأكيد، فرق في الشمولية، وعتبة (والتي من الممكن ألّا يتم تجاوزها فورا)، إلّا أن هناك ايضاً انتقالاً منطقياً (يصعد من النتائج إلى الاسباب)؛ فالسياسة الثورية اذن هي **الطريق الوحيدة** التي يفتتحها النضال المطلبي انطلاقاً من حدوده بالذات. بيد ان تطور التريديونيونية يثبت ان الامر ليس على هذه الشاكلة: فانطلاقاً من النضال المطلبي افتتحت، في الواقع، طريقان متناقضتان؛ وُجدت التريديونيونية اذن كاتجاه طويل الأمد متجمد في بنية تطور الرأسمالية، ويتوافق مع خضوع الحركة العمالية للسياسة البرجوازية (الليبرالية الانكليزية). يجب اذن ان تتكون، **بمقابل** النقابة وخارجها، منظمة سياسية قائمة على مبادىء ستراتيجية وتكتيكية **بروليتارية**، وذلك من أجل تجسيد البديل السياسي.

ولكن ألا تكون مثل هذه المنظمة، على الفور، مثقلة بتناقضات داخلية خطيرة؟ وهل يجب اعتبار **النضال** الذي خاضه ماركس وانجلس ضد الانتهازية الفطرية في الاشتراكية ـ الديمقراطية الألمانية بمثابة حادث عرضي خاص، او بمثابة مؤشر لمسألة عامة؟ ان ما كان موضوع خلاف، كما هو معروف، هو «مسائل مبدئية» مركزية مثل: اممية الحزب؛ «تصوره عن العالم» الذي يتردد بين الايديولوجيا الحقوقية ــ الاخلاقية والمادية؛ ميله الى توقع حل المسائل الاجتماعية، بل اقامة الاشتراكية، بفضل تدخل الدولة؛ ضرورة تكوين حزب جماهيري يقوده العمال، وفي نفس الوقت مواجهة النزعة العمالية (الفكرة القائلة بانه لايوجد خارج الطبقة العمالية «إلّا كتلة رجعية واحدة»)... ولعلنا نتذكر ان ليبكنخت قد وضع ماركس وانجلس امام «الامر الواقع» بالاتحاد مع اللاساليين. ولم يكونا يريدان هذا الاتحاد **بهذا الشكل**؛ ولما خضعا للأمر، توجب عليهما القيام بمحاولة تعديل الاتجاه «من الداخل»، بواسطة نضال ايديولوجي مستمر، ظهرت، بمناسبته، من جديد، فكرة كان بوسعنا الاعتقاد أنه تمّ التخلي عنها

نهائياً: إنها فكرة «فلسفة» خاصة بالحركة العمالية، أي «الجدلية المادية».

والحال أنه لاتوجد نظرية لماركس وانجلس في مواجهة هذه المسائل؛ هناك شيء مختلف تماماً، هناك «خط» تدخل سياسي يكمن اساساً في اشارات نظرية (راجع، **نقد برنامج غوتا وايرفورت**). فكما لو ان امتلاك الحزب **لمبادىء نظرية** فلسفية واقتصادية وسياسية) كان يكفي، وحده «لضمان» تطبيقها عملياً، بل لأن يحل مكان **نظرية للحزب** تحلل حقيقته التاريخية والاجتماعية. وربما استطعنا مقارنة هذه الثغرة بالتناقضات التي اثقلت تدخلات ماركس وانجلس، والتي لم تبقَ دون نتائج على تطور الاشتراكية-الديمقراطية اللاحق: وقبل كل شيء مسألة وصول ماركس وانجلس، بسبب من تأكيدهما المتواصل لضرورة ممارسة السياسة ممارسة جماهيرية، وضرورة «تنقية» المبادىء، الى الاحتفاظ ببعض هذه التدخلات سرّاً ــ أو الى القبول بان تكون مختصرة ومخفية بالـ«Parteivorstand»، باسم وحدة الحزب او المناسبات التكتيكية. يرتبط هذا الامر بجعل هيئة اركان الحزب الحكم والقناة الملزمة باجراء «الاتحاد» بين النظرية والحركة الثورية. يعني ذلك ــ وبالتأكيد تفسر الظروف التاريخية جانباً كبيراً منه ــ أن ماركس وانجلس كانا يعتقدان أن بوسعهما حل التناقضات الايديولوجية داخل الحزب، بالتمييز الصريح بين **مركزين**، الأول «سياسي» والآخر «نظري»، وبمزاوجتهما من خلال العلاقات الشخصية: «يتصور الناس أننا نمسك من هنا بجميع خيوط هذه الحركة، في حين أنك تعرف جيداً مثلي تماماً، أننا لم نتدخل، تقريباً، أبداً في الشؤون الداخلية للحزب، وإذا ما قمنا بذلك صدفة، فإن ذلك يكون فقط وقدر الامكان، من أجل تصحيح الاخطاء التي كنا نرى انها ارتكبت، ودائماً، في الحقيقة، **في اطار النظرية**» (التشديد من انجلس، رسالة إلى بيبل، بتاريخ ١٨-٢٨ آذار ١٨٧٥).

إلّا أن لهذه التناقضات أصلاً آخر، يرجع الى حدود «دروس الكومونة». لقد أكدت الكومونة أولا، برأي ماركس وانجلس، أطروحة طرحها سابقاً قصور الرابطة العالمية للشغيلة: يقول ماركس في مداخلته في مؤتمر الرابطة في لندن: «فشلت الحركة في فرنسا لأنه لم يتم اعدادها». وهما يقولان، في نفس المناسبة، انه يلزمنا، لمواجهة تحالف الحكومات والوسائل القمعية التي بحوزتهم، «مراكز لتنظيم نضال الطبقة العاملة» قادرة على توقع وقيادة مراحل متعاقبة من النضال، سواء كان انتفاضياً أو برلمانياً او اجتماعياً. وعندما توجب عليهما، فيما بعد، القتال، من اجل الاعتراف بمبادىء الكومونة في الاشتراكية-الديمقراطية، فان ما قاما به أولاً هو طرح المدى المعادي للاقطاع في ثورة الكومونة: هذا ما يتعلق الامر بادراجه في الحزب، بتصحيح توجهه

الأولي (الذي شجعه دمج تصورات ماركس بتصورات لاسال حول «الدولة الشعبية الحرة»). والحال أن الكومونة، ولسبب بدهي، لاتلقي أي ضوء جديد على العلاقات بين الحزب (الثوري) والدولة (ديكتاتورية البروليتاريا)، بل هي تظهر شكلاً من «حكم الطبقة العاملة» **بدون** حزب منظم، **او بالاحرى** بدون حزب قائد، وهنا **يكمن في نفس الوقت**، ضعفها، ومدلولها التاريخي («حكم ذاتي» للطبقة العاملة بمنظماتها الجماهيرية). سنلاحظ أن هذه المسألة غير المحلولة، لن تعرف الحل، وتظهر دائمًا بنفس الحدة، في كل مرة يبعث فيها ظرف ثوري، تاريخياً، «نموذج كومونة باريس»: في روسيا السوفييتية في ١٩١٧ــ١٩١٨، وفي شانغهاي في ١٩٦٧ اثناء الثورة الثقافية الصينية.

ذلك ان تعريف الدولة، في الواقع، «كآلة» لايكفي لتحديد نوع المنظمة التي يجب ان يكون عليها الحزب، والوظائف التي يجب ان يقوم بها.

ومن الجدير بالملاحظة أن ما يهم ماركس وانجلس (ومن بعدهما لينين) لم يكن مجرد فكرة التنظيم والمركزة، بل فكرة **القيادة** الستراتيجية والتكتيكية للنضالات الطبقية (راجع مثلاً، «وصية انجلس» مقدمة طبعة ١٨٩٥ **للصراع الطبقي في فرنسا**، وكل النقاش حول العلاقة بين الانتفاضة والاقتراع العام). بيد انه يوجد هنا اختلال بدهي. وإذا كان صراع البروليتاريا الطبقي يتطلب قيادة سياسية، فذلك لأن صراع البرجوازية الطبقي هو نفسه، **مُقاد** وموجه، ولأنه يحتوي على «استراتيجية» خاصة به للتحالف الطبقي، ولاستخدام الازمات الاقتصادية والنزاعات الدولية والتشريعات القومية أو الليبرالية، وتعارض المصالح النقابية، والانقسامات الايديولوجية في وسط الجماهير المستغَلة، والخ. والحال، ان مفهوم آلة الدولة الذي وضع ماركس خطوطه الاساسية، وطوره انجلس في «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»، مهما كان ضرورياً من أجل القطيعة مع مثالية الدولة التي يتم تصورها بمثابة «متحد سياسي» وهمي، ان هذا المفهوم لايقدم اية وسيلة لتحليل القيادة السياسية لصراع البرجوازية الطبقي، والاشكال المختلفة التي يُمكن ان تتخذها هذه القيادة، والدور الذي تلعبه فيها مركزة الدولة. وهو لايقدم إلاّ وصفاً للوسائل التي بتصرفها، أي الدليل على **وجود الدولة**، مادياً، في الصراع الطبقي. ولكنه لايوضح ما تقوم به الدولة ـ أو بالاحرى ما يتم من خلالها ـ ولايشكل، بهذا المعنى، أي تقدم بالنسبة إلى المفهوم الأول عن الدولة. والحال أنه نظراً لعدم توفر تحليل عن القيادة السياسية البرجوازية التي تختلف، بداهة، عن قرارات الحكومات، تبقى القيادة السياسية البروليتارية أسيرة البراغماتية و«بداهاتها» الخاطئة. فهي تجمع مهام الدعاية والاعداد والتنظيم (راجع شعار ليبكنخت المشهور، الذي كثيراً ما يذكره لينين)، وتربطها «بمركز» واحد يبدو أنه

بوسعه تنسيق كل هـذه الوظائف، كما يبدو أن الدولة توحّد في ذاتها «الوظائف العامة» في المجتمع.

ولكن بعض هذه «الوظائف» الاساسية يبقى، في هذه الظروف، شكلياً أو رمزياً، وهو يفهم بغموض، دون ان يندمج فعلياً في **مفهوم** «الحزب الثوري»: ان المقصود هنا، بشكل خاص، ما يمكن تسميته **وظيفة التحليل الجماعية** لـوضعها الخاص، وللتناقضات، و«للتركيب السياسي» للبروليتاريا. يمكن، في النهاية، لتطوير هذا التصور، وحده، أن يسمح بالقطع نهائياً مع اطروحة «الحزب ـ الوعي»، وبجعل الحزب الشكل الذي به **تدرك** الطبقـة العاملة مـوقعها الموضوعي في العـلاقات الاجتماعية لظرف معين، وليس الشكل الذي به تدرك مهمتها التاريخية فحسب، كما يمكن، ايضاً، لهذا الشكل وحده، ان يقضي على مسألة وجود ازدواجية بين «مركز سياسي» و«مركز نظري» في الحزب، ازدواجية شكل ماركس ـ انجلس، من جهة، وبيبل لـيبكنخت، من جهة اخرى، اول صورة تاريخية لها، وذلك قبل ان تتجسد في فردية قائد واحد أو مجموعة واحدة من القادة. والحال أن العنصر الوحيد الذي يمكن تأويله بهذا المعنى، لدى ماركس، هو الحاحه في أن يوكل إلى الرابطة العالمية للشغيلة أولاً، ومن ثم حزب العمال الفرنسي امر اجراء **استقصاء عمالي**، كمهمة جماعية لها الأولوية. إن لينين وحده هو الذي سيبدأ، في **ما العمل؟**، بطرح هذه المسألة، ضمنياً على الاقل، عندما يكتب: «يتوجب على الاشتراكيين ـ الديمقراطيين كي ينقلوا إلى **العمال** المعارف السياسية، **الذهاب إلى جميع طبقات** السكان، وان يرسلوا، **في جميع الاتجاهات** مفارز من جيشهم...».

ولعل ما لا يقل اهمية عن ذلك، أخيراً، هو الاحراج الذي وجد ماركس نفسه فيه أثناء مجادلته مع الفوضويين حول مسألة الحزب وطبيعة «السلطة» التي تُمارس فيه (سلطة القادة، ام سلطة المنظرين). وإذا كان الحزب هو المنظمة التي يجب عليها أن تعارض في ميدانها هي «آلة» جهاز الدولة البرجوازية، فهل يعني ذلك أن يشكل الحزب هو أيضاً **«آلة» من نفس النوع**؟ يبدو أن الأمر على هذه الشاكلة، على الأقل بالقوة، طالما رفضنا أطروحة الفوضويين القائلة بأنه يجب على منظمة الثوريين أن تكون على صورة **مجتمع** المستقبل الذي يريدون بناءه، أي «تجمعاً حراً لخلايا مستقلة»(١٠).

(١٠) راجع، انجلس، مؤتمر سونفيلييه والأممية (١٨٧٢): «ندافع اليوم عن انفسنا بكل الوسائل؛ [برأي باكونين] يتوجب على البروليتاريا ألّا تنتظم بموجب ضرورات النضال المفروضة عليها يومياً، وفي كل لحظة، بل وفق تصور مبهم يقدمه بعض المفكرين الحالمين عن مجتمع المستقبل! [...] ولا لـــزوم، على الاخص، للفروع المنتظمة! ولا لنظام للحزب، ولا لمركزة القوى حول هدف ما، ولا لزوم، خاصة، لأسلحة للقتال! [...] انها طريقة ثورية لن تتبعها البروليتاريا، في الحقيقة! لقد استخلص =

ولكن إذا لم يكن بوسع الحزب أن يكون صورة عن مجتمع المستقبل، ألا يصبح صورة عن الدولة الحالية؟ بداهة، ليس هذا الاستنتاج استنتاج ماركس وانجلس: ليس الحزب، بمواجهة آلة الدولة، **آلة ضد-الدولة** (البرجوازية)، إنه بالاحرى، شيء ما ضد-الآلة يحقق الآن في داخله حرية لاتعرفها الدولة القمعية. ومن هنا المحاجة التالية لماركس في «خطابه حول مؤتمر لاهاي»، في ١٥ ايلول ١٨٧٢: «خوّل مؤتمر لاهاي المجلس العام سلطات جديدة واكثر اتساعاً. وفي الواقع، في الوقت الذي يجتمع فيه الملوك، في برلين، وحيث يجب ان تصدر اجراءات قمعية جديدة ضدنا، ومشددة، عن هذا التجمع للقوى الممثلة للاقطاعية والماضي، وحيث يُنظم الاضطهاد بانتظام، رأى مؤتمر لاهاي أنه من المناسب والضروري توسيع سلطات المجلس العام، ومركزة جميع الاعمال التي تكون عاجزة، في حال بقائها منفردة عن بعضها، عن مواجهة الصراع الدائر. ومن يمكنه ان يقلق من السلطات الممنوحة إلى المجلس العام، غير خصومنا؟ فهل ان بحوزته بيروقراطية، وشرطة مسلحة ليجبر الناس على الخضوع؟ **أليست سلطته سلطة معنوية صرف**؟ ألا يخضع قراراته إلى حكم الاتحادات المكلفة بتنفيذها؟ ولو ان الموك انفسهم، وضعوا في مثل هذه الشروط، بدون جيش وبدون شرطة وبدون محاكم، ففي نفس اليوم الذي يكونون فيه محرومين من التصرف بغير تأثير وسيادة معنويتين للحفاظ على سلطتهم، فانهم لايستطيعون ان يضعوا بوجه تقدم الثورة إلّا عقبات لاقيمة لها[...] ان التضامن هو مبدأ الأممية الاساسي...» (التشديد للمؤلف).

ولكن، ما هي «السلطة المعنوية»؟ يفكر ماركس، في الواقع، هنا، أكثر من أي وقت آخر، وفق الأطروحة الفلسفية المضادة «للآلة» (القمعية) و«الحرية» او الاستقلالية، ولايقصد استقلالية سياسة طبقة إزاء الطبقة المسيطرة، بل استقلالية المناضلين الثوريين الشخصية، استقلالية **ارادتهم**: الحزب هو «اتحاد ارادي». انه يفكر **اذن في** اشكالية «مطابقة الغاية مع الوسائل»، حيث أراد باكونين أن يحصره (وليس ذلك بدون نجاح). ولهذا السبب لم يستطع ماركس ابداً أن يجيب فعلياً على هذا السؤال. أو إذا شئنا أن نقول ذلك بتعابير اخرى: لم يستطع ماركس أن يطرح على نفسه بطريقة مادية ونقدية مسألة **الايديولوجية في الحزب** (وايديولوجية الحزب) التي تؤمن (أولاً) وحدة الحزب الثوري، هذا اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الطريقة التي تتطور فيها والمكانة التي احتلتها في شكل الصراعات الطبقية الايديولوجية في بلد ما وزمن ما.

= المسيحيون الاوائل من تصورهم للسماء نموذج تنظيمهم؛ ويتوجب علينا، على غرارهم، ان نتخذ من سماء مجتمع المستقبل نموذجاً لنا...»

ولهذا السبب لم يستطع ايضاً ـ ولا الماركسيين من بعده، مهما كان غنى مساهمتهم العملية في الصراعات الطبقية وفي السياسة البروليتارية ـ تجاوز التذبذب بين نقد المنظمات العمالية القائمة، وطموحه الى «الحزب الشيوعي» المثالي، وهو الذي ساهم، مع ذلك، بطريقة حاسمة في تحرير سياسة الطبقة العاملة من المثالية والطوباوية. ولهذا السبب، فتح، سلبياً على الاقل، الطريق نحو «الجواب» الذي فرضته الاممية الثانية والثالثة: ايديولوجية الحزب، هي الايديولوجية البروليتارية، التي هي نفسها لا ـ ايديولوجيا، وبشكل آخر انها علم خالص (او «تصور علمي عن العالم»): الاشتراكية العملية، المادية الجدلية، والخ). وبهذا المعنى، يحتل هو ايضاً مكاناً، في نسق الأسباب التي جعلت الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية والشيوعية تميل عضوياً نحو حصر العلم الذي افتتحه في القيد المشؤوم «للاورثوذكسيات» المتعاقبة.

ملاحظة

أتفق، فيما هو جوهري، مع التفسير الذي قدمه ف. كلودين، للنصوص الماركسية حول الحزب في مرحلة عصبة الشيوعيين، في دراسته (ماركس انجلس وثورة ١٨٤٨، مدريد، ١٩٧٥) علماً بأنه يبدو لي أنها تميز، من جانب واحد، «النموذج الشارتي». إنه بعكس ستانلي مور الذي يميز في ((Three tactics (New York, 1963 «النموذج البلانكي». بيد أنه يبدو لي انه عندما ينتقد ف. كلودين، في مؤلفه العظيم حول «أزمة الحركة الشيوعية» (باريس، ماسبيرو، ١٩٧٢) الشكل الستاليني «الصارم» للحزب، فإنه لاينجو (على الأقل سهواً) من الوقوع في الاقتراح الطوباوي **بالعودة** الى اطروحة «الحزب ـ الوعي». ويبدو لي ب. ترنتين، من جهته في مداخلته في مؤتمر الحزب الشيوعي الايطالي (مرجع سابق. . . classe operaia) وهو ينتقد، بالتحديد، فكرة ان ماركس لم يختزل ابداً النضال النقابي الى مجرد المطالبة بالاجور، انه يبخس من قيمة **تطور** ماركس حول العلاقة بين التريديونيونية والنضال السياسي. غير ان الاكيد، هو ان لا ماركس ولا انجلس كتبا ابداً المعادلة المزدوجة اللاحقة: نقابة = اصلاحية، حزب = ثورة، والتي أُسقطت، رجعياً، على اطروحاتهما.

٥ ـ توهم ام قلب سياسي . .

قد يبدو مدهشا ان تكون المواقف التي انتهينا من ذكرها قد نجحت في التعبير عن نفسها، الواحدة بعد الاخرى، في لغة اشكالية واحدة، انها اشكالية الاغتراب.

لنتذكر ما كان تم اثباته: ينتقل ماركس وانجلس، مع **البيان الشيوعي** من تصور ذي نزعة انسانية إلى تصور بروليتاري للصراع الطبقي، مما يعني انهما كفّا عن اعتبار البروليتاريا «طبقة شاملة» تمثل، بالقوة، الانسانية بكاملها؛ ثم انتقلا، مع **الحرب الأهلية في فرنسا**، من تصور تعبيري للدولة يرى انها مجرد أداة إلى فكرة الدولة كآلة / أو آلية (تعيد) انتاج نتائج السيطرة، مما يعني أنهما كفّا عن اعتبار البرجوازية بمثابة «الذات» التي تخلق هيمنتها هي بالذات وتسيطر عليها. وفي الواقع، يتم تناول اشكالية الاغتراب، في الحالتين، بشكل يزداد عمقاً. ولنضف أن ماركس كتب **رأس المال** في فترة مابين هاتين الحالتين أي أنه قام باكتشافه العظيم: أعني تحليل ميكانيزم اغتصاب القيمة الزائدة (فائض القيمة) في الانتاج الرأسمالي. والحال، انه لايمكن التفكير بهذه المسألة في اطار الاغتراب؛ هذا هو معنى مجادلة ماركس الطويلة ضد بقايا الفكرة ذات النزعة الانسانية عن العمل التي جاءت من آدم سميث، بمثابة اولوية يعطيها لانتاج وسائل الانتاج ولدورها المحدِّد في تطور العمل الزائد الرأسمالي. غير أن كل ذلك لم يمنع ماركس وانجلس، كما رأينا، من التوقف ابداً عن التفكير «داخل» هذه الاشكالية في ابداعات واكتشافات تناقضها. ولكن المقصود هنا هو استمرار تعبير «اغتراب»: من المعروف أنه يميل الى الاختفاء من مفردات لغة ماركس. وهذا ما يجعل بقاء الاشكالية نفسها، في غياب الكلمات، اكثر دلالة. ويجب، ، في التحليل الاخير، البحث عن تفسير ذلك، في العلاقة نفسها بين هذه الاشكالية و**المسألة العملية** التي طرحها، على ماركس، ظهور هذه الظاهرة الجديدة تماماً التي هي «السياسة البروليتارية». . لنحاول الاشارة اليها بشكل تخطيطي كي ننهي المسألة.

تستند اشكالية الاغتراب، كما استعادها ماركس وطورها، انطلاقاً من فيورباخ، الى مخططين نظريين اساسيين، نسقتهما في «دائرة» نظرية، كان كل منهما يرجع دائماً في داخلها الى الآخر:

ــ الأول، هو مخطط **التمزق** الداخلي للماهية الانسانية الذي يمكن وصفه أيضاً بانه «نزع لطبيعة» الانسان، والذي سيصبح فيما بعد تمزقاً بين الفرد البشري وشروط حياته، ثم انقسام المجتمع على ذاته، وبالتالي التعارض بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة (بعكس المخطط المتفائل للاقتصاد والسياسة الليبراليين، والذي كان يرى المصالح الخاصة تتقارب عضوياً نحو المصلحة العامة، كما لو ان هناك «يداً غير مرئية» تقودها).

ــ الثاني، هو مخطط **الاسقاط** الخارجي الذي يقيم، بطريقة خيالية وقسرية (اصطناعية) مقابل الوحدة المدمرة، صورته او تصوره في «عالم آخر» يبدو حينئذ اكثر

ماهوية وواقعية من العالم الواقعي نفسه. كان هذا العالم، في البداية، عند فيورباخ عالم سماء الدين التي يتأمل فيها الناس العاجزون عن محبة بعضهم البعض، بعيون الايمان، انسانيتهم «الدنيوية» وقد تغيرت هيئتها الى انسانية سماوية. واصبح هذا العالم، مع التطبيق الذي اجراه ماركس على نقد المجتمع، «سماء السياسة»، «جنة عدن حقوق الانسان والمواطن» التي يتأمل فيها الناس «المجـردون» في المجتمع المدني-البرجوازي (افراد يقفون مقابل بعضهم البعض بفعل المنافسة، فقراء واغنياء، مالكين وغير مالكين، مستغَلين ومستغِلين)، جماعة متكمونة، خيالياً، من اشخاص احرار ومتساوين. ويمكن القول، انه بقدر ما كان تناقض الافراد يظهر في الواقع، كان نفس «تجريد» سماء السياسة هذه يحرم الغاءه، بطريقة قسرية، بفعل عنفه الخاص به.

ومع تطور نقد ماركس، اصيب المظهر الاول (التمزق الداخلي) بسلسلة من التحولات: اصبح انقساما طبقياً، مكوناً لعالمَ «الاقتصاد» البرجوازي، ويظهر بمثابة نتيجة لسيرورة انقسام تاريخي يوجد «انقى» عرض عنه في **الايديولوجيا الالمانية**: المراحل المتعاقبة «لتقسيم العمل» بمثابة رحم لجميع الانقسامات الطبقية (النساء والرجال، ابناء الريف وابناء المدينة، البروليتاريون والبرجوازيون)، هذا مع ان **اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة** يرجع اليه مجدداً. هذا التحول بالغ الاهمية لانه سمح لماركس، كما اثبت ذلك التوسير، «بـادخال» الجـدلية الهيغليـة في مخطط الاغتراب، اي اثبات أن سيرورة التمزق هي في الوقت نفسه، النتاج التاريخي للمجتمع البشري، وفي النهاية النتاج التاريخي للشروط نفسها التي تجعل تحوله الثوري ممكناً. إلاّ انه مهما كان هذا التحول حاسمًا في الانتقال من نقد السياسة الى نقد الاقتصاد ــ من تصور للتناقضات الطبقية، إمَّا في الحدود القانونية (مالكين / غير مالكين) وإمّا في حدود التوزيع (اغنياء وفقراء)، إلى تصور مادي في حدود عملية استغلال العمل المنتج ــ فانه لايغير من المخطط العام الذي يستند الى عـلاقة مظهرين، أي الى دائرة «التمزق» ودائرة «الاسقاط». إن ما يبقى، بل ما يتعزز، هو تعريف «عالم السياسة» **كميدان لظاهرة توهم وقلب**. إن عالم السياسة والدولة («الدولة السياسية» بمواجهة «الاقتصاد») هو العالم الذي تنقلب فيه علاقات الناس الواقعية، فهو بالتالي، عالم توهم اساسي.

يمكننا، انطلاقاً من فكرتي التوهم والقلب، بالتحديد، ادراك الصعوبة التي وجد ماركس نفسه واقعاً فيها. ان الحدث التاريخي الكبير الذي يواجهه، والذي شارك ماركس فيه، هو الدخول القوي والمفاجىء للبروليتاريا على المسرح السيـاسي، كمحرك لثورات جديدة في القرن العشرين، او إذا شئنا الكلام بلغة فلسفية «كذات

سياسية». إلّا ان هذا الدخول يتم في ظروف تتسم بالتناقض بين نتائج **الثورة الفرنسية** ونتائج الثورة الصناعية وهي نتائج أدّت الى **الاستبعاد** الجذري للبروليتاريا من عالم السياسة (الاقتراع، الاحزاب، البرلمان، الصحافة، الحكومة...)، اللهم إلّا جعلها مجرد كتلة لمناورة الأحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة.

إنه الطلاق بين «البلد الواقعي» و«البلد الشرعي»، كما يوضحه، مثلاً، توكيفيل، في مسودة مدهشة عام ١٨٤٧، «مشروع بيان كان توكيفيل وبعض اصدقائه السياسيين، قد فكروا بنشره، كنوع من حدس الاحداث التي كانت تقترب». ويقول لنا ناشرها:

«بينما بدأ يتراءى اضطراب شديد في احشاء الطبقات الدنيا التي يجب ان تبقى، بموجب قوانينا، بعيدة عن الحياة العامة، نشاهد نوعاً من الفتور القاتل يسيطر على دائرة السياسة الشرعية. [...] وبالكاد تنظر غالبية الامة إلى ما يجري، ولاتصغي ابداً تقريباً الى مايقال على المسرح الرسمي لقضاياها؛ والممثلون انفسهم، الذين يبدون اكثر اهتماماً بما يخفونه منهم بما يظهرونه، لايبدو انهم يلعبون دورهم بالجدية المطلوبة. وفي الواقع، لاتظهر الحياة العامة إلّا حيث يجب ألّا تكون؛ وكفّت عن ان تكون فقط هناك حيث يجب ان نجدها، كما تنص القوانين. فمن أين يأتي ذلك؟ من كون القوانين حصرت بشدة ممارسة جميع الحقوق السياسية داخل طبقة واحدة بقي جميع اعضائها، المتشابهين تماماً، متجانسين. وقلما امكننا ان نعثر في عالم سياسي، مصنوع على هذه الشاكلة، على احزاب سياسية فعلية. [...]

«ولاتبدو الثورة الفرنسية من عام ١٧٨٩ إلى ١٨٣٠، اذا ما نُظر اليها من بعيد، وفي مجملها، كما تمت ملاحظة ذلك بصواب، إلا كصراع طويل وعنيف بين الأرستقراطية الاقطاعية القديمة والطبقة الوسطى. هناك، بين هاتين الطبقتين، اختلاف سابق في الوضع، اختلاف في الذكريات، اختلاف في المصالح، اختلاف في العواطف والأفكار. وكان يجب أن يكون هناك احزاب كبيرة: وقد وجد منها. بيد أنه نظراً لقيام احداث ١٨٣٠ بالانجاز النهائي لنزع السلطة من الاولى وحصرها في حدود الثانية، فقد حصل، فجأة، داخل العالم السياسي، هدوء لم تكن لتتوقعه العقول السطحية. والتجانس الوحيد، الذي جاء ليخيم حينئذ على جميع الناس، الذين، بوقوفهم فوق الشعب، كانوا يمتلكون ويمارسون الحقوق السياسية، ذلك التجانس نزع فجأة من الصراعات البرلمانية كل قضية فعلية وكل حماس حقيقي. ومن هنا ولد، اساساً، هذا الميل الجديد، هذا الفتور الذي يتراءى في الحياة السياسية. ولم تولد الحياة العامة بعد، خارج البلد الشرعي. ولم يكن بوسعها ان تولد

داخله. [...]

«وفي الواقع، يقترب الزمن الذي سيجد فيه البلد نفسه منقسمًا من جديد الى حزبين حقيقيين. إن الثورة الفرنسية التي ألغت جميع الامتيازات وضربت جميع الحقوق المقتصرة على اصحابها، تركت مع ذلك حقاً واحداً، إنه حق الملكية.

«يجب ألّا ينخدع المالكون بقوة وضعهم، ولا أن يتصوروا ان حق الملكية سور لايمكن اجتيازه، لأنه لم يتم اجتيازه في اي مكان حتى الآن. ذلك ان زمننا لايشبه أي زمن آخر. عندما لم يكن حق الملكية سوى أصل كثير من الحقوق الاخرى وأساسها كان يدافع عن نفسه بسهولة، او انّه بالاحرى، لم يكن ليتعرض للهجوم. كان يشكل في ذلك الحين حائط سور المجتمع الذي كانت فيه كل الحقوق الأخرى بمثابة حصون متقدمة له. ولم تكن الضربات تستطيع الوصول اليه. ولم يكن احد يسعى الى الوصول اليه ولكن حق الملكية اليوم، مهما كان مقدساً، لم يعد يبدو إلّا كآخر بقايا عالم مدمّر، كامتياز معزول في وسط مجتمع متعادل؛ وهو لم يعد، إذا جاز القول، محمياً ومضموناً بوجود حقوق أخرى أكثر تعرضاً للاحتجاج والكراهية، لقد فقد، لزمن على الاقل الموقع الذي كان يجعله منيعاً. وعليه وحده الآن، أن يتحمّل كل يوم الصدمات المباشرة والمستمرّة للآراء الديمقراطية.

«قريبا، وما من شك في ذلك، سوف يقوم صراع الاحزاب السياسية بين الذين يملكون من جهة، والذين لايملكون من جهة اخرى وستكون الملكية ساحة القتال الكبيرة؛ وستدور الاسئلة الاساسية في السياسة حول التغيرات، المتفاوتة عمقاً، والتي يجب الحاقها بحق المالكين. في ذلك الحين سوف نشهد من جديد الاضطرابات العامة الكبيرة، والاحزاب الكبيرة.

«فكيف لاتلفت تباشير هذا المستقبل جميع الأنظار؟ هل نعتقد أنه من الصدفة أو من فعل نزوة عابرة للفكر الانساني، ان نرى، من جميع الجهات، ظهور فلسفات فريدة من نوعها، تحمل اسماء مختلفة، ولكنها تتميز جميعها اساساً بنفي حق الملكية؛ أو تميل جميعها، على الأقل، نحو حصر ممارسته واضعافه والتقليل منه؟ فمن لا يرى في ذلك عوارض هذا المرض الديمقراطي القديم في العصر، والذي ربما تقترب ازمته؟»

(**حول الطبقة الوسطى والشعب**، **المؤلفات الكاملة**، الجزء التاسع، باريس، ١٨٦٦. مذكور في المساواة الاجتماعية والحرية السياسية. مدخل الى مؤلفات توكيفيل، نصوص اختارها وقدم لها ب. جيبير P.Gibert، باريس، ١٩٧٧).

ألم يقل ماركس ذلك ويردده؟ وليس ماركس هو الـذي اكتشف الصراع الطبقي. غير ان ما سعت الماركسية دائماً الى صياغته على مستوى المفهوم باستباقها تطورها نفسه، هو **التناقض بين السياسة البرجوازية والسياسة البروليتارية الذي يمر** داخل الاتجاه «الديمقراطي»، ما ان يجد «حائط سور» الملكية الخاصة نفسه وقد أصبح «متضمناً» في الصراع الطبقي، بدل ان يحدّه.

إلّا أنه لايمكن لهذا التناقض، في البداية، ان **يظهر إلّا في شكل تناقض** بين السياسة واللا-سياسة، ذلك ان رهانه يتعلق بتغيير كامل لمعنى هذا التعبير: لايميل البروليتاريون ـ الذين سيكون بوسع انجلس ان يقول عنهم، فيما بعد، في عبارة «ارسطوطاليسية» مشهورة، أنهم أصبحوا، بعد تجربة ثورات ١٨٤٨، والاممية الاولى، و١٨٧١، وتأسيس الاحزاب العمالية، «سياسيين بالفطرة» (**نقد برنامج ايرفورت** ـ إلى ممارسة السياسة البرجوازية، التي تقوم داخل حدود حق الملكية، بل يميلون الى **سياسة اخرى**، تطال حق الملكية. إن السياسة القائمة (البرجوازية) و«قواعد لعبتها» هي اذن، **من وجهة نظر الطبقة العاملة** المناضلة، فخٌ وخداع. في حين تتكون الحقيقة من اللا-سياسة» التي تنشأ خارج هذا العالم الرسمي وضده، انطلاقاً من شروط عمل الشغيلة وشروط حياتهم. والتي **تفلت**، على هذا الاساس، من **ميكانيزم القلب** الذي جعل من ثورة سياسية قائمة على شعار المساواة نقطة انطلاق التطور «الحر» للملكية الرأسمالية. لاسيما وأن ميكانيزم القلب هذا، وهنا يتجاوز ماركس توكيفيل بكثير، هو ميكانيزم تجد البروليتاريا نفسها مأخوذة به، عندما تعتقد أنها تستطيع الوصول الى هدفها **بوسائل السياسة البرجوازية**، اي ان تفكر وتعبر عن نفسها بتعابير الايديولوجيا السياسية البرجوازية، ومن خلال تحركها داخل اشكال التنظيم التي ابتكرتها البرجوازية، وبرجوعها الى الجهاز السياسي «المحترف» الذي شكلته. إذْ ذاك يفشل نضال البروليتاريا بالضرورة، أو أنه **يرتد** ضدها. ولهذا السبب يشكل تملك البروليتاريا لاستقلاليتها التاريخية ولاكتشافها قواعد ممارسة اخرى للسياسة **من خارج** الدائرة الرسمية، مشكلة واحدة فقط.

ولكن ألا يعني ذلك أن «وهم» السياسة البرجوازية ينوء بثقله اذن، بطريقة رهيبة فعلاً، على السياسة البروليتارية؟ ليس هناك مكانٌ نرى فيه أن هذه المشكلة غير قابلة للحل على المستوى النظري وحده، أفضل من النص المشهور في **مقدمة نقد الاقتصاد السياسي** (١٨٥٩) حيث يعرض ماركس، بطريقة اكتسبت شرعيتها، «الحجة النموذجية» للمادية التاريخية. ترجع مادية هذه الحجة النموذجية، كما اشار إلى ذلك التوسير، الى انها في نفس الوقت **الذي** تقدم فيه النظرية بمثابة نسق من الافكار يفكر **كل** المسائل الاجتماعية في اختلافها الفعلي وتمفصلها المتبادل، تسمح

ايضاً بموضعة وادراج هذه النظرية نفسها في مكان **محدد** من العلاقات الاجتماعية والعلاقات الطبقية (البنية الفوقية). وفي الوقت نفسه، لاتكون الافكار التي تكونها ذات قيمة، بفضل «حقيقتها»، وبفضل المعرفة الحقيقية للكل الاجتماعي التي تقدمها لنا (هذه الافكار) تدريجياً (دون ان تكون هناك حاجة لنتساءل من قبل حول من تكون هذه الـ«نحن») فحسب، بل انها تخضع بدقة في فعاليتها التاريخية، وفي وظيفتها الثورية، الى ظروف وحدود البنية الفوقية: هذه «الاشكال الايديولوجية التي يدرك بواسطتها الناس النزاع ويخوضونه حتى نهايته». وهي لاتساهم في «تغيير العالم» الذي تقدم فهمه من حيث المبدأ ــ وبالتالي فانها تساهم في تغيير نفسها هي أيضاً ــ إلّا إذا اصبحت «قوى مادية» فيه، وهي لاتصبح قوى مادية إلّا متى «استحوذت عليها الجماهير»، وهذا ما يتعلق بشروط مختلفة عن حقيقتها الداخلية تماماً[11]. يجب، برأيي، توسيع هذا التحليل (او مضاعفته) بالاشارة إلى مظهر آخر من «الاندراج المزدوج» لحجة ماركس النموذجية التي لاتتعلق هذه المرة بالنظرية، بل بالحركة الثورية نفسها. إنه على العموم الاطروحة المقابلة.

يمكن قراءة كل **مقدمة نقد الاقتصاد السياسي**، وكأنها طرح للسؤال التالي: ماهي السياسة البروليتارية؟ أو بالأحرى، اين تقع، في المجتمع الطبقي القائم، السياسة البروليتارية وفعاليتها؟ ومن أجل الاجابة على هذا السؤال، يماثل ماركس بين «مكان» و«محرك» الحركة الواقعية فيقول لنا: تمد حركة المجتمع الواقعية التي هي في اساس جميع الثورات الاجتماعية، جذورها في بنية الانتاج المادي، في التناقض بين علاقات الانتاج والقوى الانتاجية. ولهذا السبب لايكون الثوريون الذين يستطيعون تدمير جميع الانقسامات الطبقية، هم المنتجون انفسهم وقبل كل شيء، فحسب، بل ان عملهم الثوري هو في مبدئه **الداخلي** داخل القاعدة نفسها، انه تطور تناقضات القاعدة.

إلا ان هذا التأكيد أدّى بماركس إلى اطروحة تترتب عليها نتائج جسيمة: أي أن كل سياسة ترجع، بلا قيد ولا شرط، إلى الايديولوجيا (تدرج **مقدمة نقد الاقتصاد السياسي**، بشكل صريح، السياسة على هذه الشاكلة في عداد «الاشكال الايديولوجية» إلى جانب الحق والدين والفن والفلسفة) وان هذه الاخيرة بدورها، هي في جوهرها **وهمية** ــ ليست الا انعكاساً، بل إنها انعكاس الدرجة الثانية للقاعدة. ومن هنا هذه المعادلة الدقيقة التي تقيمها **مقدمة نقد الاقتصاد السياسي**، في

---

(١١)راجع، لويس التوسير، مواقف، المنشورات الاجتماعية، باريس، ١٩٧٦، ص: ١٣٨ وما يليها؛ راجع ايضاً: «الماركسية اليوم»، موسوعة غارزانتي، ميلانو، ١٩٧٨.

لغفة فلسفية خالصة بين المزدوجة قاعدة / بنية فوقية والمزدوجة «النظرية ـ المعرفية» الوجود / الوعي: «وكما انه لايمكن الحكم على فرد وفقاً للفكرة التي لديه عن نفسه، كذلك لايمكن الحكم على عهد انقلاب كهذا وفقاً لوعيه لذاته، الخ». مما يعني في النهاية: السياسة غير مادية، أمّا المادي بالمعنى الفعلي، فهو فقط، الانتاج الاجتماعي، التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، والصراع الذي يحدده. وهذا مالايتخذ معناه، إلّا من وجهة نظر البروليتاريا التي يتعلق الامر بالتفكير بدورها التاريخي، وعندما يتم التوجه إليها لتعيين «المكان» الذي تقرر فيه، في نهاية الامر وفي الوقت نفسه، مسألة التغيير ومسألة السلطة الفعليتين. المقصود اذن، بالنسبة للبروليتاريا، التي تقيم الآن تاريخياً، في هذا المكان، هو ايجاد طرق ثورة تكون في ذاتها امتداداً له، وليس نفياً، «ثورة العمل» ــ في حين ان الأمر هو، بالعكس، في نظر هؤلاء «الايديولوجيين البرجوازيين الذين ارتفعوا حتى الادراك النظري لمجمل الحركة التاريخية»، والذين يتحدث عنهم **البيان الشيوعي**، انه المكان الذي يجب الالتحاق به، أو يجب بمعنى من المعاني «النزول» إليه، بالتخلي عن موقع «السياسة» (البرجوازية) الذي ما انفك المثقفون مقيمين فيه دائما.

ولكن هل ان هذه القراءة هي فعلاً الوحيدة الممكنة؟ قد تكون كذلك لولا الجملة القصيرة بالتحديد حول الأشكال الايديولوجية التي فيها يعي الناس هذا النزاع **ويخوضونه حتى النهاية» (ausfechten)**. انها جملة صغيرة يجب أن نقيم خلفها كل الاشكالية السياسية في **البيان الشيوعي**: وهي أنه ليس التاريخ مجرد تاريخ تطور القوى الانتاجية، بل تاريخ الصراعات الطبقية، وان كل صراع طبقي هو في النهاية **سياسي**، وأن تحرير البروليتاريا يمرّ عبر تكونها في حزب سياسي والاستيلاء على السلطة السياسية، التي يكون «مضمونها» كونياً بالتأكيد، ولكن «شكلها» قومي، بالضرورة، الخ. ويشهد على كون هذا التوضيح جوهرياً، مع آخرين، سعي غرامشي الحثيث إلى اعادة بناء اشكالية المادية التاريخية بكاملها انطلاقاً من هذه الجملة الصغيرة وحدها. أنْ تكون هذه الجملة تحمل التباساً عميقاً، فهذا امر جلي، خاصة عندما نرى غرامشي متورطاً في تعريف هذه الاشكالية بمثابة «نظرية المعرفة» (اي عندما نراه مأخوذا اكثر من اي وقت آخر بلعبة ازدواجية «الوجود» و«الوعي»). ولكن لماذا؟ ذلك انه يجب، إذا شئنا أن نحمل على محمل الجد هذا ausfechten، ان نضفي على الأشكال الايديولوجية وعلى السياسة التي تشكلها، حقيقة مختلفة تماماً عن حقيقتها السابقة، وان ننزعها من وضع التوهم، لنضفي عليها مادية كاملة، ذلك انه بدون «توسطها» النشيط يبقى النزاع النابع من البنية الاقتصادية كامناً ومجمداً في حالته الاولية. ألا يجب حينئذ تذكر اقتراح آخر في مقدمة **نقد الاقتصاد السياسي**،

وهو الذي بموجبه تكون «البنى الفوقية» السياسية والايديولوجية دائماً **موجودة** في كل «تشكيلة اجتماعية»، ولايمكن اختزالها الى تصور بعدي a posteriori للقاعدة في عنصر «الوعي»؟ فما العمل حينئذ لنفكر، وخاصة لنسيطر في الممارسة، على هذا التحديد المزدوج للصراع الطبقي، عبر رهانه في الانتاج، وباشكاله السياسية التي تفرضها البنية الفوقية؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه نص ماركس، ولكنه لايطرحه إلّا ضمن احراجه، وضمن تناقضه الداخلي الخاص. ومن هنا ينشأ الميل الدائم الى عزل كل مظهر من المظهرين المتناقضين اللذين سنعثر ايضاً على مثل موضح لهما في المواجهة النموذجية بين الفوضوية ـ النقابية و«الحزب العمالي» (اي الاشتراكية البرلمانية) في مجرى المرحلة اللاحقة. أمّا ماركس فلن يشهد ذلك ابداً، لانه لم يكن بوسعه «القفز فوق زمانه».

يسمح لنا هذا التحليل بفهم الدور الذي لعبه مفهوم القلب. ولنقل بشكل تخطيطي: ان ما سعى ماركس الى التفكير فيه في ظل حالات **علاقة قلب معطاة** بين «قاعدة» و«بنية فوقية»، مجتمع ودولة، كان في الواقع من **تأثير القلب الذي يحدثه** في السياسة البروليتارية خضوعُها لقواعد وأشكال السياسة البرجوازية. يمكننا في الوقت نفسه، أن نعين لماذا كان من الضوري لماركس وانجلس الاحتفاظ، باي ثمن، باشكالية الاغتراب، في الوقت الذي كانا يسعيان فيه إلى أن ينزعا منها تحليلاتهما عن الدولة، ولاسيما بعد «تعديل» ١٨٧١. ذلك ان مفهوم الدولة، الذي وضعت خطوطه الاساسية في **الحرب الاهلية في فرنسا**، يترك العلاقات الايديولوجية غير محللة تماماً: فهو ليس إلّا وصفاً «للآلة» القمعية ووظيفتها في الصراع الطبقي. في حين أن المفهوم الأولي المنبثق مباشرة من اشكالية الاغتراب هو، بالعكس، فوراً **وفي الوقت نفسه، مفهوم للدولة ومفهوم للايديولوجيا**. ولكن، على حساب الالتباس المنتظم للتعبيرين اللذين يرجعان الى نفس التكوين بالضبط. ويبدو ذلك جلياً في النصوص التي صاغها انجلس ضد «النزعة الاقتصادية» في مجرى المرحلة الاخيرة، والتيلاتختلف بشيء في هذا الصدد عن **الايديولوجيا الالمانية** (راجع، لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية، الفصل الرابع، ١٨٨٨، ورسالتي انجلس إلى بلوخ، في ٢١ ايلول ١٨٩٠، وإلى شميدت في ٢٧ تشرين الاول ١٨٩٠): «وكما تنعكس حركة السوق الصناعية عموماً على سوق النقود... وتنعكس **طبعاً بشكل مقلوب**، كذلك ينعكس الصراع بين الطبقات الموجودة والمتصارعة من قبل على الصراع بين الحكومة والمعارضة، ولكنه ينعكس ايضاً **بالمقلوب**، وليس بصورة مباشرة، بل غير مباشرة، اي كصراع من أجل مبادىء سياسية، وينعكس بشكل مقلوب الى حد توجب معه أن تمرّ آلاف السنين قبل ان نكتشف سر المسألة.[...] ينجم بالضرورة

ايضاً عن انعكاس العلاقات الاقتصادية في شكل مبادىء حقوقية وضع الامور رأساً على عقب: ويحصل هذا الامر دون ان تعيه الاطراف الفاعلة [...]ولهذا السبب يصبح كل شيء، رأساً على عقب [...] وطالما لم نكتشف هذا القلب، فإنه يشكّل ما نسميه **وجهة نظر ايديولوجية**...»

هذا هو التناقض: لقد بقيت مسائل الدولة والحزب عند ماركس وانجلس، في مدى نصف قرن من التجارب والدراسات، مكبوحة بنقطة انطلاقها، أي مسألة الايديولوجيا، وعقبة نظرية ايديولوجية عن الايديولوجيا.

المحتويات

مدخل

انتقادات السياسة عند ماركس. بقلم اندريه توزيل. ٧

١ ــ نقد السياسة كتجريد. ١١

٢ ــ النقد المادي التاريخي للسياسة: ١٨

ــ الفصل بين السياسة وعلاقات الانتاج الرأسمالية.

٣ ــ ديكتاتورية البروليتاريا والشكل القيمة: نحو تعديل؟ ٢٦

٤ ــ لغز ٣٥

السياسي وسيطرة الدولة: نقد أم نقدان؟ بقلم سيزار لوبوريني ٣٩

١ ــ مشكلة مذهب ماركس النقدي ٤١

٢ ــ أزمة منهجية ٤٧

٣ ــ «الاجتماعي»، «الطبيعي»، «التاريخي»: ٥١

أشكالية الشروط الأصلية

٤ ــ مسألة «السياسي». ٥٨

٥ ــ تناقض نظري: ٦٦

«مجتمع / دولة» أو «قاعدة / بنية فوقية»

٦ ــ حدود تكوين المفهوم. ٧٦

الدولة، الحزب، الايديولوجيا: نظرة اجمالية للمسألة ٧٩

بقلم ايتين باليبار

١ ــ أليست هناك «نظرية عن الدولة»؟ ٨٤

٢ ــ القطيعتان. ٩٢

٣ ــ من «الحزب ـ الوعي» إلى «الحزب ـ التنظيم». ١٠١

٤ ــ من التنظيم إلى الايديولوجيا. ١٠٩

٥ ــ توهم أم قلب سياسي. ١١٦



ماركس ونقده للسياسة

يكشف هذا الكتاب عن وحدة النقد الماركسي لمستويات الوجود الاجتماعي المختلفة، فهو يتناول بالبحث نقد السياسة عند ماركس وذلك عبر ردّه إلى نقد الاقتصاد السياسي ونقد فلسفة التاريخ النظرية وفلسفة الحق.

كما يجلو لنا عن حركة تطور فكر ماركس، ولادة هذا الفكر في أحضان الكلاسيكية الألمانية وتجاوزه لإشكالياتها النظرية من خلال معانقة المشروع الثوري الذي رفعته قوى اجتماعية كانت تتجلى لأول مرة كذات تاريخية على مسرح التاريخ الأوربي، ألا وهو مشروع التحرر الانساني الشامل، الذي كان يختمر آنذاك على مستويي الواقع والفكر.

ولأن المفاهيم هي «متطلبات موضوعية في المعرفة» كما يقول باليبار، أو قلْ هي التي تجعل المعرفة الانسانية ممكنة طالما أنها هي أداة الانسان العارف لإدراك الأشياء، فإن مؤلفي هذا الكتاب يطرحون على أنفسهم مهمة محو الصدأ، المتراكم بكثافةٍ بفعل الايديولوجيا وغياب الوعي النقدي، عن منظومة المفاهيم التي تشكل أساس فكر ماركس السياسي: الدولة والمجتمع المدني، الحزب والطبقة، النظرية والممارسة، التاريخ والسياسة، الوعي والتنظيم، القاعدة والبنية الفوقية.. الخ.

إن اعادة الاعتبار لهذه المفاهيم المتضايفة في الفكر كما في الواقع، حيث كل مفهوم يفترض الآخر ويقتضيه فبدون ذلك لاقوام له ولا وجود، هي، في الواقع، اعادة اعتبار لجدلية فكر ماركس وهي ضرورية أيضاً ليس فقط من أجل فهم علمي لإشكاليات فكر ماركس وإنما كذلك من أجل ادراك علمي لواقعنا وتناقضاته بعيداً عن صخب الشعارات وتضليل الايديولوجيا.

دار التنوير للطباعة والنشر ص. ب: ٦٤٩٩ / ١١٣ بيروت ـ لبنان

الثمن ١٢ ليرة لبنانية أو ما يعادلها